دكتــور
حسن محرم الحويني
أستاذ العقيدة والفلسفة
بكلية اصول الدين ــ جامعة الأزهر

دراسات في المنطق القديم

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ ــ ١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة المؤلف

ان أمر هذا الكتاب لعجيب حقا وبخاصة اذا ذكرت هنا انى بدأت الكتابة فيه فى أواخر عام ستة وسبعين وتسعمائة وألف وانى انتهيت من كتابة آخر مباحثه فى هذا العام اثنين وتسعين وتسعمائة وألف وهو وقت لا يستغرقه تأليف كتاب الا اذا بلغ فوق العشرة مجلدات مثلا لا مثـل هذا الكتاب الذى لايصل الى عشرين ملزمة وانى أطوف بك قليلا حول أحداث هذا الكتاب وتأليفه فقد بدأت كتابة أول مباحثه أواخر عام ستة وسبعين وفق ما أملته على واجبات التدريس للطلاب فى هذا العام الدراسى وكان المبدوء به حينئذ مبحث الموجهات مضموما اليه مبحث آخر يتعلق بصلة المنطق بعلم النفس يضمهما معا كتيب صغير لا يتجاوز الخمسين صفحة وفى العام الدراسى التالى أنيط بي تدريس علم المنطق بالاشتراك مع زميل آخر لطلاب فرقة واحدة فكتبت مبحثين آخرين هما التناقض والعكس وما كاد العام الثالث يأتى حتى وكل الى تدريس نفس المـادة فأضفت الى المباحث السابقة مبحث القياس واقسامه واشكاله وملحقاته ولم يظفر بنصيب الطباعة من هــذه المباحث الا مبحث الموجهات وأما المباحث الأخرى فقد كنا نتوخى السهولة والسرعة فى اخراجها على طريقة معروفة وهى طريقة الاستنسل وقد يكون ذلك أيضا لأن طريقة الاوفست لم تكن بعــد قد عرفت وربما لم تكن قــد اشتهرت ثم تلت ذلك مرحلة أخرى فى الفترة الزمنية التى سافرت فيها الى المملكة العربية السعودية معارا الى كلية البنات بالدمام وكان من الجائز جـدا أن تنقطع صلتى بمباحث المنطق تأليفا وتدريسا لأنه من المواد التى لا مكان لها فى مناهج التدريس فى مثل هذه الكلية الجديدة التى ذهبت للعمل بها ولكن حدث انى فكرت فى اتمام كتابة ما تبقى من مباحث المنطق وهو القسم الخاص بالتصورات وكان ذلك عام اثنين وثمانين وتسعمائة وألف وفرغت بالفعل مما

فكرت فيه وأصبحت مباحث المنطق تامة أو قريبة من التمام ثم مرت فترة طويلة تربو على العشر سنوات وأنا لا أفكر اخراج هذا الكتاب حتى حانت الفرصة بعد عودتى من المملكة العربية السعودية وكنت قد سافرت للمرة الثانية وكان أساس ذلك فكرة اخراج هذا الكتاب الى النور فطلبت تدريس هذه المادة من كلية أصول الدين التى أنتمى الى عضوية أسرتها بكل اعتزاز ومحبة وبدأت فى البحث عن أصول ماكتبت من مباحث هذا العلم فى الأعوام التى ذكرتها فى السطور السابقة وبعد عثورى عليها بفضل الله تبين لى أنه لابد من كتابة مبحثين لايتم الكتاب الا بهما احدهما يتعلق بنشأة على المنطق وتطوره والآخر يتعلق بموضوع مواد القياس وهو آخر المباحث كتابة فى هذا العلم وترتيبا فى نسق الكتاب وأحمد الله على أن قيض لهذا الكتاب أن يرى النور بعد هذه السنين الطوال التى مرت فى تكوينه وأسأل الله ان يجعله فى ميزان حسناتنا يوم القيامة بما ييسره سبحانه من النفع والفائدة لطلاب العلم والله المستعان •

المؤلف

ا٠د / حسن محرم الحوينى

كتبت هذه السطور يوم الجمعة فى السادس والعشرين من ربيع الثانى عام ثلاثة عشر واربعمائة والف للهجرة الموافق للثالث والعشرين من اكتوبر عام اثنين وتسعين وتسعمائة والف للميلاد •

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة فى نشأة علم المنطق وتطوره

يعرف علم المنطق فى هذا الوضع الذى آل اليه بأنه القوانين التى تعصم مراعاتها العقل من الخطأ فى التفكير وقد كانت ولادة هذا العلم — كما هو ثابت تاريخيا — على يد فيلسوف اليونان الأكبر ارسطو طاليس فى القرن الرابع قبل ميلاد المسيح عليه السلام •

والحديث عن الظروف والعوامل التى هيأت لظهور هذا العلم على يد هذا الفيلسوف تعود بنا الى ما قبل أرسطو • حيث الدور العظيم الذى قام به أستاذه سقراط عندما خلص ومحص المفاهيم والقيم مما حاق بها من الخلط والفساد على يد السوفسطائيين ، الذين انتهى أمرهم الى أن جردوا وأفرغوا القيم من مضامينها ومفاهيمها الحقيقية ، وذلك بمنهجهم الذى قام على المغالطة والقدرة على التلاعب بالألفاظ والعقول ، فجعلوا من الحق والخير والفضيلة وغير ذلك أمورا نسبية بحسب ما يراها كل شخص على حدة ، وان رآها غيره على الضد أو النقيض ، وكل على صواب فيما يرى ويعتقد •

وهكذا وقعت القيم فى خلط المفاهيم ، وضلت المبادىء فى فوضى الاعتقادات والسلوك ، وكانت غايتهم فيما قيل هى افساد الحياة السياسية والاجتماعية فى المجتمع الأثينى • وقد شاء الله أن يتصدى لهم حكيم عظيم مثل سقراط ليرد الآمور الى نصابها ، وكان قدرة أن يعانى فى ارساء القيم والمفاهيم أكبر ما يعانيه كل الحكماء الموهوبين والموفقين ، فحدد المفاهيم وصفاها من الشوائب والأخلاط وجرد القيم من كل الأباطيل والأغلاط •

وجاء من بعده أعظم تلاميذه أرسـطو طاليس ، فبنى على عمله ، وأسس على منهجه ، وكان من نتاج ذلك ظهور علم المنطق على يده ، حيث رتب مسـائله ، وهذب فصـوله ومباحثه ، وجعله أول العلوم الحكمية ومفتتحها ، وأودع كل ذلك كتابه الخاص بالمنطق المسمى ب (النص) وقد ضمنه ارسطو ثمانية أقسام منها أربعة تخص مادة القياس ، والأربعـة الأخرى تخص صورته • وهذه الأقسام الثمانية على الاجمال كان أولها فى المقولات التى يعنى بها أوائل المحمولات أو أجناسها العالية كالجوهر والكم والكيف وغير ذلك ، وكان ثانيها فى القضايا التصديقية وأصنافها ، وكان ثالثها فى القياس وصور انتاجه على الاطلاق • وكان رابعها فى البرهان وهو القياس المنتج لليقين • والكلام فى الحد والتعريف داخل فى هـذا القسم ، حيث كان المطلوب فيها هو اليقين لوجوب المطابقة بين الحـد والمحدود • وكان خامسها فى الجدل ويعنى به القيـاس الذى يراد منه افحام الخصم وقطع المشاغب ويتركب هذا القياس من القضايا المشهورات وتذكر المواضع التى يستنبط منها صاحب القياس قياسه فى هذا القسم ، كما تذكر فيه عكوس القضايا ــ وكان سادسها فى السفسطة وهى قياس يغالط به المناظر صاحبه وهى أيضا قياس فاسد، لكن يقصد من الكلام فيه التحذير منه• وكان سابع هذه الأقسام الخطابة وهى القياس الذى يقصد به ترغيب الجمهور فيما يراد منهم ، وكان ثامنهـا فى الشعر وهو القيـاس الذى يقوم على التشبيه والتمثيل بقصد ترغيب الناس أو تنفيرهم وهو يتركب من القضايا التخييلية • والى هذا الحد وقف علم المنطق على يد أرسطو •

وظل على هـذا النحو فترة من الزمن ربما لانصراف النـاس عن الاشتغال بالعلوم الحكمية وبخاصة بعد استيلاء الروم على بلاد اليونان • الى أن جاءت اضافة أخرى على يد فرفريوس الصورى الذى وضع مقدمة سـماها (المدخل الى كتاب المنطق) وهى الكليـات الخمس المعروفة

بايساغوجى . فأما الحديث عن دخول المنطق وتسربه الى البيئة الاسلامية فقد وقع هـذا فى أوائل الدولة العباسية عندما قاموا بتشجيع ترجمة كتب اليونان وعلومهم وأغدقوا على ذلك الأموال الطائلة ، ولكن المنطق قد نقل عن هذا الطريق أول أمره مختلطا بمسائل فلسفة ما بعد الطبيعة ، ثم هو من ناحية أخرى كان متأثرا بعد الترجمة بأساليب اليونان ولغتهم فى طرق التعريف والقياس •

ولهذا وقع خـلاف كبير بين علماء المسـلمين فى حكم الاشتغال به • من قائل بالجواز ، الى قائل بالتحريم ، الى قائل بالتفصـيل الى قائل أخيرا بالوجوب ، ونحو ذلك مما سنعرض له فى موضع لاحق بشىء من التفصيل عند الحديث عن حكم الاشتغال به •

ومع ذلك فيمكننا القول بأن علم المنطق ظل مختلطا بمسائل الفلسفة حتى القرن الخامس الهجرى عنـدما قام الامام أبو حامد الغزالى أحد رؤوس الاشاعرة بتجريده من مسائل الفلسفة ، والفصل بينه وبينها ، وجعله اياه متمحضا لغايته الأولى وهى عصمة العقل من الخطأ فى الفكر ولم يجعله مقدمة للفلسفة كما كان عليه الحال سـابقا ، وسماه الغزالي (معيـار العلم) وقد بلغ من دفاع الغزالى عن المنطق والتنويه بشـأنه شأوا خطيرا تترجمه مقولته المشهورة عنه (من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه) ثم توالى موكب العلماء بعد الامام الغزالى فى العنـاية بالمنطق • فقاموا باعادة النظر فى ترتيب بعض أقسامه السابق الاشارة اليها • فألحقوا بالنظر فى الكليات الخمس ، ثمرته وهو الكلام فى الحدود والرسوم ونقلوها من قسم البرهان • ثم ألحقوا مبحث العكس بالقضايا لأنه من توابعها ، كما حذفوا قسم المقولات لأن نظر المنطقى فيه بالعرض لا بالذات حيث هو من مباحث ما بعد الطبيعة • كما تكلموا فى القياس من جهة انتـاجه المطلوب واستبعدوا الكلام على القياس من جهـة مادته فى

الأقســام الخمسة السابقة ، وأعنى بها البــرهان والجدل والخطابة والسفسطة والشعر •

وبعضهم ألم منها بطرف يسير مع أهميتها فى هذا العلم • ثم جعلوا بين يدى ذلك كله ما يسمى (بمقدمة الشروع فى العلم) ، وجعلوا من كل ذلك فنا قائما بذاته لا آلة للعلوم كما كان عليه الشأن من قبل •

ويذكــر أن أول من قام بمثل هذا العمل هو فخــر الدين الرازى فى القرن السادس للهجرة ثم تبعه فى القرن الســابع أفضل الدين الخونجى عنــدما وضع فى علم المنطق كتابه المسمى بـ (كشف الأسرار) وغيره من الكتب • وتداول الطلاب هذه الكتب فتــرة من الزمن كما تداولوا غيرها من الكتب التى اقتفت أثرها فيما بعــد حتى توبعت هذه الكتب بكثير من الشروح واثقلت بكثير من الحواشى ، التى رأى فيها الكثير انحرافا بالمنطق عن غايته الصحيحة ، لكننا بعد كل ذلك يمكننا أن نقول : ان علماء الاسلام الذين دونوا فى علم المنطق قــد أغفلوا الكثير من القواعد التى وضعهــا أرسطو حتى بدا المنطق كأنه نتاج جديد للفكر الاسلامى ، ومن ذلك فوق ما تقدم أن علماء الاسلام قد ألحقوا الاستقراء بالقياس لأنهم لم يعولوا عليه مثل ما عول عليه أرسطو • وهكذا كان جهد علمائنا فى العناية بهذا العلم اللهم الا اذا ذكرنا هنا بعض المعادين له من أمثال ابن تيمية وتلاميذه الذين حملوا على مباحث علم المنطق فنقضــوه وحاولوا ابطال التعريف والقياس وضمنوا ذلك كتبا عديدة لهم •

وقد جاء علماء أوربا فى العصر الحديث فنهجوا فى دراســة العلوم مناهج حديثــة ، ثم أخذوا بعد اشتغالهم بها يدرســون طوق وضعها ، ويدركون فوائد الاعتماد على الملاحظة والتجربة فى اســتفادة الأحكام الكلية من الأحكام الجزئية ، فدعاهم هذا الى أن يعولوا فى المنطق على الاستنباط الذى يعتمد على طرقه فى كسب المطالب العلمية ، ووضع قواعد

العلوم حتى بلغ من أمر بعضهم أن جعل علم المنطق يدور على الكلام فى الاستنباط ، وممن لهم الفضل فى تدوين قواعد الاستنباط روجر باكون فى القرن الثالث عشر للميلاد ، وفرنسيس باكون فى القرن السادس عشر ، واسحاق نيوتن فى القرن السابع عشر ، وجون استيوارت مل فى القرن التاسع عشر ، وهذا الأخير هو الذى وضع قواعد للاستنباط لا تقل عن القواعد التى وضعها أرسطو للقياس •

مقـــدمة فى مبادىء علم المنطـــق

قبل الشروع فى أى علم من العلوم التى تكون تراثنا الاسلامى الفذ دأب علمـــاؤنا على أن يقدموا بين يدى المقصود عدة مبـــادىء ، دعوها مبادىءالعلم ، وربما دعوها مقدمةالشروع فى العلم، وقد حصروها فى عشرة مبادىء ، وكانت غايتهم الشريفة الى ذلك هى أن يكون المتصدى لطلب علم من العلوم على بصيرة من أمر مقصوده ، وأن يتم له تصور لموضوعه وأن يتسنى له تعرف بمسائله وقضـــاياه ، وأن يقف على غايتـــه ومدى الحاجة اليـــه ومكانته من العلوم الأخرى ، وغـــير ذلك مما يهيأ الطالب والشـــارع فى العلم ، بل ويحفذه الى الشروع فيـــه فى تبصر وقناعة لا يتسنيان لغيره ممن لم يقفوا على الالمام بهذه المقدمات الاجمالية •

ولا ريب أن طلب من ألم بها واهتمامه بمقصـــده انما يحتوى على الدافع القوى والرغبة الواعية الى الشروع فيما يتصدى له من علم ويطلب مسائله ، بخلاف غيره ممن يقدمون على الخوض فى علم من العلوم قبل أن يتصـــوروا ولو اجمالا أبعاده ، فان أولئـــك يفتقدون الحافز والدافع للاقدام على طلبه والخوض فيه •

هذا وغيره هو الذى حدا بعلمائنا أن يجعلوا هذه المبادىء مقدمة لكل علم حيث تدعو الحاجة الى ذلك • وقد يقتصرون على ذكر بعضها ، اذ يرون بعضها كافيا لتحقيق المقصود ، وقد نظموها فى أبيات اذ قالوا :

ان مبـــادى كل فن عشرة   الحد والموضـــوع ثم الثمرة
وفضـــله نسبة والواضع   والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى   ومن درى الجميـــع حاز الشرفا

ومن زيادة عنايتهم بهذه المبـادىء أن تجاوز بعضهم بأهميتها الى جعلها أمورا يتوقف عليها الشروع فى العلم وطلب مسائله ، ومن هنا رأيت أن أقدمها على الخوض فى علم المنطق مضافة اليه ومأخوذة له •

فأما بالنسـبة لحد المنطق فقد عرفوه بأنه « العلم الذى يبحث فيه عن المعلومات التصـورية والتصديقية من حيث انها توصـل الى مجهول تصورى أو تصديقى أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك » •

مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث انها توصل الى مجهول تصورى البحث عن الجنس والفصل كالحيوان والناطق ، وهما معلومان تصوريان ، فانهما اذا ركبا على الوجه المخصوص أوصل مجموعهما الى مجهول تصورى كالانسان •

وأما ما يتوقف عليـه ذلك فالبحث فى كونه كليا أو جزئيا ، ذاتيا أو عرضيا ، جنسا أو فصلا • ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث أنها توصـل الى مجهول تصديقى ، البحث عن مقدمتى القيـاس كقولنا العالم متغير ، وكل متغير حادث ، وهما معلومان تصديقيان ، فهما اذا ركبا على الوجه المخصـوص أوصل مجموعهما الى مجهول تصديقى كقولنا ، العالم حادث •

وأما ما يتوقف ذلك عليه توقفا قريبا لكونه من غير واسطة ، فالبحث عن كل من مقدمتى القياس من حيث هو قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية •

أو توقفا بعيدا لكونه بواسطة توقفه على القضية ، فالبحث عما ذكر من حيث الموضوع والمحمول •

واذا كان هذا تعريفا للمنطق بالحد فان له تعريفا آخر بالرسم ، فقد عرفوه من هذا القبيل بأنه « الآلة القانونيـة التى تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر » هذا هو التعريف بالرسم كما ورد فى عبارة القطب ،

وهم يعنون بكون المنطق آلة باعتبار أنه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية فى الاكتساب ، اذ الآلة هى الواسطة بين الفاعل والمنفعل • كالقلم مثلا فهو واسطة بين الكاتب والكتابة •

ويعنون بكونه قانونا من حيث ان مسائله هى قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها • ومثال ذلك ما يعرف من أن السالبة الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة • وهذه المسألة قانون أو قاعدة كلية يمكن أن تنطبق على مثل قولنا : لا شىء من الانسان بحجر بالضرورة ، فانها تنعكس الى قولنا : لا شىء من الحجر بانسان دائما •

وعصمة الذهن عن الخطأ مسندة فى التعريف الى مراعاة الآلة لا مسندة الى نفس الآلة ، لأن الآلة أعنى المنطق فى ذاته قد يعرض له الخطأ اذا أهمل ولم يحسن استخدامه • وهذا هو معنى التعريف •

فأما اخراج محترزاته فالآلة بمنزلة الجنس ، والقانونية بمنزلة الفصل ، يخرج الآلات الجزئية لأرباب الصنائع •

وقوله تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر ، يخرج العلوم القانونية التى لا تعصم مراعاتها الذهن عن الضلال فى الفكر ، بل فى المقال كالعلوم العربية •

بقى أن نبين وجه كون هذا التعريف من قبيل الرسم • وذلك أولا : لأن كون المنطق آلة عارض من عوارضه ، والأمر الذاتى انما يكون للشىء من حيث هو •

وليست الآلية كذلك للمنطق ، وانما هى ثابتة له بالقياس الى غيره من العلوم الحكمية •

ثانيا : لأنه تعريف بالمنطق من حيث غايته • اذ غايته العصمة عن الخطأ فى الفكر •

والتعريف بالغاية رسم لأن الغاية خاصـــة ، والخاصة خارجة عن الشيء •

وانما كان التعريف الأول حـدا لأنه تعريف للمنطق بالذاتيات ، أو تعريف له بموضـوعه وبالجهة التى تتحد فيها مســائله المكونة لحقيقته تكوينا ذاتيا •

ومن هنا يقررون أن التعريف بالحد لأى علم من العلوم انما يكون بالجنس والفصل على ما سيأتى توضيحه فى موضعه ان شاء الله •

موضوع علم المنطـــق

وأما موضوع المنطق فهو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة ايصالها الى مجهول تصورى أو تصديقى ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك ، وقد سبق بيان ذلك فى تفهم الحد • وانما كان ما ذكر هو موضوع علم المنطق لأن موضوع كل علم هو ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية • فبدن الانسان مثلا بالنسبة لعلم الطب انما يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض ، والكلمـــة فى علم النحو انما يبحث فيـــه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء ، والأعراض الذاتية هى التى تتعلق بالشىء لذاته بحيث لا تتوقف فى ثبوتهـــا للشىء على واســـطة فى نفس الأمر ، وذلك كالتعجب اللاحق لذات الانسان •

والأعراض الذاتيـــة أيضا قد تكون لاحقة لجزء المعروض ، وهى اذ ذاك لاشك مستندة اليـــه لأن جزأه داخل فيه والمستند الى الداخل فى حقيقة الذات مستـــتند اليها فى الجملة • كذلك قد تلحق الأعراض الذاتية المساوى للشىء المعروض وتكون حيئنذ لاحقة لذات الشىء • لأن المساوى له مستند اليه •

واللاحق للمساوى للشىء لاحق لذلك الشىء • وبالجملة فالاعراض الذاتية هى ما يلحق الشىء لذاته أو لما يساويه • ســـواء كان جزأ له أو خارجا عنه •

والعلوم انما يكون البحث فيها عن تلك الاعراض الذاتيه لموضوعاتها ، ومن هنا تقرر أن موضوع علم المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية• وذلك لأن البحث فى المنطق انما هو عن الأعراض الذاتية لها ، أى من حيث أنها توصل الى مجهول تصورى أو تصديقى •

فالمنطقى يبحث مثلا عن الجنسى كالحيوان • والفصل كالناطق ، وهما معلومان تصوريان من حيث كيفية تركبها على وجه مخصوص ليوصل مجموعهما الى مجهول تصورى وهو (الانسان) • كذلك يبحث المنطقى عن القضايا المتعددة كقولنا (كل انسان ناطق) ، (وكل ناطق حيوان) • وهما معلومان تصديقيان ، وعن كيفية تأليفهما من حيث أن مجموعهما يوصل الى مجهول تصديقى وهو (كل انسان حيوان) وهلم جرا •

وكذلك يبحث المنطقى عن المعلومات تصورية أو تصديقية من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصور ، ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة • ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا أى بلا واسطة • ككون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية • واما توقفا بعيدا أى بواسطة ، ككونها موضوعات ومحمولات ، فان الموصل الى التصديق يتوقف على القضايا بالذات لتركبه منها ، والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات • فيكون الموصل الى التصديق موقوفا على القضايا بالذات ، وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها •

وخلاصة القول ان المنطقى يبحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية التى هى اما نفس الايصال الى المجهولات ، أو الأحوال التى يتوقف عليها الايصال • وهى اعراض ذاتية لهذه المعلومات •

ثمرة المنطق :

وأما ثمرة المنطق هى ما سبقت الاشارة اليها من أنها عصمة الذهن عن الخطأ فى الفكر • وقيل هي معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة ، والأول هو المشهور ، بل هو مترتب على معرفة التأليفات الخ •

وهنا تبرز ضرورة المنطق وحاجتنا اليه فى تنــاول العلوم ، اذ ان العلم تصوريا كان أو تصديقيا منقسم لا محالة الى ضرورى وكسبى ، والثانى مستفاد من الأول بطريق الاكتساب • والاكتساب عرضة للخطأ ، فالفكر الانسانى ليس دائما على صواب ، والا لما تناقض العقلاء ، بل ان الشخص الواحد كثــيرا ما تتناقض أفكاره واسستنتاجاته • ولا مناص حينئذ من قانون يضبط الفكر ويعصمه ويصحح مساره ، وما كان هــذا القانون سوى المنطق ، اذ بواسطته تمكن الانسان من الوقوف على الطرائق والقواعد الصحيحة للاكتساب والاستنتاج فى شتى ضروب المعرفة •

فضل المنطق :

أما فضله ومكانته فهو فى الذروة بالنسبة لسائر العلوم بوجه عام من حيث انه عام النفع اذ به يبحث عن جميع المعارف التصورية والتصديقية، بل ان أصحاب المنطق التجريبى كما سيأتى عليه الكلام فى موضــعه لم يفتقده • وخاصة فى تعميم نتائج تجاربهم المبنية على الاستقراء العلمى ، لقصور هذا الاستقراء عن استيعاب جميع الجزئيات المشابهة لما أنتهت اليه التجربة منها ، ولا يمنع ذلك تفوق بعض العلوم عليه من حيثيات أخرى غير هذه الحيثية •

نســبته :

أما نسبته الى جميع العلوم فهى التباين •

واضــعه :

واضعه فى شكله المعروف على العموم هو ارسطو •

اســمه :

وللمنطق أكثر من اسم ، كمعيار العلم ، والميزان ، والمنطق • والأخير أشهر أسمائه ، ووجه تسميته بالمنطق ان له اطلاقات ثلاثة ، فهو يطلق على الادراك الكلى ، ومنه سمى الانسان ناطقا لان ادراكه كليا وبالتالى

لا يسمى الادراك الجزئى للحيوانات الأخرى منطقا • كما يطلق على القوة العاقلة التى هى محل صدور الادراكات ويطلق أخيرا على النطق الذى هو التلفظ • وعلى هذا فكلمة منطق على الأول والثالث مصدر ميمى ، وعلى المعنى الثانى اسم مكان •

وارتباطه بهذه المعانى الثلاثة باعتبار أنه يمكن الانسان من الادراك التام ، ويقوى فيه وينمى قوته العاقلة ، ويمنحه القدرة على النطق والتلفظ فى تناسق وانسجام ، ولهذا سمى بهذا الاسم •

استمداده :

واستمداده من العقل •

مسـائله :

ومسائله هى القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسـة وما يتعلق بهما •

حكم الاشتغال به :

أما حكم الاشتغال بعلم المنطق فى نظر أهل الشرع فقد وقع فيـه خلاف مشهور • وانحصر هذا الخلاف فى ثلاثة أقوال لهم •

الأول : تحريم الاشتغال به مطلقا ، وينسب هذا القول الى أبى عمرو بن الصلاح المتوفى سنة تسع وسبعين وخمسمائة هـ • ومحيى الدين النووى وتبعهما فى ذلك كثير من أهل العلم ، وحجتهم فى التحريم ان المنطق ممزوج بضلالات الفلاسفة وهو سبيل لتمكن بعض العقائد الزائفـة من عقول المشتغلين به ، حتى ولو سلمت هذه العقول وحصنت بالكتاب والسنة وذلك سدا للزرائع ودرأ للمفاسد •

القول الثانى : هو استحباب الاشتغال بالمنطق مطلقا • وينسب الى الغزالى وبعض أهل العلم • وقد اثر عن الغزالى قوله ، من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق فى علمه ، وهو محمول على نفى الثقة التامة ، اذ انه

لم يؤثر عنه التصريح بأن الاشتغال بالمنطق من الواجبات ولو على الكفاية •

القول الثالث : هو التفصيل فيجوز الاشتغال به لكامل العقل العالم بالكتاب والسنة المميز لصحيح العقيدة من فاسدها • ويحرم على غيره من ناقصى العقل الجاهلين بالكتاب والسنة ، بحيث لا يتمكنون من التمييز بين العقائد الصحيحة والفاسدة •

وبعد فهذه هى المبادىء العشرة متعلقة بعلم المنطق وقد توخيت فى عرضها ايجازا غير مخل لينتفع بمطالعتها والافادة منها طلاب العلم فى غير ملل ولا سآمة •

تقسيم العلم الى تصور وتصديق

العلم بمعنى مطلق الادراك ينقسم الى تصور وتصديق •

التصـــور :

ونعنى بالتصور المقابل للتصديق التصور الساذج ، وقد عرفوه بأنه عبارة عن « حصول صورة الشيء فى العقل حصولا مجردا عن اعتبـــار النسبة الخارجية على وجه الاذعان » • ويدخل فى هذا التعريف أنواع للتصور •

منها : ادراك المفرد محكوما عليـــه فقط ، أو محكوما به فقط ، أو ادراكهما دون النسبة بينهما ، أو ادراكهما مع النسبة الحكمية وتســـمى النسبة الكلامية أيضا وهى مورد الاثبات والنفى ، أعنى مجرد ثبـــوت المحكوم به للمحكوم عليه ، أو نفيه عنه ، من غير ادراك لوقوع النسبة فى الخارج أو عدم وقوعها ، أعنى من غير ادراك الحـــكم • وكذلك ادراك النسبة المشكوكة أو المتوهمة ، كما اذا قلنا محمد عالم وتشككنا فى النسبة أو توهمناها ، فان التشكك أو التوهم فى النسبة لا يمكن أن يكون بدون تصورها ، أى أننا حينئذ لم نحصل على الحكم الذى هو ادراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها ، على وجه يكون معه الاذعان •

وكذلك من أنواع التصور ادراك النسبة التامة فى الجملة الانشائية كاضرب ، ولا تقم ، كذلك ادراك النسبة التقييدية وصفية كقولك (العلم المفيد) و (الزهرة المتفتحة) وغير ذلك من النسبة بين الموصوف والصفة •

أو اضافية كقولك (كتاب المنطق) و (مبحث القياس) وهكذا • وقد استطردت بعض الكتب فى ذكر عدد كبير من أنواع التصور اجتزأنا بما اشتهر تناوله منها فى كتب المنطق الميسرة لطلابه •

التصـــديق :

وأما التصديق فيعرف بانه ادراك النسبة الحكمية على وجه الاذعان. وقد مرت بنا الاشارة الى ان أدراك النسبة الكلامية أو الخبرية التى هى عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع على وجه الايجاب والسلب ، وكذلك النسبة الحكمية فى الجملة الخبرية المشكوكة أو المتوهمة من غير اذعان انما هو من قبيل التصور • أما اذا أدركنا النسبة الحكمية ايجابا أو سلبا على وجه الاذعان لها ، أى اذا أدركنا وقوعها أو عدم وقوعها فان ذلك يكون تصديقا ، لان ادراك النسبة على هذا الوجه هو الحكم • والاذعان للنسبة هو ادراكها على وجه يطلق عليه لسم التسليم والقبول كما ذكره الشيخ الخبيصى فى شرح التهذيب •وقال غيره ان الاذعان هو الاعتقاد سواء كان راجحا وهو الظن ، أو جازما غير مطابق وهو الجهل المركب ، أو مطابقا راسخا لا يعرض له الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين ، أو تقليدا ، وقيل إن الاذعان عند المناطقة هو الادراك ، وعند المتكلمين هو التسليم والقبول.

وينبغى التنبيه هنا الى أن ما مضينا اليه من ان ادراك وقوع النسبة الحكمية أو عدم وقوعها على وجه الاذعان ، هو التصديق ، هو ما ذهب اليه الحكماء ، لان التصديق عندهم هو الحكم فقط ، والحكم كما مر هو نفس الادراك على الوجه الذى ذكر ، فيكون التصديق حينئذ بسيطا لكن يشترط فى وجوده ثلاثة تصورات : تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية • وقد رجحوا هذا الذى ذهب اليه الحكماء • وذهب الامام الرازى الى أن التصديق اسم لتصورات أربعة وهى التصورات الثلاثة المذكورة مع تصور الحكم • والفرق بين المذهبين من وجوه :

أحدها : بساطة التصديق كما أشرنا اليه عند الحكماء وتركبه فيما يرى الرازى •

الثانى : ان التصورات الثلاثة شروط خارجة عن ماهية التصديق عند الحكماء وشطر داخل فى ماهيته عند الامام •

الثالث : ان الحكم ان كان هو نفس التصديق على مذهب الحكماء فهو جزؤه فقط — وهو معنى التركب — عند الامام •

والحق هو مذهب الحكماء من أن التصديق هو الحكم فقط ، وذلك لانه موافق لتقسيم العلم الى تصور وتصديق ، فان هذا التقسيم ملاحظ فيه اعتبار تميز كل من القسمين بالطريق الموصلة اليه والمفيدة له ، وليس ثمة الا طريقان فقط ، كل واحد منهما يوصل الى أحد قسمى العلم وهما : القول الشارح الموصل الى التصور ، والقياس أو الحجة هو الموصل الى التصديق وهذا هو المعروف من ملاحظة مقصود الفن أعنى بيان الطريق الموصلة الى العلم تصورا كان أو تصديقا ووجوب ملاحظة الطرق الموصلة الى العلم فى تقسيمه ، واذا علمنا ان الادراك المسمى بالحكم ينفرد بان الطريق المفيدة له هى الحجة • وان ما عداه من الادراكات طريق افادتها هو القول الشارح • علمنا بعد كل هذا ان التصديق الذى هو الحكم كما هو مذهب الحكماء هو أحد قسمى العلم • لكنه مشروط فى وجوده الى ضم أمور متعددة من أفراد القسم الآخر ، وعلى هذا يصح لنا القول : ان العلم الذى هو مطلق ادراك ينقسم الى ادراك ايقاع النسبة الحكمية أو انتزاعها ، وذلك هو التصديق • والى ادراك ما عدا ذلك وذلك هو التصور •

أما وجه تسمية التصديق بهذا الاسم ، فلان التصديق لغة النسبة الى الصدق • والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس الا ، وأما الكذب فاحتمال عقلى •

اقسام التصور والتصديق :

وينقسم كل من التصور والتصديق وهما قسما العلم كما تقدم الى ضرورى ونظرى فتكون الأقسام حينئذ أربعة •

فالضرورى المنسوب الى الضرورة هو الذى لا يتوقف فى حصوله على نظر واكتساب ، وللك أن تمثل للتصور الضرورى بالحرارة والبرودة أعنى ادراكهما لا مفهومهما الذى يتوقف حصوله على النظر ، أما ادراكهما بالحس فلا يتوقف على ذلك ، ومثال التصـديق الضرورى قولك النفى والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان •

وتعريف الضرورى بما ذكرنا يدخل فيـه الأوليات والحدسـيات والتجريبيات وذلك لانها أمور لا يتوقف حصولها على نظر • فالأوليات هى قضايا لا يتوقف التصديق بها على شىء أصلا • بل يدركها العقل الأول وهلة ، ولذا نسبوها الى الأول • من أمثلتها الكل أعظم من الجزء ، والواحد نصف الاثنين •

والحدسيات هى التى يتوقف التصديق بها على مجرد الحـدس والتخمين • ومن أمثلتها قولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس •

والتجريبيات هى التى يتوقف التصديق بها على التجربة دون احتياج الى النظر • ومن أمثلتها قولك البنسلين قاتل لميكروب التيفود •

والبديهى بمقتضى تعريف الضروري على نحو ما مر مرادف له •

أما تعريف النظرى :

فهو ما يتوقف حصوله على نظر واكتساب ومن أمثلته فى التصـور الانسان — العقل — النفس — الروح ، وفى التصـديقات قولك العالم حادث • والنظرى منسوب الى النظر وهو ملاحظـة المعلوم لتحصـيل المجهول ، كملاحظة حيوان ناطق وهما أمران معلومان لتحصيل مجهول تصورى وهو الانسان ، وكملاحظة قولك الجسم يشغل حيزا من الفراغ ، وكل ما يشغل حيزا من الفراغ فهو موجود ، وهاتان المقدمتان معلومتان رتبتا على هذا الوضع لتحصيل مجهول تصديقى وهو الجسـم موجود ،

والمحصل للمجهول التصورى كما تقدم يسمى تعريفا ومعرفا وقولا شارحا ، والمحصل للمجهول التصورى يسمى قياسا وحجــة ، وهذا هــو النظر الاصطلاحى ، والباجورى فى حاشيته على متن السلم يقرر انه لا يسوغ اعتبار النظر الاصطلاحى فى مفهوم النظرى هنا فحســب ، والا لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع • لعدم شــمول الأول لما احتاج الى الاستقراء الذى هو تتبع أفراد المحكوم عليه ، كما فى قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل الذى هو القياس الاصولى كما فى قول الإمام الشافعى رضى الله عنه : النبيذ حرام كالخمر ، مع شمول الثانى لذلك • ولهذا قال الشيخ الملوى يجب أن يعنوا بالنظر فى هذا المقام ما هو أعم من القياس ولواحقه ، أى بأن يريدوا به ما يوصل الى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل ، لا ما يخص التعريف والقياس كما قد يتوهم من التعبير بالنظرى • فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحى فقط ، وليس كذلك ، بل هو منســوب للنظر بمعنى يعم الاصــطلاحى وما ألحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل •

وانقسام التصور والتصديق الى ضرورى ونظرى انقسام ضرورى ، اذ انهما لو لم ينقسما الى ذلك لكان الجميــع اما ضروريا واما نظريا ، والتالى باطل بقسميه فالمقدم مثله • أما الملازمة فظاهرة ، وأما بطــلان القسم الأول من التالى — وهو كون الجميع ضروريا — فلاحتياجنا فى بعض التصورات وبعض التصديقات الى كسب ونظر كما مر • وأما بطلان القسم الثانى منه — وهو كون مجموع التصور والتصديق نظريا — فقد رأينا بداهة بعض التصورات وبعض التصديقات فيما سبق من أمثلة الضرورى •

أسـئلة

س ١ اذكر ما تعرفه عن نشأة علم المنطق وكيف تدرج الى ان وصل الى عصرنا هذا ؟ مع التعريف بهذا العلم ؟

س ٢ ما هى أقسام العلم مع التعريف والتمثيل •

س ٣ بين التصور والتصديق فيما يلى :

الانسان — عبد الله — حيوان ناطق — هل جزاء الاحسـان الا الاحسان — الشمس مشرقة — خادم الأمير — يبعث الانسان يوم القيامة — الأرض تدور حول نفسها — الحلم سيد الأخلاق •

س ٤ ما هى أقسام التصور والتصديق مع التعريف بكل قسم وبيـان ما يشتمله مع التوجيه والتمثيل ؟

س ٥ بين الضرورى والنظرى فيما يلى :

الخمسـة نصف العشرة — الكل أعظم من الجزء — الكهرباء — الهواء — العلم حادث — النار محرقة — الشمس أكبر من الأرض — علم بلا عمل كشجر بلا ثمر — العدل أساس الملك — عالم فاضل — زجاج شفاف •

الدلالة : أقسامها وأحكامها

اهتم المناطقـة بمبحث الدلالات مع ان مجاله اهتمام اللغويين على اختلاف منازعهم كان من الطبيعى أن يهتموا بالمعانى والمفاهيم ، اذ أن مقصدهم فى اطار هذا الفن والقول الشارح والحجة على نحـو ما مر ، وتحصيل التصور لا ضرورة الى اعتماده على لفظ الجنس أو الفصل مثلا وانما على معناهما ومفهومهما ، كذلك الأمر فى تحصيل التصديق فليست الوسيلة اليه هى ألفاظ المقدمات فى الواقع — انما معانيها ومدلولاتها • بيد أنه لا مناص للمنطقى فى افادة ذلك وتوصيله للغير أو استفادته من وسائل للتعبير عنه ، ومن هنا كان اهتمامه بالألفاظ وان كان اهتماما عرضيا لتؤدى هذا الدور ، فيعم النفع وتتم الفائدة •

وحيث كانت الألفاظ دلائل معانيها قدموا البحث فيها على البحث فى المعانى وكان مبحث الدلالات على نحو ما سندرسه الآن •

تعريف الدلالة :

وقد عرفوا الدلالة بانها (كون الشىء بحالة يلزم من العلم به العلم بشىء آخر والشىء الأول يقصد به الدال ، والثانى يقصد به المدلول) •

ولابد من اضطراد الدلالة فيما يرى جمهرة أهل هذا الفن بحيث لو فهم من اللفظ أمر فى بعض الأوقات بواسطة قرينة • فان هذه الدلالة غير معتبرة عندهم ، وان اعتبرت عند أهل العربية والأصول • فان المجاز يدل عندهم على معناه المجازى • وقد نقل عن السعد فى شرح الشمسية اعتباره لدلالة المجاز على ما ذكر جريا على رأى أهل العربية والأصول •

أقسام الدلالة :

وتنقسم الدلالة مطلقا الى لفظية وغير لفظية ، وكل منهما تنقسم الى وضعية وعادية وعقلية ، فتكون الاقسام حينئذ ستة ، وبيانها كالآتى :

اللفظية الوضعية : كدلالة لفظ الأسد على الحيوان المفترس •

واللفظية العقلية : كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود لافظة أوحياته •

واللفظية العادية : كدلالة لفظ آه على الوجع عادة •

أما غير اللفظية الوضعية فهي : كدلالة اشارة الرأس الى أسفل على معنى نعم والى أعلى على معنى لا •

والعقلية : كدلالة تغير العالم على حدوثه •

والعادية : كدلالة حمرة الوجه على الخجل والحياء ، والصفرة على الوجل والخوف •

والمعتبر عند المناطقة من هذه الدلالات هو اللفظية الوضـــعية وهى ذات أقسام ثلاثة أيضا وذلك لان اللفظ اما أن يدل على المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه فالحصر فى هذه الأقسام عقلى ، واليك بيان هذه الأقسام بالتفصيل •

أولها — دلالة المطابقة :

وهى (دلالة اللفظ على تمام ما وضع له) وذلك كدلالة الانسان على الحيوان الناطق • والوضع هو (جعل الشىء بازاء آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثانى) • وانما سميت هذه بدلالة المطابقة لتطابق اللفظ والمعنى أى توافقهما •

ثانيها — دلالة التضمن :

وهى (دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له) كدلالة لفظ الفرس على الحيوان أو الصاهل • وكل منهما جزء المعنى الكلى لانسان وسميت بدلالة التضمن لتضمن المعنى لجزئه ، اذ القاعدة ان الكل يتضمن الجزء •

ثالثها — دلالة الالتزام :

وهى (دلالة اللفظ على الخارج عن معناه اللازم له) كدلالة لفظ الأربعة على الزوجية مثلا ويشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى أو العقلى بين اللفظ وبين قسمى اللفظ والخارج • وهذا اللزوم هو المسمى عند بعض المناطقة اللازم البين بالمعنى الأخص — وضابطه أن يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه ، سواء كان لازما فى الذهن • والخارج معـا كالزوجية بالنسبة للأربعة أو الاثنين المتصورة بمفهومها المخصوص وهو قبولها القسمة الى متساويين • أو فى الذهن دون الخارج كالبصر بالنسبة للعمى والعلم بالنسبة للجهل ، فانه يلزم من تصور العمى أو الجهل تصور البصر أو العلم لزوما ذهنيا فقط وان كان بينهما معاندة ومنافاة فى الخارج — وخرج بهذا الشرط اللازم غير البين ، وضابطه ان لا يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما ، بل يتوقف هذا الجزم على الدليل كالحدوث اللازم للعالم • وكذلك يخرج بالشرط المذكور اللازم البين بالمعنى الأعم ، وضابطه ان يلزم من فهم الملزوم واللازم معا الجزم باللزوم بينهما ، وذلك كمغايرة الانسان للفرس ، فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة • لكن اذا فهم الانسان وفهمت المغايرة المذكورة جزم باللزوم بينهما •

والحاصل ان اللازم ينقسم الى بين وغير بين ، والأول ينقسم الى : لازم بين بالمعنى الأخص ، والى لازم بين بالمعنى الأعم • ووجه تسميتهما بذلك ان الأول فرد من الثانى فهو أخص منه • وهذه الطريقة فى التقسيم احدى طريقتين ، والثانية وهى لا تنافى الأولى : ان اللازم ينقسم الى لازم فى الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد ، والى لازم فى الذهن فقط كالبصر للعمى ، والى لازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب ، وما تقدم من اشتراط اللازم البين بالمعنى الأخص فى دلالة الالتزام هو الراجح •

وذهب كثيرون منهم الفخر الرازى الى انه يكفى اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم •

تلازم الدلالات :

دلالة التضمن ودلالة الالتزام يستلزمان دلالة المطابقة لانهما تابعان لها ولا يتحقق التابع من حيث هو تابع بدون متبوعه ، ولا تلزم كل منهما دلالة المطابقة لجواز تحققها فيما اذا وضع اللفظ لمعنى بسيط بدون التضمن وذلك كالنقطة والوحدة والمجردات ، ولجواز تحققها كذلك فى لفظ وضع لمعنى لا لازم له بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره بدون الالتزام ، ولا تستلزم كل من دلالة التضمن والالتزام الأخرى ، أما عدم استلزام دلالة التضمن لدلالة الالتزام فلانه يجوز عقلا أن يكون ثمة من المعانى المركبة مالا لازم له ، وأما العكس فلجواز أن يكون للمعنى البسيط لازم ذهنى • وحينئذ يكون التزام بلا تضمن •

والحاصل ان دلالة المطابقة تلزم كلا من دلالة التضمن والالتزام دون العكس • وأن دلالة التضمن لا تلزم دلالة الالتزام وبالعكس •

أسئلة

س ١ عرف الدلالة ورجح ما تختاره من التعريف مع ذكر سبب اختيارك له • وبين كذلك أنواع الدلالة وأقسام كل نوع مع التوضيح بمثال ؟

س ٢ هل هناك تلازم بين الدلالات ، وهل الدلالات وضعية أم عقلية وضح آراء المناطقة فى هذا مع التوجيه ؟

س ٣ بين نوع الدلالة فى الأمثلة الآتية :

دلالة لفظ الجلالة على ذاته — دلالة الفرس على انه صاهل — دلالة الكتابة على الألفاظ — دلالة الممكن على الواجب — دلالة لفظ الفاعل على الاسم المرفوع المسبوق بفعل أو شبهة — دلالة الدخان على الاحتراق — دلالة اتقان صنعة على حذق صانعها •

س ٤ لماذا كان المعتبر عند المناطقة الدلالة اللفظية الوضعية مع توضيح أقسامها ؟

مباحث الألفاظ

ومن مباحث الألفاظ أيضا تلك المسائل التى تتعلق بها من جهة أفرادها وتركيبها وما يناسب ذلك من الكلية والجزئية وغيرهما ، مما سنعرض له بالتفصيل تحت هذه الترجمة ، واليك بيانه :

فاللفظ الدال على معناه بالمطابقة ينقسم الى مفرد ومركب ، وقد جرت عادة مؤلفى هـذا الفن ان يبدأوا بتعريف المركب ، اذ ان مفهومه وجودي فيتقدم على ما مفهومه عدمي وهو المفرد ، وقد عرفوا المركب بأنه :

« ما دل جزء لفظه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة » ويخرج من هذا التعريف مالا جزء له أصلا كهمزة الاستفهام ولام الجر ونحوهما • وما له جزء لا دلالة له على معنى كلفظ محمد وعلى ونحوهما ، فان أجزاءهما هى الحروف من الميم والعين والحاء واللام الى آخره ، مما يكون بنية اللفظ وليس لها وراء ذلك وظيفة أخرى •

وما له جزء دال على معنى ليس جزءا للمعنى المقصود كعبد الله علما فان لفظه ذو جزئين ، هما عبد ولفظ الجلالة — ولفظ عبد مثلا وهو :

الجزء الأول دال على معنى هو العبودية وهـو ليس بجزء المعنى المقصود الذى هو الذات المشخصة •

وأخيرا ماله جزء دال على جزء معناه المقصود بيد أن دلالته غـير مقصودة ، وذلك كالحيوان الناطق اذا جعـل علما على شـخص بعينه فالمقصود من هذا اللفظ هـو الشخص الانسـانى المسمى به ، والماهية الانسانية التى هى هذا التركيب بعينه جزء للمعنى المقصود ، والحيوان الذى هو جزء اللفظ دال على مفهومه وهو المتحرك بالارادة وهذا المعنى جزء الماهية الانسانية ، فيكون دالا على جزء المعنى المقصود دلالة غير مقصودة •

وهذه الألفـــاظ التى خرجت بتعريف المركب تنـــدرج تحت تعريف المفرد ، اذ القسمة ثنائية على الراجح ، واذ ان المفرد يعرف بأنه « مالا يدل جزء لفظة على جزء معناه دلالة غير مقصودة » سواء لم يكن له جزء أصلا أو له جزء لا دلالة له ، أو له دلالة على معنى ليست جزءا للمعنى المقصود ، أو له هذه الدلالة لكنها غير مقصودة على نحو ما مر توضيحه بالأمثلة •

تقســيم المركب

وينقسم المركب الى تام وناقص فالمركب التام هو ما يصح الســكوت عليه بحيث لا يحتاج الى ما تتم به الفائدة من ركنى للجملة المسند والمسند اليه • والمركب التام نوعان خبر وانشاء فالخبر وهــو ما يحتمل الصــدق والكذب من حيث هو أى باعتبار ذاته لا باعتبار أمر خارج عنه ، وسيأتى توضيحه — وهو الذى يعول عليه فى قسم التصديقات •

والانشاء هو ما لا يحتمل الصدق والكذب من حيث هو •

وأما المركب الناقص فهو ما لا يصح السكوت عليه وينقســم بدوره الى تقييدى وغير تقييدى • فالتقييدى هو ما كان اللفظ الثانى فيه قيــدا للأول كطالب العلم وكالوردة الجميلة ونحوهما وعليــه يعول فى قســم التصــورات •

وغير التقييدي هو ما ليس كذلك كالمركب من اســم وأداة أو فعل وأداة نحو قولك فى الدار ، وكقولك قد قام ، مع ملاحظة الفعل بلا فاعل •

تقســيم المفرد :

وللفظ المفرد تقسيمات عديدة لاعتبارات متباينة وهــذا تقسيم له باعتبار صلاحيته للاخبار به وحده وعدم صلاحيته لذلك ، وهــو منقسم بهذا الاعتبار الى قسمين ، مالا يصلح للاخبار به وحده وهو الأداة ، والى ما يصلح لذلك وهو شيئان الكلمة والاسم •

والأداة نوعان زمانية وهى الأفعال الناقصة فى اصطلاح النحاة وغير زمانية كفى ولا وسائر حروف المعنى فيما اصطلح عليه النحاة أيضا ، ووجه تسميتها بالأداة أنها كالآلة لانها تربط الألفاظ والكلمات بعضها ببعض ، والكلمة هى اللفظ الدال بهيئته وصيغته على زمن معين من الأزمنة الثلاثة ، ككتب يكتب وضرب يضرب والاسم اذن هو مالا يدل على ذلك ، كأحمد وابراهيم ونحوهما ، وانت خبير بأن ضرب وأمثالها انما دلت بهيأتها على زمن المضى لانه عند تغيير تلك الهيئة الى يضرب دلت على زمن مختلف وهو زمن الحضور أو الاستقبال . وما الهيئة الا الصورة الحاصلة من ترتيب حروف الكلمة وتقديمها وتأخيرها ، ولذا يقال الهيئة صورة الكلمة والحروف مادتها . وانما قيد تعريف الكلمة بقيد الهيئة احترازا من الدال على الزمان بمادته ككلمات اليوم والأمس والغبوق والصبوح ونحوها .

تقسيم آخر للمفرد :

وهذا التقسيم آخر للفظ المفرد باعتبار آخر وهو نسبته الى معناه ، وبهذا الاعتبار ينقسم الى ما يتحد معناه والى ما يتعدد ويكثر .

فالذى يتحد معناه أى لا يكون له الا معنى واحد بحسب الوضع والأصالة ، فقد يكون هذا المعنى متشخصا بحيث لا يصدق على كثيرين وذلك هو العلم فى اصطلاح النحاة وهو الجزئى الحقيقى فى عرف المناطقة ، أما اذا لم يتشخص هذا المعنى بحيث يصح صدقه على كثيرين فهو الكلى ، وحينئذ تختلف نسبة معناه الى أفراده . فقد تكون النسبة هى التواطؤ ، وذلك حين تتساوى أفراده فى حصولها على المعنى سواء فى الذهن أو فى الخارج فالانسان والفرس ونحوهما تتساوى أفراد كل منهما الموجودة فى الخارج فى حصولها عليه ، وتتساوى أفراد الشمس الموجودة فى الذهن فى صدقها عليها ، ولتواطىء الأفراد فى معناه وتوافقها على هذا النحو

سمى متواطئا وسميت النسبة بالتواطؤ أى بالتوافق ، وقد تتفاوت أفراده فى نسبة حصولها على معناه بوجه من وجوه التفاوت كالأولية والأولوية ويسمى حينئذ مشككا والنسبة التشكيك • والتشكيك بالأولية حيث يكون لبعض أفراده أولية فى حصولها على معناه ، وأسبقية على البعض الآخر ، كالوجود ، فان له أولية وأسبقية فى الواجب على الممكن ، والتشكيك بالأولوية حيث يكون حصول معناه فى بعض الأفراد أولى وأقوى كالنور فانه فى الشمس أولى وأقوى من اللمبة والشمعة مثلا ، وانما سمى هذا مشككا لان المتأمل فيه متشكك ومتردد فى اعتبـاره متواطئا ، ان لاحظ اشتراك أفراده فى أصل معناه ، وبين اعتباره مشتركا ان لاحظ تفـاوت الأفراد بوجه من أوجه التفاوت وكأنها معان مختلفة للفظ واحد كما فى لفظ العين مثلا •

وهذه هى أقسام اللفظ المفرد بالنسبة لمعناه اذا كان هـذا المعنى واحدا ، فأما اذا كان متعددا وكثيرا فقد يسمى مشتركا اذا كان قد وضع لجميع معانيه على حد سواء • بمعنى ان أصل وضعه كان لهذا المعنى مثلا ولغيره من المعانى دون نظر الى علاقته بالمعنى الأول • كاللفظ العين مثلا فهو موضوع للدلالة على الجارحة والجـارية والذهب والشمس وحرف الهجاء المعروف وغير ذلك من المعانى ، وهـذا هو المشترك اللفظى الذى اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى • واشترك فيه اللفظ الواحد بين معانيـه المتعددة •

وقد يسمى منقولا وذلك حيث ينقل استعمال اللفظ فى معناه الأصلى الموضوع له الى معنى آخر لمناسبة بينهما ، واذا كان السبب فى هذا النقل هو الشرع سمى اللفظ منقولا شرعيا كالصلاة والصوم ونحوهما ، فان استعمالهما الأصلى بحسب الوضع لمطلق الدعاء ومطلق الامساك ، ثم نقل الشرع استعمالهما الى الأركان المخصوصة والامساك المخصوص مع النية وهكذا •

وقد يكون السبب فيه هو العرف العام ويسمى منقولا عرفيا كلفظ الدابة فان أصل وضعه اللغوى لكل ما يدب على الأرض ثم نقله العرف العام الى ذات القوائم الأربع من الحيوان كالخيل والبغال ونحوها •

أو يكون السبب فى النقل هو العرف الخاص ويسمى منقولا اصطلاحيا كاصطلاحات النحاة والنظار • وقد لا يترك استعمال اللفظ فى معناه الأصلى المنقول عنه ولم يشتهر استعماله فى المعنى الثانى ، فعند استعماله فى المعنى الأول يسمى حقيقة وعند استعماله فى المعنى الثانى لعلاقة بين المعنيين يسمى مجازا •

وخلاصة القول ان اللفظ المفرد بالقياس الى معناه ينقسم كما رأيت الى : علم ، ومتواطىء ، ومشكك ، ومشترك ، ومنقول ، وحقيقة ، ومجاز •

تقسيم ثالث للفرد :

ثم يأتى تقسيم مختلف للمفرد أيضا باعتبار نسبته الى مفرد آخر فاذا توافق معناهما توافقا تاما فهو المرادف واللفظان مترادفان والنسبة بينهما الترادف أى التتابع والتوارد على معنى واحد كما فى لفظى ليث وأسد ، وانسان وبشر •، واذا اختلف معناهما اختلافا كليا فهو المباين واللفظان متباينان والنسبة بينهما التباين كما فى لفظى الانسان والفرس ونحوه •

واذا اتحد اللفظان فى الما صدق واختلفا فى المفهوم كالكاتب والضاحك فالنسبة بينهما التساوى وهما متساويان •

وقد تكون النسبة بين اللفظين العموم والخصوص الوجهى وذلك حيث يجتمعان فى مادة وينفرد كل منهما فى مادة أخرى ، وذلك كما الانسان والأبيض ، فهما يجتمعان فى الانسان الأوربى مثلا وينفرد الأبيض فى الثلج والانسان فى الشخص الافريقى ، وقد تكون النسبة بين المفردين

العموم والخصــوص المطلق وذلك حيث يجتمعان فى مادة وينفرد الأعم منهما فى مادة أخرى كما فى الانسان والحيوان ، يجتمعان فى محمد وعلى وغيرهما من افراد الانسان ، وينفرد الحيوان فى الفرس مثلا •

والخلاصة ان المفرد بالقياس الى مفرد آخر ينقسم الى :

مرادف — ومباين ، ومساوى ، كما تبين لك •

ونلفت النظر هنا الى ان النسب المعتبرة بين الألفاظ الكلية ثمانية ، كما حصرها بعض المحققين وهى : التواطؤ ، والتشكيك — وهما من نسبة معنى اللفظ الكلى الى افراده كما ظهر ذلك من البيان السابق — والاشتراك — وهى نسبة اللفظ الى معناه — والتباين — وهى نسبة معنى اللفظ الى معنى لفظ آخر — والترادف ، والتساوى ، والعموم والخصــوص من وجه ، والعموم والخصوص باطلاق ، وهذه الأربعة من نسبة اللفظ الى لفظ آخر ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك فيما سبق أيضا •

وهذه النسب الثمانية متحققة بين الكليات ، وتختص نسبتا التواطؤ والتشاكك بالكليات كذلك • وأما التباين والاشتراك والترادف فهى مشتركة بين الكليات والجزئيات فمثال التباين فى الجزئيات النسبة بين زيد وواشق اسم لأسد وعلم عليه • ومثال الاشتراك فيها زيد اسما لابن عمرو • وزيد اسما لابن بكر •

ومثال الترادف زيد وأبو عبد الله •

ولا عبرة اذن بقول من قال ان النسبة بين الجزأيين من قبيل التباين •

الكلى والجزئى

ينقسم المفرد هنا الى كلى وجزئى : والواقع ان الكليـة والجزئية انما هما وصفان خاصان بالمفهوم أو المعنى ، فالذى ينقسم على الحقيقة الى هذين القسمين هو المفهوم الحاصل من اللفظ فى العقل ، وأما انقسام اللفظ الى كلى وجزئى فهو على سبيل المجاز تسمية للدال باسم المدلول •

والكلى نسبة الى الكل وهو الجزئى ، والجزئى نسبة للجزء وهـو الكلى ، ويعنى ذلك كما جاءت بذلك عبارة المناطقة ان الكلى جزء لجزئية ، وأن الجزئى كل لكليه — اذ ان حقيقة الجزئى كابراهيم ومحمد ونحوهما من الأسماء المشخصة مركبة من شيئين وهما الكلى والتشخص ، فابراهيم مثلا مركب من الانسان وهو الكلى ومن التشخص الذى هو هذه الذات بخصوصها ، فصح اذن : ان الكلى وهو الانسان جزء من ابراهيم وهو الجزئى ، وان هذا الجزئى كل للانسان كما رأيت •

وتعريف الكلى هو ما يصح بمجرد حصوله فى العقل صـدقه على كثيرين •

فالحيوان الناطق مثلا وهو مفهوم الانسان بمجرد حصوله فى العقل وتصوره يصح ولا يمتنع صدقه وانطباقه على جميع أفراده من محمد وعلى وعائشة وهكذا •

وتعريف الجزئى هو مالا يصح بمجرد حصوله فى العقل صدقه على كثيرين ، فالأسـماء المتشخصة والمخصوصة كعلى وهـذا الكتاب يمتنع صدقها على كثيرين بمجرد تصورها • وهذا هو المعنى عند المناطقة بقولهم الكلية هى امكان الاشتراك ، والجزئية هى استحالته • وليس من هـذا الاشتراك اشتراك أولاد زيد مثلا فى ابوته لهم حتى يكون زيد من قبيل

الكلى لان الاشتراك فى اصطلاح المناطقة فى هذا الموضع هو ما يصح حمله على أفراده فنقول مثلا محمد انسان ، وعلى انسان ، وخالد كذلك بحمل المشترك عليهم • ولا نقول على فرض ان هذه أسماء لأولاد زيد ، محمد زيد ، وعلى زيد • الخ • والكلى مشترك معنوى وهو ما يتحد فيه اللفظ والوضع والمعنى • وتتعدد الأفراد بخلاف المشترك اللفظى ، وهو ما يتحد فيه اللفظ ويتعدد الوضع والمعنى •

تقسيم الكلى

وينقسم الكلى من حيث وجود افراده فى الخارج وعدمها الى أقسام ستة وهى :

١ ــ مالا يوجد فى الخارج من افراده شىء ويندرج تحته قسمان :

(ا) ما كان وجود فرد من أفراده على سبيل الامتناع والاستحالة كشريك البارى واجتماع النقيض •

(ب) وما ليس وجوده منها ممتنعا كالعنقاء اسم لطائر وهمى ، وكبحر من زئبق ، واستحالة وجود هذا فى العادة وان لم يحله العقل •

٢ ــ وما وجد من أفراده فرد واحد • وتحته كذلك قسمان :

(ا) ما يمكن وجود غير هذا الفرد من الأفراد فى الخارج كالشمس، فمفهومه وان كان كليا فان فردا واحدا هو الموجود خارجا مع امكان وجود الغير من الأفراد وان لم يوجد بالفعل •

(ب) وما يمتنع وجود غيره من الأفراد معه فى الخارج كمفهوم واجب الوجود ومفهوم الواجب كلى بمجرد حصوله فى العقل أى بغض النظر عن ملاحظة العقل لدليل الوحدانيـــة ، فان لوحظ فلا يكون ذلك المفهوم كليا لعدم فرض الاشتراك حينئذ وامتناع الصدق على كثيرين •

٣ ــ وما وجد من أفراده كثير في الخارج وتحته قسمان أيضا :

(ا) ما كانت أفراده متناهية كالكوكب السيار فأفراده قد وجد منها الكثير في الخارج لكنها منحصرة في عدد الكواكب التسعة •

(ب) وما أفراده غير متناهية كصفات الله فهي لا تتناهى وكالنفس الناطقة عند الفلاسفة القائلين بقدم العالم ، اذ النفوس المجردة عن الأبدان لا نهاية لعددها فيما رأوا •

(حـ) ويمكن أن يدخل تحت هذا القسم كذلك ما وجد من أفراده كثرة منحصرة مع امكان وجود غيرها من الأفراد الى مالا نهاية له ، كنعم الله فهي غير متناهية بمعنى انه ما من نعمة له سبحانه الا وبعدها نعمة بغير نهاية •

(د) وما وجد كذلك من أفراده كثرة محصورة بوجه من الوجوه مع امكان وجود غيرها وهي متناهية كالانسان والمعدن والنبات ونحوها •

والأقسام حينئذ ثمانية لا ستة وقد حصرها في هذا العدد بعض المحققين •

وننبه هنا الى ان ما سبق من تعريف الجزئي خاص بالجزئي الحقيقي والا فقد يكون الجزئي اضافيا أو نسبيا وهو المندرج تحت ما هو أعم منه كالانسان مندرجا تحت الحيوان ، والحيوان مندرجا تحت الجسم فكلاهما جزئي بالاضافة الى ما فوقه وليس جزئيا حقيقيا ، وبينه وبين الجزئي الحقيقي كمحمد وعلى العموم والخصوص المطلق يجتمعان في نحو محمد وينفرد الاضافي في نحو الانسان •

والتحقيق ان الكلي لا يكون الا حقيقيا وهو مقابل للجزئي الحقيقي تقابل الملكة والعدم ، ومقابل للجزئي الاضافي تقابل التضايف •

تقسيم آخر للكلى

وينقسم الكلى هنا من حيث علاقته بالماهية الى ذاتى وعرضى •

والذاتى : نسبة الى الذات وهى الماهية ، فالماهية تطلق على الذات كما تطلق أيضا على الما صدق •

ويعرف الذاتى (بانه ما اندرج فى الذات) بأن كان جزء منها كالجنس والفصل •

ويعرف العرضى (بأنه ما خرج عن الذات) بأن لم يكن جزء منها ولا عينها وذلك كالخاصة والعرض العام •

الكليات الخمس

علم مما سبقت الاشارة اليه ان الكليات خمس •

والواقع ان انحصارها فى هذا العدد انحصار عقلى •

وذلك لان الكلى بالنسبة لما اندرج تحته من أفراد اما أن يكون جزءا من ماهية تلك الأفراد ، وهو حينئذ الجنس والفصل — واما أن يكون تمام تلك الماهية وذلك هو النوع ، وأما أن يكون خارجا عنها وعن الماهية وذلك هو الخاصة والعرض العام •

(فالجنس ، والفصل ، والنوع ، والخاصة ، والعرض العام) هى ما اصطلح عليه المناطقة بالكليات الخمس • وهاك بيانها مفصلة فيما يأتى :

أولا : الجنس

تعريفـــه :

هو (ما صـــدق على الكثرة المختلفـــة الحقيقة فى جواب ما هو) كالحيوان مثلا فانه يصدق على كثرة مما يندرج تحته أى يصح حمله عليها فى جواب ما هو •

فاذا قيل ما الانسان ، والفرس ، والأسد ؟

قيل جوابا على هذا حيوان ــ أى المذكور حيوان فصح حمله على ما ذكر فى جواب ما هو كما رأيت وقس عليه غيره •

شرح التعريف :

قولنا ما صدق على كثرة جنس يشمل جميع الكليات •

(المختلفة الحقيقة) فصل أول مخرج للنوع ، فانه يصـــدق على كثرة متفقة الحقيقة •

(فى جواب ما هو) فصـــل ثان مخـــرج للكليات الثلاثة الباقيـــة ، فالعرض العام لانه لا يقع فى جواب اصطلح عليه المناطقة ، وانما يقع فى جواب كيف كما اذا سئل كيف محمد فيقال صحيحا •

والفصل والخاصـــة لان كليهما لا يقعان فى جواب ما هو ، بـــل فى جواب أى شىء على ما سيأتى بيانه •

مراتب الأجناس

ومراتب الأجناس أربعة :

١ ــ جنس بعيد : ويسمى الجنس العالى وهو أعم الأجناس وفوقها جميعا ويسمى جنس الأجناس وهو الجوهر ، فليس فوق الجوهر جنس يعمه •

٢ — جنس قريب : ويسمى الجنس السافل وهو أخص الأجناس وتحتها جميعا كالحيوان اذ ليس تحته جنس أخص منه ٠

٣ — جنس متوسط : وهو ما كان أعم مما تحته من الأجناس وأخص مما فوقه منها كالجسم النامى أو الجسم ٠

٤ — جنس مفرد : وهو المباين لجميع الأجنـــاس فليس تحته منها ما هو أخص منه ، ولا فوقه ما هو أعم ٠ كالعقل اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهى أنواع له ، وليس فوقه جنس ، على القول بأن الجوهر ليس جنسا له ٠

ثانيا : النــوع

تعريفــه :

(هو ما صدق على الكثرة المتفقة الحقيقة فى جواب ما هــو) ٠ فالانسان الذى يصدق ويحمل على الكثرة من أفراده المتفقة بحقائقها كمحمد وعلى وعمر ، كما اذا سئل عن هؤلاء مثلا ما هم أو سئل عن أحدهم ما هو صلح النوع أى الانسان كما فى مثالنا ، لان يحمل عليهم مجتمعين أو على أحدهم فيقال فى جواب ذلك : انسان ٠

شرح التعريف — وقولنا فى التعريف :

(ما صدق على الكثرة) جنس شامل لجميع الكليات كما مر ٠

(المتفقة الحقيقة) قيــد أول يخرج الجنس ٠ وانما كانت الأفراد المندرجة تحت النوع متفقة فى حقيقتها المشتركة بينها لان النوع تمام تلك الحقيقة ٠ وهو كذلك تمام الحقيقة الخاصة بكل فرد من أفراده على حدة ٠ ولهذا صلح للحمل على أفراده مجتمعة ، وعلى أحدها بحدته كما مر ٠

وأما ما يقال من ان كل فرد من أفراد النوع انما يتكون من النوع ومن التشخص فلا تكون أفراده متفقة بالحقيقة فهذا قول عار عن الدقة ، لان التشخص عارض للماهية خارج عنها ، فضلا عن ان المقصود من الحقيقة هنا الحقيقة النوعية وهى الحيوانية ـ الناطقية • وليست هى الحقيقة الشخصية التى هى الانسان والتشخص • ولا شك ان أفراد النوع متفقة فى الأولى •

والتعريف المذكور خاص بالنوع الحقيقى ، وقد يكون النوع اضافيا ، وهو (ما اندرج تحت جنس فى جواب ما هو) كالحيوان المندرج تحت الجسم النامى ، فحيث يقع الحيوان جوابا عن السؤال بما هو فهو نوع اضافى ، وحيث يقع كذلك للجسم النامى المندرج تحت الجسم جوابا عن السؤال بما هو فهو نوع اضافى أيضا •

فاذا قيل ما الحيوان والنبات كان الجواب هو جسم نامى وهو بهذا الاعتبار نوع •

وكذلك اذا قيل ما الانسان والفرس والأسد كان الجواب عن ذلك بالحيوان ، وعلى هذا يكون تحت كل من الجسم النامى والحيوان أفراد اعتبارية لهما وهما نوعان اضافيان لان نوعيتهما انما هى بالاضافة والنسبة لما فوقهما من الأجناس •

ونسبة النوع الاضافى الى النوع الحقيقى العموم والخصوص من وجه اذ يصدقان فى نحو الانسان ، وينفرد الاضافى فى نحو الحيوان والحقيقى فى نحو النقطة فهى نوع حقيقى لعدم اندراجها تحت جنس ، اذ انها لو اندرجت لما كانت بسيطة •

مراتب الأنواع

وللنوع الاضافى مراتب أربعة :

(ا) عال : وهو ما كان أعم الأنواع جميعا بحيث لا يمكن أن يكون فوقه نوع أعم منه وذلك كالجسم فليس فوقه الا الجوهر وهو جنس ولا يمكن اعتباره نوع •

(ب) سافل : وهو أخص الأنواع جميعا وليس تحته نوع أخص منه كالانسان •

(ح) متوسط : وهو ما كان أعم مما تحته وأخص مما فوقه كالحيوان مثلا اذ هو أعم من الانسان وأخص من الجسم النامى •

(د) مفرد : وهو ما باين غيره من الأنواع ولا مثال له فى الواقع الا انهم قد يمثلون له بالعقل على اعتبار أنه ليس بأعم من غيره من الأنواع ، والعقول العشرة أشخاص له مشتركة فى حقيقته • وهو كذلك ليس بأخص من نوع فوقه على القول بأن الجوهر جنس له •

نستطيع أن نلاحظ هنا ان ترتيب الأنواع ترتيب تنازلى على العكس فى ترتيب الأجناس فان ترتيبها تصاعدى ، وذلك لاننا اذا قدرنا نوعا لشىء من الأشياء كالجسم مثلا ، فان نوعه يكون تحته وأخص منه كالجسم النامى •

واذا قدرنا لذلك النوع نوعا كالحيوان مثلا فلا شك أنه تحته وأخص منه ، وهلم جرا ، فالترتيب فى الأنواع من أعلى الى أسفل ، ولذلك يسمى السافل منها نوع الأنواع كما يسمى العالى من الأجناس جنس الأجناس •

أما اذا قدرنا جنسا لشىء من الأشياء كالانسان مثلا ، فان ذلك الجنس لا محالة يكون فوقه وأعم منه كالحيوان ، واذا قدرنا لذلك الجنس جنسا آخر فانه كذلك فوقه وأعم منه كالجسم النامى وهكذا تترتب الأجناس فى سلم الكائنات ترتيبا تصاعديا على هذا النحو •

ثالثا : الفصل

عرفنا فيما سبق ان الفصل كالجنس ، كل منهما جزء للماهية ، ولكن يفارق الفصل الجنس فى ان الثانى يشترك بين الماهية وبين غيرها من الأنواع المباينة لها كاشتراك الحيوان بين الأنسان والفرس والأسد وغيرها .

أما الفصل فانه لا يشترك بين الماهية وبين جميع ما عداها من الأنواع المباينة لها حتى يكون مميزا للماهية عن غيرها ، وذلك هو الفصل مطلقا ، أو لا يكون مشتركا بين الماهية وبعض ما عداها من الأنواع المباينة لها ، كالماهية البسيطة التى لا جنس لها ، لانه يكفى فى الفصل أن يكون مميزا للماهية ولو فى الجملة كما هو الشأن فى الفصل البعيد على ما سيأتى .

تعريف الفصل :

أما تعريف الفصل فهو (ما صدق على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته) كالناطق والصاهل ، فان كلا منهما يصدق فى جواب هذا السؤال ، فاذا قيل مثلا أى شىء يميز الانسان فى ذاته أو أى شىء يميز الفرس فى ذاته صلح كل منهما ان يصدق ويحمل على ذلك فى جواب أى شىء الخ ، فيقال ناطق وصاهل جوابا على السؤال الأول والثانى .

شرح التعريف :

فقولنا (ما صدق على الشىء) جنس يعم سائر الكليات .

وقولنا (فى جواب أى شىء هو) قيد يخرج الجنس والنوع لانهما يصدقان فى جواب (ما هو) والعرض العام لانه لا يصدق فى جواب سؤال معتبر عند المناطقة كالسؤال (بما هو) والسؤال (بأى شىء هو) الخ .

كذلك تخرج الخاصة بقولنا (فى ذاته) فانها لا تصدق فى جواب (أى شىء هو فى ذاته) وانما تصدق فى جواب (أى شىء هو فى عرضه) .

أنواع الفصل :

والفصل نوعان : قريب وبعيد .

فالقريب هو ما يميز النوع عن المشارك له فى جنسه القريب كالناطق المميز للانسان عن المشارك له فى الحيوانية .

والبعيد هو المميز للنوع عن المشارك له فى جنسه البعيد كالحساس المميز للانسان أيضا عما يشاركه من أنواع فى الجسم النامى .

رابعا : الخاصة

علمنا مما سبق ان الخارج عن الماهية من الكليات كليان هما ، الخاصة والعرض العام . فالخارج عن الماهية ان كان خاصا بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة . كالضاحك فانه وصف لا يتعدى أفراد الانسان الى أفراد حقيقة أخرى فان تعدى أفراد حقيقة الى أفراد حقيقة أخرى وشمل الحقيقتين فهو العرض العام كالماشى الذى يعم أفراد الانسان وأفراد غيره من أنواع الحيوان .

تعريف الخاصة :

التاء فى الخاصة للنقل من الوصفية الى الاسمية كالتاء فى علامة وقد جاء فى تعريفها أنها :

(ما صدق على أفراد حقيقة واحدة فقط صدقا عرضيا) .

شرح التعريف :

فقولنا (ما صدق على أفراد حقيقة واحدة) جنس لجميع الكليات على ما مر .

وقولنا (فقط) فصل أول يخرج به كل من الجنس والعرض العام لصدقهما على حقائق مختلفة .

وقولنا (صدقا عرضيا) فصل ثان مخرج للنوع والفصل لان صدقهما على ما يندرج تحتهما من الأفراد صدق ذاتي لا عرضي .

خامسا : العرض العام

تعريفـــه :

أما العرض العام فيقال في تعريفه انه (ما صدق على أفراد أكثر من حقيقة صدقا عرضيا) .

شرح التعريف :

فقولنا (على أكثر من حقيقة) قيــد أول مخرج للنوع والفصــل والخاصة لانها لا تصدق الا على أفراد حقيقة واحدة فقط .

وقولنا (صدقا عرضيا) قيد ثان مخرج للجنس فان صدقه ذاتي على ما تحته من أفراد .

تقسيم الخاصة والعرض العام

وينقسم كل من الخاصة والعرض العام الى لازم ومفارق ، فالخاصة اللازمة للماهية كالضاحك بالقوة بالنسبة للانسان .

والمفارقة كالضاحك بالفعل بالنسبة له أيضا •

والعرض العام اللازم كالمتنفس بالقوة •

والمفارق كالمتنفس بالفعل •

وللجنس خاصة كما أن للنوع خاصة وخاصة الجنس كالماشى بالنسبة للحيوان وهى عرض عام لنوعه ، ولكن خاصة النوع خاصة للجنس ، فكل خاصة للنوع خاصة للجنس ولا عكس •

تنبيـــــه

هناك اعتبارات ثلاثة يستطيع العقل أن يميز بينها عند تصوره لأى كلى من الكليات :

فالكلى مثلا (حيوان) والاعتبارات الثلاثة هى :

(ا) المفهوم الكلى ويعنون به مالا يمنع نفس تصوره من امكان صدقه على الكثرة ، وهـــذا المفهوم يسمونه « كليا منطقيا » وذلك لان المنطقى انما يبحث عنه •

(ب) (معروض هذا المفهوم) أى ما يعرض له الكلية فى العقل وهو فى مثالنا : الحيوان من حيث هو ، أعنى الجسم النامى الحســـاس المتحرك بالارادة ، ويسمونه « كليا طبيعيا » وذلك لانه طبيعة من الطبائع أو لانه موجود فى الطبيعة من حيث انه جزء للحيـــوان المعين الموجود ، وجزء الموجود موجود •

ولا ريب ان المفهوم الكلى بالمعنى المتقدم ليس هو نفس المعروض ولا جزءا له والا للزم عند تصور أحدهما تصور الآخر وهو غير صحيح •

فالمفهوم الكلى خارج عن معروضه وهو الحيوان صالح لان يحمل عليه وعلى غيره من الانسان والناطق وسائر الماهيات •

(حـ) المجموع المركب من المفهوم الكلى والمعروض ويسمونه « كليا عقليا » لانه لا وجود له الا فى العقل •

وهذه الاعتبارات الثلاثة بناء على ما سبقت الاشارة اليه ملاحظة فى الكليات الخمس من الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام ، فالحيوان كذلك جنس ومفهوم الجنس كما سبق (هو الصادق على الكثرة المختلفة الحقيقة فى جواب ما هو) جنس منطقى ومعروضه الذى تعرض له الجنسية من الحيوان وغيره كالجسم النامى الخ جنس طبيعى •

والمجموع المركب منهما جنس عقلى وقس على هذا سائر البواقى وبهذا ينتهى الكلام فى مباحث الكليات •

أسئلة

س ١ تكلم عن تقسيم اللفظ مع تعريف كل قسم والتمثيل لكل قسم ، مع بيان وجه البحث فى المنطق عن الألفاظ وما وجه الحاجة اليها ؟ •

س ٢ قسم المفرد وعرف كل قسم من أقسامه والتمثيل له وبين من أى الأقسام المفرد الذى عرض له الاشتراك اللفظى • ولماذا ؟

س ٣ عرف الكلى والجزئى مع بيان أقسام الكلى عند القدماء والمتأخرين والتمثيل له •

س ٤ عين الكلى والجزئى مع بيان نوعه فيما يأتى :

اجتماع الضدين — محمد — هذا المنزل — جسم — متحرك بالارادة قبول الكتابة بالنسبة للانسان — الصاهل — الحال — الشمس •

س ٥ بحث فى المنطق عن الكليات — وما وجه حصرها فى خمس ، وهل يكون الفصل جنسا وما وجه التمييز بينهما حينئذ ؟ •

س ٦ عرف الجنس وكذا الفصل مع بيان محترزات القيود ، وقسم كلا الى أقسامه مع التعريف والتمثيل •

س ٧ عرف النوع وبين أقسامه وقارن بين قسمى النوع واذكر أقسام النوع الاضافى مع التمثيل لكل ما تقوله •

س ٨ عرف الخاصة والعرض العام وبين أقسام كل منهما • مع التمثيل لكل قسم منهما •

س ٩ بين من أى أنواع الكليات كل من الأمثلة الآتية :
تاء التأنيث الساكنة للماضى — فعل أمر — الاجتهاد — الجوازم للمضارع — طويل القامة — شمس — الكلمة — واضع القوانين بالنسبة للانسان — حروف الجر بالنسبة للأسماء — أحمر — الاستقامة •

التعريف

علمنـــا فيما ســبق ان محــور البحث فى المنطق هو التصـــورات والتصديقات ، وعلمنا ان لكل منهما مبادىء ومقاصد .

وأن مقاصد التصديقات منحصرة فى القياس ، ومبادئها هى القضايا وأحكامها .

كما علمنا ان مقاصـــد التصـــورات منحصرة فى القول الشـــارح أو التعريف ، ومبادئها هى الكليات الخمس .

واذن فالتعريف هــو أحد مقصـــدى علم المنطق ، اذ به تقتنص المجهولات التصورية ، كما تقتنص بالقياس المجهولات التصديقية ، وما تتكون أبنية العلوم والفلسفة الا منهما .

والتعريف المنطقى كما وضـــعه أرسطو لا يســلط الا على جوهر الأشياء وحقيقتها حيث حدد أرسطو وظيفته فى قوله التعريف (هو العبارة التى تصف الجوهر) ، وجوهر الشيء هو صفتاه أو عنصراه اللذان يتقوم بهما . وهما ما أصطلح عليهما بالجنس والفصل .

فالتعريف يحدد الصفة التى يشترك فيها المعرف مع غيره من الأشياء الأخرى وهذه الصفة هى الجنس .

كما يحدد تلك الصفة التى تميز المعرف عما يشاركه الانتماء فى الجنس وهذه هى الفصل .

وهذا التحليل الذى يتوصـــل به الى تعريف الشيء والوقوف على جوهره انما هو تحليل عقلى وذهنى ، بمعنى انه لا يتأتى مثله فى الواقع الخارجى ، اذ لا يمكن الفصل أو التمييز بين عنصرين يتألف منهما جوهر الانسان مثلا كالحيوانية والناطقية .

فالفصل بينهما انما هو عقلى لا خارجى •

ولما كان التعريف الأرسطى يتم بتحليل جوهر الشيء على نحو ما رأينا فقد طاب لبعض المناطقة فى العصر الحديث أن يطلقوا عليه التعريف التحليلى والتعريف الشيئى ، والواقع انه لا يحمل الا على الكليات ، لان الجزئيات لا يمكن تعريفها بتحليل جوهرها الى جنس وفصل ، اذ ليس للجزئى صفة تميزه عن غيره من الجزئيات • فان الصفات التي تتوارد على شخص بعينه مثلا لا تنحصر فى عدد ولا تختص به دون سواه •

والتعريف الأرسطى على هذا النحو هو التعريف التام والحقيقى ، اذ يحدد على نحو ما سبق الخصائص والصفات التى تطلعنا على المعرف من حيث هو فى الواقع • وقد تبنى هذه النظرية فى التعريف فلاسفة المسلمون وغيرهم من فلاسفة ومناطقة الغرب نذكر منهم على سبيل المثال اسبينوزا وكوكولسن وجوزيف وغيرهم ، ومازال المناطقة المحافظون وبخاصة علماء الأزهر يتبنون هذه النظرية بكل موضوعية بعيدة عن التعصب والهوى ، فلم يكن تمسك الآخذين بالنظرية الأرسطية فى مجال التعريف الا ايمانهم بأن أساس المعرفة فى شتى فروعها ينبغى أن يكون تحديدا لطبائع الأشياء ووقوفا على خصائصها الذاتية وهذا هو التأصيل الحقيقى للفكر ، ولقد كانت نظرتهم هذه من الشمول بحيث اتسعت لكثير من وجهات النظر المخالفة وضمها الى رحابها ـ ضم الفروع الى الأصل •

ومن هذه الاتجاهات ذلك الاتجاه الذى يجعل التعريف قاصرا على تحديد معانى الكلمات والأسماء ويرفض أن يتناول التعريف تحديد الأشياء بجواهرها وطبائعها ، وأصحاب هذا الاتجاه الجديد فيما يتعلق بالتعريف ، يطلقون عليه التعريف الاسمى لان وظيفته قاصرة على طريقة استعمال الاسم من حيث اطلاقه على معنى من المعانى المتداولة ، أو التى يتفق على

لزوم تداولها ، ويتخذون لذلك بعض الوسائل كاستخدام المرادف للاسم لتوضيح معناه عند القارىء أو السامع • وكاستخدام اسم الاشارة أو المثال لنفس الغرض ، وكاشتراط الكاتب أو الباحث على القارىء استخدام لفظ معين للدلالة على هذا المعنى أو ذاك •

وهؤلاء انما يكونون أكثر اصابة فى النظرة حينما يقبلون الى جانب هذا التعريف التحليلى أو الشيئى الذى هو التعريف الأرسطى ولو من قبيل دخوله فى أقسام التعريف بصفة عامة • وقد كانت نظرة المناطقة التقليديين أكثر انصافا وأبعد شمولا حيث فطنت الى أن الأصل فى التعريف أن يدور حول تحديد الصفات الذاتية التى تجعل الشىء هو هو • ثم لا ترفض — على نحو من التوسع — سائر أنواع التعريف التى تعرضها معطيات التطور الفكرى للانسان حيث تنعكس على علم المنطق ، فتجدده ولا تفتته وتطوره ولا تجمده ، فقد ألحق أصحاب هذه النظرة المرنة هذه الأنواع التى قصر أصحاب التعريف الاسمى التعريف عليها بأنواع التعريف الشيئى •

فالتعريف القاموسى أو اللفظى ، والتعريف بالمثال وباسم الاشارة وغير ذلك مما سنفصل القول فيه فى موضعه بأحد قسمى التعريف وهو الرسم •

واليك الآن بيان القول فى التعريف الأرسطى وأقسامه :

وعلى كل فالتعريف فى اصطلاح المناطقة الارسطيين هو (ما يقال على الشىء لافادة تصوره بالكنه أو تمييزه عن ما عداه) •

واذن فليس من التعريف بناء على هذا تعريف الشىء بالجنس والعرض العام ، والأعم والأخص منه ، لان التعريف بهذه الأمور لا يحصل بها الا تصور ما على نحو ما • أى انها لا تمكننا من أن نتصور الشىء

المعرف بحقيقته ونعرى جوهره ، كما يحصل ذلك بواسطة الحد التام ، كتعريفنا للانسان مثلا بأنه حيوان ناطق •

فهو اذن داخل فى التعريف المذكور ، بل وداخل فيـــه كذلك كل من الحد الناقص والرسم بنوعيـــه • فهى وان لم تفد الوقوف على حقيقة المعرف وكنهه ، الا انها يتم بها تمييزه عن جميع ما عداه •

اقسام التعريف

ينقسم التعريف الى حد ورسم ، وكل منهما الى تام وناقص •

فالأقسام اذا أربعة والحصر فيها عقلى • وذلك لان تعريف الشىء ان كان الغرض منه الكشف عن الذاتيات فهو الحد التام ان كان بالذاتيات التامة • والا فهو الحد الناقص ان كانت ناقصة ، وان لم يكن التعريف بالذاتيات المجردة فهو الرسم تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ، والا فهو **الرسم الناقص** •

وهاك بيان الأقسام بأمثلتها :

١ — الحد التام وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين حيث يتم به تحليل المعرف الى عناصره الذاتية ، وذلك بتحديد أقرب جنس ينتمى اليه المعرف كالحيوان مثلا بالنسبة للانسان ، ثم بتحديد الخصيصة أو الصفة التى تميزه عن كل ما يشاركه فى الانتماء الى هذا الجنس ، ونعنى بذلك فصله القريب كالناطق بالنسبة للانسان أيضا فانها تميزه عن الفيل والفرس وغيرهما من الأنواع المشاركة له فى الحيوان • ولذلك سمى المناطقة ذلك التعريف حدا ، لان الحد فى اللغة معناه المنع ، وهذا التعريف مانع من دخول غير المعرف فيه لاشتماله على الذاتيات • ولتمام تلك الذاتيات فيه ساغ تسميته **تاما** •

٢ ـ الحد الناقص : وهو ما كان بالفصل القريب فقط أو مع الجنس البعيد ، كتعريف الانسان بانه الناطق ، أو بأنه جسم ناطق ، ولعل تسمية هذا النوع من التعريفات بالحد الناقص تشعر بأنه أقل قيمة من سابقه ، فهو انما يكشف عن بعض العناصر الذاتية للشيء المعرف لاشتماله على الفصل وهو أحد الجزأين المكونين لذات المعرف دائما ، ولهذا صح اتصافه بكونه حدا ناقصا •

٣ ـ الرسم التام : وهو ما تكون من الجنس القريب والخاصة ، كتعريف الانسان بانه حيوان ضاحك • ولعل علة تسمية هذا التعريف بالرسم هي كونه تعريفا بالخاصة • والخاصة خارجة عن حقيقة المعرف ، لكنها لازمة لنوعه مترتبة على حقيقته كترتيب الأثر على سببه • والأثر هو الرسم في اللغة ، فأثر الدار رسمها ، ومن هنا سمي التعريف بالخاصة على هذا النحو رسما ، ولانه كان بالجنس القريب فقد أشبه الحد التام • فالتصف مثله بالتمام • فقيل رسم تام •

٤ ـ الرسم الناقص : وهو ما كان بالخاصة وحدها أو مع الجنس البعيد ، كتعريف الانسان بالضاحك فقط أو بالجسم الضاحك ، ولعل حذف بعض أجزاء الرسم التام منه كان هو السبب في تسميته بالرسم الناقص •

٥ ـ أضاف بعض المناطقة صورة أخرى لكل من الحد الناقص والرسم الناقص • فجعلوا التعريف الذى تقدم فيه الفصل على الجنس القريب حدا ناقصا ، والتعريف الذى تقدمت فيه الخاصة على الجنس القريب رسما ناقصا •

ومثال الأول تعريف الانسان بانه الناطق الحيوان •

ومثال الثانى تعريفه بانه الضاحك الحيوان •

٦ ـ والمحققون من المناطقة قد ألحقوا بالرسم كلا من التعريف اللفظى كتعريف الليث بأنه الأسد ، والقمح بأنه البر •

والتعريف بالمثال كقولنا الاسم كزيد والفعل كضرب والانسان كمحمد •

والتعريف بالتقسيم كقولنا العلم اما تصور أو تصديق ، والعالم اما جوهر أو عرض • وذلك لانه تعريف للشىء بخاصة من خواصه ، فان المشابهة بين الشىء ومثاله خاصة من خواصه • وانقسام الشىء الى أقسامه خاصة من خواصه كذلك وهلم جرا •

٧ — كذلك ألحق المحققون من المناطقة التعريف بالعرض العام مع الخاصة بالرسم الناقص كتعريف الانسان بانه الماشى الضاحك ، ومع الفصل ألحقوه بالحد الناقص كتعريف الانسان بانه الماشى الناطق •

ومثله التعريف بالخاصة مع الفصل فى لحوقه بالحد الناقص • كتعريف الانسان بأنه الضاحك الناطق •

والتعريف على هذا النحو أكمل وأتم من التعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها • اذ انضمام العرض العام الى كل من الخاصة والفصل ، وكذا انضمام الخاصة الى الفصل • مفيد لتقوية التعريف • خلافا لما ذهب اليه القطب فى شرحه على الشمسية وغيره من عدم اعتبار التعريف بالعرض العام والخاصة على النحو المذكور ، فهو ضعيف بل مردود كما حققه الشيخ الباجورى فى حاشيته على متن السلم نقلا عن السيد •

٨ — المعرف قد يكون طبيعيا كالحيوان والنبات والجماد ، فتمييز ذاتياته من عرضياته بالبحث فى تكوينه ، فما يكون داخلا فيه يكون ذاتيا ، وما يكون خارجا عنه يكون عرضيا ، وقد يكون اعتباريا كما فى اصطلاحات العلوم • فتميز ذاتياته من عرضياته بالرجوع الى اصطلاح أهل الفن ، فما اعتبروه ذاتيا فهو ذاتى ، وما اعتبروه عرضيا فهو عرضى •

والمتكلمون ينكرون التعريف بالحد ، لانه يتعذر الوصول الى الذاتيات عندهم • والحق أن من الأشياء ما يسهل معرفة صفاتها الذاتية كالأشكال

الهندسية من المثلث والمربع ونحوهما • لان خواصها صفات يمكن استنتاجها بالدليل الهندسى بعد معرفة تعريفاتها ، كما يعرف أن الزوايا الداخلة فى المثلث تساوى قائمتين بالدليل الهندسى بعد معرفة المثلث • فهذا يكون من خواصه لا من ذاتياته •

أما خواص الكائنات الطبيعية فليست من السهولة بمثل هذه الدرجة • ويمكن أن يفرق بين الفصل والخاصة بأمرين :

أولهما : ان الفصل لا يسأل عن سبب وجوده فى صاحبه بخلاف الخاصة •

وثانيهما : ان الفصل لا يمكن تصور الشىء من غيره بخلاف الخاصة ، كما فى المثلث فانه لا يمكن تصوره الا على أنه محوط بثلاثة خطوط مستقيمة ، ويمكن تصوره من غير أن يعلم ان مجموع زواياه يساوى قائمتين •

شروط التعريف

شروط التعريف عديدة نذكر منها ما يأتى :

١ — أن يكون جامعا مانعا ، ومعنى الجمع احتواء التعريف لجميع أفراد المعرف بحيث لا يخرج عنه فرد منها ، فكل ما يصدق عليه المعرف من الأفراد يصدق عليه التعريف دون نقصان • فلو عرفنا الحيوان مثلا بأنه الجسم النامى الحساس ، لكان التعريف جامعا لان المعرف لم تزد أفراده عن أفراد التعريف ، ولكننا لو زدنا فى التعريف قيدا آخر كالمفكر بالقوة لم يكن جامعا اذ يصدق المعرف حينئذ على أفراد لم يتناولها التعريف كالفرس والفيل والأسد الى آخره • ومعنى المنع ان لا يدخل فى التعريف فرد من أفراد المعرف ، ومعنى ذلك ان كل ما صدق عليه التعريف من الأفراد صدق عليه المعرف •

كما اذا عرفنا الانسان بأنه حيوان ناطق ، فالتعريف هنا لم تزد أفراده التى صدق عليها عن أفراد المعرف فهو مانع من تلك الزيادة ، فلو زادت أفراد التعريف شىء لم يصدق عليه المعرف لم يصح التعريف لانه غير مانع •

وذلك كما اذا قلنا فى تعريف الانسان الجسم النامى الحساس ، بحيث لا يمنع من دخول غير أفراد المعرف فيه كالجمل والفيل ونحوهما •

وهذا الشرط هو ما عناه متأخروا المناطقة من اشتراطهم المساواة بين التعريف والمعرف فى العموم والخصوص ، بحيث يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر ، واحترزوا به عن التعريف بكل من الأعم والأخص ، فالتعريف بكل منهما لا يجوز عند المتأخرين •••

أما التعريف بالأعم فلم يجوزوه لانه لا يصيب الغرض المطلوب من التعريف الذى هو الاطلاع على ذاتيات المعرف أو تمييزه عن كل ما عداه •

ولما اختلف الغرض من التعريف من بعض الوجوه عند المتقدمين جوزوا التعريف بالأعم والأخص فى التعريف الناقص دون التام • اذ الغرض من التعريف عندهم الاطلاع على الذاتيات أو التمييز ولو عن بعض ما عدا المعرف ••

وأما التعريف بالأخص فلم يجوزه المتأخرون كذلك لانه أقل وجودا فى العقل فيكون أخفى من المعرف ، والتعريف بالأخفى لا يجوز ، لان التعريف بالمساوى للمعرف فى الخفاء والجهالة لا يجوز ، فعدم جواز الأخفى من باب أولى •

وخلاصة القول : انه لا يجوز التعريف بالأعم والأخص مطلقا عند المتأخرين • ويجوز التعريف بهما فى التعريف الناقص فقط عند المتقدمين وهو المعتبر عند المحققين •

ولا يجوز التعريف بالمساوى معرفة ولا بالأخفى — وسيأتى التمثيل لهما — ولا المباين للمعرف لانه أبعد ما يكون عنه •

٢ — ومن شروط التعريف أيضا أن يكون أوضح وأجلى من المعرف ، فلا يسوغ أن يكون مساويا للمعرف فى المعرفة ، لان الفرض سبق التعريف عليه فى المعرفة ، فاذا ساواه فى المعرفة والجهالة لم يتصور سبقه عليه • وحينئذ فلا يسوغ تعريف الحركة بما ليس بسكون ، لتساوى الحركة والسكون فى العلم والجهل ، فان الذى يعرف معنى الحركة يعرف معنى السكون والعكس صحيح •

ولا يسوغ كذلك بطريق الأولى التعريف بالأخفى معرفة كما أشرنا اليه سابقا ، وذلك كتعريف النار بأنها اسطقس فوق الاسطقسات ، والأسطقس بطبيعة الحال أخفى معرفة من النار •

والاسطقسات هى العناصر وقد كانت عندهم أربعة : الماء ، والتراب ، والهواء ، والنار •

٣ — ومن شروط التعريف أن لا يكون بلفظ مجازى خال من القرينة المعينة للمعنى المراد ، كتعريف العالم بأنه بحر يلاطف الناس ، ولا تكفى حينئذ القرينة المانعة من ارادة المعنى الأصلى ، بل لابد من القرينة المعينة كقولنا هو بحر يلاطف الناس مظهر للدقائق والنكات • وذلك حينئذ تعريف صحيح بعيد عن اللبس ، بـل وليس من الضرورى قولنا حينئذ يلاطف الناس ، وهى القرينة المانعة ، للاستغناء عنها بالقرينة المعينة وهى قولنا : مظهر ...... الخ •

٤ — ومن الشروط كذلك ألا يشتمل التعريف على ما يتوقف العلم به على المعرف حتى لا يلزم الدور ، فان كل من التعريف والمعرف حينئذ يتوقف على الآخر • والدور اذ ذاك قد يكون مصرحا اذا توقف العلم به على المعرف مباشرة ، كتعريف الشمس بالكوكب الذى يظهر نهارا ، وقد توقف على المعرف لان النهار مأخوذ فى التعريف بين ما عرفوه بانه الوقت ما بين طلوع الشمس الى غروبها •

وقد يكون الدور مضمرا وذلك حيث يتوقف التعريف على المعرف بمرتبة أو أكثر ، فتعريف الاثنين بانها أول عدد ينقســـم الى متساويين متوقف على المعرفة بمرتبة واحدة • حيث أخذوا المتساويين فى التعريف ، بينما عرفوهما بالشيئين غير المتفاضلين ، وعرفوا الشيئين بالاثنين •

فأما اذا عرفنا الاثنين أيضا بأنها أول زوج فقد توقف على المعرف بأكثر من مرتبــة • وذلك بسبب أخــذ الزوج فى التعريف حيث عرفوه بالمنقسم الى المتساويين وعرفوا المتساويين بالشيئين غير المتفاضلين ، ثم عرفوا الشيئين بالاثنين •

٥ — ومن الشروط كذلك ان لا يكون التعريف بمشترك لفظى خال من القرينة لصحة التعريف بالمشترك محله ، اذا لم يكن مرادا به جميع ما وضع له من المعانى ، والا فانه يصح به التعريف بلا قرينة كما فى تعريف القضية

بأنها قول ... الخ . والقول مشترك بين المعقول والملفوظ ، وكلاهما مراد في التعريف .

٦ — ومن الشروط أيضا أن لا يشتمل على حكم المعرف حتى لا يلزم الدور ، وذلك لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، وحينئذ يتوقف كل من التعريف والمعرف على الآخر . ورد هذا بأن المحكوم هو المأخوذ جنسا في التعريف لا المعرف ، فالمحكوم عليه في تعريف الفاعل مثلا بأنه الاسم المرفوع هو الاسم لا الفاعل .

٧ — ومن الشروط أيضـا ان لا يشتمل التعريف مطلقا على « أو » التي للشك أو الابهام — وان لا يشتمل الحد على « أو » التي للتقسيم بخلاف الرسم فيجوز أن يشتمل عليها ، لاستحالة أن يكون للشيء فصلان على البدل ، ولجواز أن يكون له خاصتان على البدل .

أسـئلة

س ١ بين حقيقة التعريف وما سبب ذكره في هذا الفن وكيف تفرق بين الحد والرسم مع التمثيل .

س ٢ تكلم عن أقسام التعريف وبين ما يشتمله كل قسم من الأقسام مع التمثيل .

س ٣ هل يجوز التعريف بالعرض العام وجده أم لا ، واذا وقع مع الفصل أو الخاصة فمن أي أقسام التعريف يكون ، بين ذلك مع التوجيه والتمثيل .

س ٤ تكلم عن شروط التعريف مفصلة مع التمثيل والتوجيه .

س ٥ من أي أنواع التعريف ما يأتي مع التوجيه :

جوهر ناطق تعريفا للانسان — تقدمه فعل تام أو شبهه (تعريفا للفاعل) — حيوان ذو حافر تعريفا للفرس — جسم صلب يتمدد بالحرارة تعريفا للمعدن — جسم لطيف يذهب الظمأ تعريفا الماء .

بين يدى القسم الثانى (التصديقات)

ان موضوع علم المنطق كما هو معروف هو التصورات أى دراستها ، والتصديقات كذلك من حيث ان كلا منهما يأخذ بيد الدارس الى الوقوف على العلم بمجهول تصورى أو تصديقى • ولهذا فقد كان المقصد من وراء دراسة التصورات والالمام بمبادئها الوقوف على ما يعرف بالقول الشارح أو التعريف ، وهو ما يشرح لنا ويعرفنا بحقائق الأشياء وادراكها من حيث خصائصها ذاتية أو عرضية •

ولهذا أيضا كان الهدف من وراء دراسة مبادىء التصديقات ممثلة فى القضايا وأحكامها من التناقض والعكس ، هو أن نحصل على القياس أو الحجة الذين هما وسيلة الى اصدار الأحكام التصديقية واثبات صدقها •

ونحن فى دراستنا هذه سنحاول دراسةالتصديقات مبادىء ومقاصده وذلك من خلال ما عرضناه من محاضرات على طلبتنا فى هذا القسم من المنطق القديم •

وغايتنا من تدوين هذه الدراسات هو أن نيسر على الطلبة الرجوع الى الكتب المطولة وأن نسهل عليهم استيعاب المراجع المحتوية على بعض الصعوبة فى هذا الفن الهام والله المستعان ومنه الهداية والتوفيق •

القضـــايا

تعريفها :

القضايا جمع قضية وتعرف فى هذا العلم : بأنها قول يحتمل الصدق والكذب لذاته •

شرح التعريف :

ف (قول) جنس فى التعريف يندرج تحته سائر أنواع القول من مفرد ومركب ناقص أو تام ، انشائى كسائر أنواع الطلب ، أو خبرى •

(يحتمل الصدق والكذب) قيد يخرج به ما لا يحتملهما كالمركبات الناقصة والانشائية اذ ليس لها نسبة فى الخارج تطابقها أو لا تطابقها •

(لذاته) قيـد آخر للادخال لا للاخراج ، أدخل الخبر المقطوع بصدقه كالقـــرآن والسنة الصحيحة والمقطوع بكذبه كأقوال مســـيلمة والدجال ، فان الأول ادعى النبوة وادعى الثانى الالوهية ، فهذه الأخبار وان قطع بصدقها ، أو بكذبها فان ذلك ليس لذاتها وانما لصدق قائلها أو لكذبه ، وأما من حيث هى أخبار فانها محتملة للصدق والكذب •

أقسام القضـــية

تنقسم القضية الى حملية وشرطية ، وتعرف الحملية بأحد تعريفين أولهما أنها ما كان الحكم فيها بثبوت شىء لشىء أو نفيه عنه ، أعنى ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه • وثانيهما : هى ما كان طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة •

مثال ما طرفاه مفردان بالفعل محمد فاهم • ولو قلت محمد فاهم يناقضه محمد ليس بفاهم ، كانت قضية حملية طرفاها مفردان بالقوة ، لأن تقديرها هذه القضية نقيض لتلك • الخ •

وتعرف الشرطية كذلك بأحد تعريفين :

الأول : هى ما كان الحكم فيها بالربط بين طرفيها ، أو بعدمه •

الثانى : هى ما ليس طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة •

مثالها كلما كان هذا شجرا كان نباتا ، والربط بين طرفيها يكون بأداة الشرط •

تقسيم الشرطية ــ قسمان :

متصــلة : ومثالها المتقدم • ومنفصلة : ومثالهــا • اما أن يكون هذا انسانا أو فرسا •

والربط فى المنفصلة يكون بأداة العناد • وأنت ترى أن الشرطية قبل الربط بأداة الشرط أو العناد كانت قضيتين ، وبعدهما صارت قضــية واحدة •

وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها لفظا فى المتصلة ، وتقديرا فى المنفصلة •

وسميت الحمليــة كذلك لأن طرفها المحكوم به كأنه محمول على الطرف المحكوم عليه •

أجـزاء القضية الحملية

للقضية الحملية أجزاء ثلاثة : هى :

أولا : الموضــوع وهو المحكوم عليه ، أو ما يسمى عنــد اللغويين بالمسند اليه ، وقد يكون مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل ، وسمى موضوعا لأنه وضع ليحكم عليه •

ثانيــا : المحمول وهو المحكوم به فى القضية ، ويسمى عند اللغويين مســندا • وقد يكون خبرا أو فعلا ، وســمى محمولا لأنه يحمل على الموضوع ، ورتبة الموضوع هي التقدم وان ذكر مؤخرا فى القضية كما اذا كان فاعلا أو نائبه ، ورتبة المحمول التأخير وان أتى متقدما فى القضية كما اذا أتى فعلا أو شبهه أو خبرا تقدم على المبتدأ •

ثالثا : النسبة الواقعة بين المحمول والموضوع وهى أعم من أن تكون كلامية كتعلق أحدهما بالآخر ، أو خارجية وهى وقوعها فى الخارج أو عدم وقوعها •

مثال الحملية محمد عالم ، فهم محمد ، ضرب على ، والموضوع فى هذه الأمثلة على التوالى هو المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمحمول كذلك هو الخبر ، والفعل المبنى للمعلوم ، والمبنى للمجهول •

وثبوت المحمول للموضــوع ومطابقته للواقع هو النسبة • وللنسبة لفظ يدل عليها يسمى الرابطة ، كلفظ هو وسائر الضمائر وتسمى اذ ذاك رابطة غير زمنية ، وكلفظ كان وسائر الأفعال الناسخة غير عسى لأن الكلام يتقلب بها انشــاء • وتسمى حينئذ رابطة زمنية والجملة الفعلية

لا تحتاج الى رابطة ، فان لم يصرح بالرابطة فى القضية كانت القضية ثنائية ، وان صرح بها كانت ثلاثية ، فان صرح بالجهة معها كانت رباعية • مثالها كل انسان هو حيوان بالضرورة ، ولا اعتبار بالسور •

اقسام الحملية باعتبار موضوعها

تنقسم بهذا الاعتبار الى الأقسام الآتية :

أولا : شخصية وتسمى مخصوصة لتشخص موضوعها وخصوصه ، وهى ما كان موضوعها جزئيا أحد المعارف السبعة كالضمير والعلم والاشارة وما اليها وهى اما موجبة أو سالبة ، مثالها موجبة أنا فاهم ، محمد مذاكر ، ومثالها سالبة ، أنا لست بفاهم ، محمد ليس بمذاكر ••• الى آخره •

ثانيا : كلية وهى مابين فيها كمية أفراد الموضوع على وجه الاحاطة بواسطة السور ، وسميت كلية لبيان كمية أفراد الموضوع فيها على وجه كلى ، وهى اما موجبه أو سالبه • مثالها موجبه كل مصرى أفريقى ، عامة المسلمين ناجون • ومثالها سالبة : لا واحد من المصريين بآسيوى ، كل المصريين ليسوا صهاينة • والكلية فى قوة الشخصية من حيث أن كلا منهما ينطبق على مصدوقه من غير خروج شىء منه ، ولهذا تقع الشخصية مثلا كبرى للشكل الأول •

ثالثا : الجزئية وهى مابين فيها كمية أفراد الموضوع بعضا بواسطة السور وتسميتها واضحة • وهى أما موجبه أو سالبه ، ومثالها فى الايجاب بعض العرب سوريون ، معظم العرب مسلمون ، ومثالها فى السلب ليس بعض العرب سوريين معظم العرب ليسوا مسيحيين ، وتسمى كل من الكلية والجزئية مسورة ومحصورة وذلك لحصر جميع أفراد الكلية وبعض أفراد الجزئية •

رابعا : المهملة وهى ما كان موضوعها كليا ولم يبين فيها كمية أفراد الموضوع • وهى موجبه وسالبة ، مثالها فى الايجاب الورد نبات • الانسان حيوان ومثالها فى السلب الورد ليس بجماد ، الانسان ليس بحجر •

وسميت مهملة لاهمال بيان كمية الأفراد فيها وهى فى قوة الجزئية لأن دلالتها على بعض الأفراد متيقن ، والباقى مشكوك فيه فاعتبر المتيقن دون المشكوك فيه •

السور

السور هو اللفظ الدال على الاحاطة بجميع الأفراد أو بعضهم سلبا أو ايجابا ، ومن أجل ذلك سميت القضية التى دخل عليها السور مسورة كالكلية والجزئية — فان دل على الاحاطة بجميع الأفراد فهو السور الكلى ، وهو موجب وسالب ، مثاله فى الايجاب كل وجميع وقاطبة • ونحوها من الألفاظ الدالة على تلك الاحاطة ، ومثاله فى السلب لاشىء ، ولا واحد ، وكل ليس •

وتسمى القضية المسورة به كلية موجبة أو سالبه ، نحو قولك نجح الطلبة قاطبة ، كل الطلبة مجتهدون ، لا واحد من الطلبة بخامل ، وقس على ذلك بقيه الأمثلة ، وان دل السور على الاحاطة ببعض الأفراد فهو السور الجزئى ، وهو موجب وسالب فالموجب نحو بعض ومعظم وكثير ونحوه من الالفاظ الدالة على تلك الاحاطة • والسالب نحو ليس كل ، وليس بعض ، وبعض ليس وتسمى القضية التى دخل عليها هذا السور جزئية سالبه أو موجبه • مثالها موجبه بعض المسلمين سنيون ، ومعظم المصريين مسلمون،ومثالها سالبة ليس كل المسلمين سنيين ، معظم المصريين ليسوا بيهود وقس على ذلك بقية الأمثلة •

تقسيم القضية الى معدولة ومحصلة

وثمة تقسيم آخر للقضية من حيث كون أداة السلب فيها لنفى نسبة المحمول الى الموضوع كما هو الأصل فى عملها ، أو كونها معدولا بها عن ذلك الأصل الى جعلها جزءا من طرفى القضية أو من أحـــدهما ، وهى منقسمة بهذا الاعتبار الى معدولة وهى ماكانت أداة السلب فيها جزءا من المحمول أو من الموضوع أو منهما معا ، والى محصلة وهى ما لم تكن أداة السلب فيها كذلك بأن لم تشتمل عليها أصلا وهى القضية الموجبـــة ، أو اشتملت عليها دالة على نفى نسبة المحمول الى الموضوع ، والمعدولة عند الاطلاق تنصرف الى معدولة المحمـــول • ومثالها وأداة الســـلب جزء من الموضوع • غير المذاكر مخفق وهذا فى الايجاب ، أما فى السلب فتقول : ليس غير المجتهد بناجح ، فغير فى الحالتين جزء من الموضـــوع ، ومثالها وأداة السلب فيها جزء من الموضـــوع والمحمول • غير المؤدب محترم • وهذا فى الايجاب • وأما فى السلب فتقول : ليس غير المؤدب بغير ملفوظ ، وحتى لا يلتبس عليك أمر السالبه المحصله والتى تسمى بالوجودية والموجبه المعدولة المحمول ، أن أداة السلب فى الثانية تأتى بعد الرابطة مثل قولك المجد هو ليس بضائع جهده ، بينما تأتى أداة السلب فى الأولى قبـــل الرابطة ، فتقول فى نفس المثال ، المجد ليس هو بضائع جهده ، هذا ان ذكرت الرابطة فى اللفظ ، والا فالمدار على التقدير والاعتبار ، فان قدرتها قبل أداة السلب فهى المعدولة ، والا فهى المحصلة السالبه • فضلا عن أن المعدولة ثبوتية ومعناها هو الحكم بثبوت عدم المحمول للموضوع ، والمحصلة السالبة المعنى فيها انما هو بسلب المحمول عن الموضوع• ولكنها سميت وجودية مع ذلك لأن محمولها وجودى يعنى أن أداة السلب ليست جزءا منه ، وان كان معناه عدميا نحو قولك محمد ليس بميت • وهـــذا القـــدر كاف فى القاء الضوء على معنى العـــدول والتحصيل وتقســـيم الحملية اليهما •

الموجهات

القضية الحملية كما هو مقرر لابد فيها من نسبة وهى ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه • وهذه النســبة اذا نظر اليها فى نفس الأمر أى باعتبار وجودها فى نفسها وتحققها فى الواقع ، فانه يجب أن تكون هذه النسبة مكيفة بكيفية تتكيف بها ، وهى اما الضرورة أى الوجوب العقلى ، أو الدوام أى الاستمرار ولو على سبيل الوجوب العادى ، أو الامكان أى الجواز العقلى • أو الاطلاق بمعنى أن يثبت المحمول للموضوع ولو لحظة فى أى زمن من الازمان ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا •

وهــذه الكيفيات الأربع قــد يصرح بما يدل عليها لفظا ، ويسمى المناطقه هذا اللفظ جهة القضية ، كما يسمون القضــية حينئذ موجهة ، فاذا قلت مثلا (كل انسان حيوان بالضرورة) ، فلفظ الضرورة هنا هو جهة القضية لأنه اللفظ الدال على كيفية النســبة فى الواقع ونفس الأمر ، والقضية هنا موجهة •

وقد لايصرح باللفظ الدال على الكيفية ، غير أن الكيفية تكون ملاحظة، فتكون القضية حينئذ موجهة أيضا وتكون الجهة هى حكم العقل بأن النسبة متكيفة بكيفية كذا • فأما اذا لم يذكر فى القضية ما يدل على كيفة النسبة فى الواقع ولم تلاحظ كذلك فان القضية حينئذ تخرج عن كونها موجهة •

فاذا قلت (كل انسان كاتب) فاما أن تلاحظ كيفية النسبة عقــلا فتكون القضية موجهة وجهتها حينئذ معقولة وهى الامكان • وان لم تلاحظ الكيفية على نحو ما مر خرجت القضية عن الموجهات •

ثم ان هذه القضايا الموجهة تنقسم باعتبار الكيفية المذكورة الى خمس عشرة قضية ، بعضها بسائط والبعض الآخر مركبات •

فالبسائط : ما كان معناها اما ايجابا فقط ، أو سلبا فقط •

وأما المركبات فهى ماكان معناها مركبا من ايجاب وسلب معا •

فمثال البسيطة أن تقول — كل ذهب معدن بالضرورة • وهو مثالها موجبه ، واما مثالها سـالبة — لاشىء من الحديد بخشب بالضرورة — ومثال المركبه—كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما — فهذه قضية واحدة ولكنها مكونه من قضيتين كما سيأتى •

الأولى : — موجبة وهى الصدر أعنى قولك مثلا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا •

والثانية : سـالبة وهى العجز أعنى قولك لا دائما فانه فى قوة أن يقال لاشىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالاطلاق العام أى بالفعل ، لإن ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا فى الجمله• ويعنى ذلك أن ثبوت تحرك الأصابع لأفراد الكاتب بقطع النظر عن وصفها بالكتابة ليس دائما •

ويجب أن ننبه هنا الى أمور : (ا) أن الجزء الثانى من القضية المركبه يخالف الأول فى الكيف (الايجاب والسلب) ويوافقه فى الـكم (الكلية والجزئية) فان كان الأول موجبا كان الثانى سالبا وبالعكس ، وان كان الأول كليا أو جزئيا كان الثانى كذلك •

(ب) وتكون القضية المركبة موجبة أو سالبة باعتبار الجزء الأول منها •

(جـ) كما يجب أن تفهم أن القضية الموجهة ان اشتملت على قولك (لا بالضرورة) أو (لا دائما) أو (الامكان الخاص) كانت مركبه والا كانت بسيطة •

وانما نبهنا الى هـذه الأمور مبادرين هنا لتـكون بمثابة الأسس والمبادىء فى هذا الباب فهى نافعة ان وعيتها •

الموجهات البسـائط

قلنا فيما سبق أن الموجهات بعضها بسائط والبعض الآخر مركبات وبينا تعريف البسيطة والمركبه ، وهى فى الواقـع منحصرة فى الجهات الأربـع المتقدمة ، أعنى الضرورة ، والدوام ، والاطلاق ، والامكان ، وهى كما عدها المناطقة على المرجح خمس عشرة قضية ، فالبسائط ثمان والمركبات سبع • ويمكن تحديدها كالآتى : —

الضروريات السـبع ، والدوائم الثـلاث ، والمطلقات الثـلاث ، والممكنتان • وهـذا هو مجموع الموجهات الخمس عشرة التى سنفصل القول فيها فيما سيأتى بادئين ان شاء الله بالبسائط منها : —

أولا : — الضرورية المطلقة : وهى (ماكان الحـكم فيها بضرورة النسبة سلبية كانت أو ايجابية ما دامت ذات الموضوع موجودة) أى أنها هى القضية التى يحكم فيها بثبوت النسبة أو نفيها حكما لا يقبل الانتفاء فى الموجبة أو الثبوت فى السالبة ما دامت ذات الموضوع موجودة •

ونستطيع أن نمثل لها موجبة : بقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ، وسالبة : بقولنا لاشىء من الانسان بحجر بالضرورة • فان ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الحجرية عنه ضرورى كما سبق توضيحه مادامت ذات الموضوع — وهو الانسان هنا — موجودة •

وانمـا سميت ضرورية لانها مشتمله على الضرورة ، وانما سميت مطلقه لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت •

ويجب أن نحدد هنا معنى كلمة ذات الموضوع التى سبق ذكرها فى تعريف الضرورية المطلقة وكذلك معنى كلمة وصف الموضوع التى ستأتيك قريبا •

فأما ذات الموضوع فانه يعنى بها ما صدق عليه الموضوع من الأفراد فموضوع القضية هنا (انسان) وذاته بناء على ما سبق هى أفراده من محمد وعلى ، وعمر ، ممن يصدق عليهم الوصف به •

أما وصـــف الموضوع فيعنى به مفهومه وعنوانه ، أو قل ان شئت وتعريفه •

واذن فوصف الموضوع فى قضيتنا السابقة الذى هو الانسان وصفه يكون — حيوان ناطق —

وينبغى أن تعلم أن الوصف العنوانى : أعنى مفهوم الموضوع كما سبق — قد يكون عين الذات ان كان العنوان هو النوع ، كقولنا كل انسان حيوان ، فان مفهوم الانسان عين ماهية أفراده •

وقد يكـــون جزءا لذات الموضـــوع ان كان العنوان هو الجنس أو الفصل ، كقولنا كل حيوان حساس ، فان مفهوم الحيوان جزء ماهيـــة أفراده ، وقد يكون خارجا عن ذات الموضوع ان كان العنوان هو الخاصة أو العرض العام ، كقولنا كل ضاحك أو ماشى حيوان ، فان مفهوم الضاحك والماشى خارج عن ذات الموضوع أى أفراده •

وبهذا يتضح الفرق الجلى بين الوصف والذات لمن يتأمل •

ثانيا : — المشروطة العامة :

وهى من البسائط أيضا كالضرورية المطلقة وتعريفها : — هى ماكان الحكم فيها بضرورة النسبة سلبا وايجابا ما دام وصف الموضوع موجودا • أعنى بشرط وجود وصف الموضـــوع مثالها موجبة : بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا •

ومثالها سالبة : بالضرورة لاشىء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا •

فان ثبوت تحرك الأصابع للكاتب وسلب السكون عنها ليس ضروريا بمجرد وجود ذات الموضوع فحسب ، وانما هو ضرورى مدة دوام وصف الموضوع وهو المفهوم الذى هو هنا الذات المتصفة بالكتابة ، لان الكتابة يلازمها تحرك الاصابع ضرورة •

وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط وصف الموضوع •

وسميت عامة لأنها أعم من المشروطه الخاصة فانها لم تقيد بما ينفى احتمال دوام الوصف وهو قولنا لا دائما ، كما ستعرفه فيما سيأتى عند دراستنا للمشروطة الخاصة •

وقد تطلق المشروطة العامة — كما يذكر الشيخ الخبيصى — (على القضية التى حكم فيها بضرورة النسبة فى جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع) يعنى أن الوصف وهو قوله مادام كاتبا مجرد ظرف للضرورة، وليس شرطا فى ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع ، والفرق — كما يذكر الشيخ الخبيصى أيضا — بين المعنيين أن وصف الموضوع ان لم يكن له دخل فى تحقق ضرورة النسبة ، أى ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه ، بمعنى ألا يكون الوصف شرطا فى تحقق هذه الضرورة ، صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثانى دون الأول ، كقولنا : بالضرورة كل كاتب انسان ما دام كاتبا ، فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول وهو هنا كونه انسان — للموضوع وهو هنا كل كاتب — فى جميع أوقات وصف الموضوع ، فان ثبوت الانسانية لذات الكاتب ضرورى فى جميع أوقات وصفه بالكتابة • من غير أن يكون الوصف وهو الكتابة شرطا فى ثبوت الانسانية لافراد الموضوع كزيد ، وعمرو ، وعلى ، مثلا ، وانما الذات هى التى كانت منشأ هذا •

واذن فليس الوصف شرطا فى ثبوت المحمول للموضوع على نحو ما رأيت والا فالمحمول ثابت للموضوع هنا فى غير أوقات الوصف كذلك •

وحينئذ تصدق المشروطة العامة بالمعنى الثانى دون الأول •

هذا اذن اذا كان وصف الموضوع ليس شرطا فى تحقق ضرورة النسبة وانما كان مجرد ظرف لتلك الضرورة على ما رأيت •

أما اذا كان لوصف الموضوع دخل فى تحقق ضرورة النسبة فثمة وجهان :

الوجه الأول : — أن يكون وصف الموضوع ضروريا ولازما له فى وقت من الأوقات لا فى جميعها ، وحينئذ تصدق المشروطة بالمعنيين السابقين ، أعنى أنه يمكن اعتبار الوصف شرطا كما يمكن اعتباره ظرفا ، وذلك فى نفس المثال ، مثال ذلك قولنا بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفا ، ويمكن أن يراد من هذا الكلام اعتبار شرطية الوصف وهو الانخساف ، كما يمكن عدم اعتباره كذلك •

أما كون الوصف ضروريا للموضوع فى وقت من الأوقات فبيانه أن الانخساف ضرورى ولازم للقمر وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، وعلى هذا فان صدق المشروطة بالمعنى الأول يتأتى لان ثبوت الاظلام ضرورى لذات الموضوع أى القمر بشرط وصفه وهو الانخساف •

كما يتأتى صدق المشروطة بالمعنى الثانى لان ثبوت الاظلام ضرورى للقمر فى جميع أوقات وصفه أى الانخساف •

ووجه صدق المشروطه بمفبيها فى المثال الذى ذكرناه أنه لما كان لوصف الموضوع دخل فى ضرورة المحمول كان ذلك مصححا لكونها مشروطة بمعنى الظرف ، فان الظرف لا يوجب كون المظروف ضروريا الا اذا كان هو ضروريا فى نفسه •

وأما اذا لم يكن وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع فى وقت من الأوقات على نحو ما رأيت فى المثال السابق ، فان المشروطة لاتصدق

الا بالمعنى الأول فقط ، أعنى بان يكون الوصف شرطا لا ظرفا ، مثال ذلك قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ، فان ثبوت التحرك ضرورى لذات الموضوع أى أفراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة •

ولكن ليس ضروريا له فى جميع أوقات الوصف ، اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع فى وقت من الأوقات ، فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا ، وهكذا تصدق المشروطة بالمعنى الأول دون الثانى • فقد اجتمعا فى مثال وانفرد الأعم•

ثالث القضايا البسائط من الموجهات

الوقتية المطلقة : —

وتعريفها (هى ماحكم فيها بضرورة النسبة سلبا أو ايجابا — أى بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه — فى وقت معين) •

مثالها فى الايجاب : كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس • أو كل انسان متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة • وقس على هذا غيره من الأمثلة •

ومثالها فى السلب : لاشىء من القمر بمنخسف وقت التربيع ، أو لا شىء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة وقت الكتابة • وقس عليه أيضا ماتشاء من الأمثلة •

وأنت ترى من واقع هذه الأمثلة أن ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضرورى فى وقت معين أى وقت الحيلولة والتربيع •

وأن ثبوت حركة الاصابع ونفى السكون عنها انما هو ضرورى وقت الكتابة •

ولكن لماذا سميت بالوقتية ؟ •

انما سميت بالوقتية لاعتبار تعين الوقت فيها •

أما تسميتها مطلقة فلعدم تقييدها باللادوام أو اللاضرورة أعنى أنها لم تقيد بقولنا لا دائما • الخ •

ولهـذا اذا قيدت باللادوام على نحو ما وضحنا • يقول الشـيخ الخبيصى حذف الاطلاق من اسمها يعنى يصبح اسمها حينئذ الوقتية غير المطلقة •

رابعة البسائط من القضايا الموجهة

المنتشرة المطلقة : —

تعريفهما (أنها هى القضية التى حكم فيها بضرورة النسبة ايجابا أو سلبا — أى بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه — فى وقت غير معين)[1] •

مثالها فى الايجاب بالضرورة كل انسان متنفس فى وقت ما — أو بالضرورة كل حيوان محتاج للغذاء فى وقت ما • وغير ذلك •

وأما مثالها فى السلب بالضرورة لا شىء من الانسـان بمتنفس فى وقت ما • أو بالضرورة لاشىء من الحيوان بمحتاج للغذاء فى وقت ما • وغير ذلك •

وربما توهمت أن هناك تنافيا أو تعارضا بين الأمثلة المذكورة السالبة والموجبه • حيث أثبتنا فى الموجبه مثلا ضرورة التنفس للانسان فى وقت ما ، بينما نفينا عنه فى السالبة ضرورة التنفس فى وقت ما •

---

(١) المراد بكون الوقت غير معين هو أن لا يعين فيقال كل انسان متنفس بالضرورة فى وقت ما ولا يقال مثلا فى وقت كذا . وليس المراد من ذلك الوقت غير المعين وقت ضرورة النسبة . اذ وقت ضرورة النسبة لا يحتمل أن يكون غير معين فى نفس الأمر .

والواقـــع أنه لاتناف بينهما اذ ان التناف يتـأتى اذا ورد النفى والاثبات على وقت واحد • لكن وقت الاثبات هنا غير وقت النفى •

واذن فما وجه تسميتها بالمنتشرة ؟

قالوا سميت كذلك لاحتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشرا فى جميع الأوقات • أى أن أى وقت من الأوقات لا بعينه قابل لان يكون ظرفا لحصـــول الحكم •

كذلك قالوا فى تسميتها مطلقة : أنها سميت بذلك كسابقتها لأنهـا لم تتقيد باللادوام ، أو أن شئت فقل بقولك لا دائما •

خامسة البسائط من القضايا الموجهة

الدائمه المطلقة : —

تعريفها : (هى القضية التى حكم فيها بدوام النسبة ايجابا وسلبا ، أى دوام ثبوت المحمول للموضـــوع ونفيه عنه ما دامت ذات الموضوع موجوده) •

مثالها فى الايجاب كل ذهب معـــدن دائما ، أو كل انســـان حيوان دائما • الخ •

ومثالها فى السلب لاشىء من الذهب بنبات دائمـــا ، أو لاشىء من الانسان بحجر دائما •• الخ •

وأنت تلاحظ أن أمثلة الدائمة المطلقه على هذا النحـــو وهو ملحظ شـــكلى هى بعينها أمثلة الضرورية المطلقـــة مع ابدال لفظ الضرورة بلفظ الدوام •

وقد ألمعنا سابقا الى أن المراد بالدوام هو الاستمرار سواء كان هذا الاستمرار على سبيل الوجوب العقلى أو العادى بخلاف الضرورة ، فهى لاتعنى الا الوجوب العقلى • واذن فالدوام أعم من الضرورة •

ومن ثم كانت الضرورة مستلزمة للدوام ، ولا عكس •

فأما ان الضرورة تستلزم الدوام ، فلانه من المقطوع به أن ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه اذا كان ضروريا فانه يكون دائما • وأما العكس غير الصحيح فلان ثبوت المحمول للموضوع قد يكون على سبيل الدوام • ومع ذلك لا يكون ضروريا ••• ومرد ذلك هو ما ذكرناه من الفرق بين الضرورة والدوام • أما وجه تسميتها بالدائمة فقد قيل أن ذلك لاشتمالها على لفظ الدوام • كما قيل فى تسميتها مطلقة لان الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت •

سادسة البسائط من القضايا الموجهة

العرفية العـامة : —

تعريفها — ما حـكم فيها بدوام النسبة أى دوام ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه ، مادام وصف الموضوع موجودا —

ومثالها ايجابا : (دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا) •

ومثالها سلبا : (دائما لا فرد من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا) •

وأنت تلاحظ كما يتضح من هذين المثالين أنها كالمشروطة العـامة ولا فرق بينهما الا فى ابدال لفظ الضرورة بلفظ الدوام •

وأنت ذاكر أن المشروطة العامة انما تطلق بمعنيين ، فقد يكون الحكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف ، أو فى زمان الوصف ، ولم يعتبروا ههنا فى العرفية العامة هذين المعنيين كما فى المشروطة ، وذلك لان المحمول اذا كان دائما لمجموع الذات والوصف كان دائما لذات الموضوع فى زمان

الوصف ، لان معنى الدوام استمراره وعدم انفكاله ، وهو حاصل بالقياس الى المجموع ، وبالقياس الى الذات وحده فى زمان الوصف ، سواء كان للوصف مدخل فى دوام المحمول كما فى المثال المذكور ، أو لم يكن كما فى قولك كل كاتب حيوان دائما ما دام كاتبا •

فليس للوصف ههنا دخل فى ثبوت الحيوانية للكاتب كما لايخفى •

أما وجه تسميتها بالعرفية فلفهم التقييد فيها بدوام الوصف من جهة العرف ولو لم يصرح به • فاذا قلت كل كاتب متحرك الأصابع ولم تذكر الوصف — مادام كاتبا — فهو مفهوم عرفا ، واذا قلت سلبا لا شىء من النائم بمستيقظ ، ولم تذكر ما دام نائما يفهم العرف أن سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائما ، بل مادام نائما ، فلما كان هذا المعنى مأخوذا من العرف كما رأيت نسبت اليه ، ومحل فهم العرف للوصف على هـذا النحو ما لم تذكر الجهة ، فاذا صرح بها كان المعنى المذكور مفهوم منها •

وأما وجه تسميتها عامة فلانها أعم من العرفية الخاصة ، فانها لم تقيد بما ينفى احتمال الدوام وهو قولنا (لا دائما) •

سـابعه البسائط من القضايا الموجهة

المطلقة العـامة : —

تعريفها : — هى ما كان الحـكم فيها بفعلية النسـبة ، أي بثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه بالفعل ولو لحظة — ويعنى ذلك أن الحكم فيها لم يكن بضرورة النسبة أو بدوامها سلبا أو ايجابا •

مثالها ايجابا : كل انسان متنفس بالاطلاق العام •

ومثالها سلبا : لاشىء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام •

فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ليس ضروريا ولا دائما ، بل بالفعل أى أن المحمول ثابت للموضوع ، أو مسلوب عنه فى الجملة[1] .

أما وجه تسميتها بالمطلقه فلان القضية اذ أطلقت من غير تقييد باللادوام أو اللاضرورة يفهم منها فعليه النسبه ، ولا يمنع ذلك من تقييدها بالاطلاق العام — قال الشيخ الخبيصى تعقيبا على هذا الكلام — (فسميت القضية التى حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة ، تسمية للمدلول باسم الدال)[2] — والمدلول هنا هو القضية المعقولة المفهومة من القضية الملفوظة التى أطلقت عن الضرورة والدوام . والدال اذن هو هذه القضية الملفوظة .

---

(١) قيل ان المراد من حصول النسبة بالفعل حصولها فى الجملة ، وقيل ان معناها حصولها فى وقت ما . واختار الشيخ الخبيصى المعنى الأول لورود النقض على الثانى فى مثل قولك الزمان موجود أو مقدر بالحركة بالفعل من افراد المطلقة العامة مع عدم صدق فعلية النسبة فيها بالمعنى الثانى . أعنى حصولها فى وقت ما ، والا لو صدقت بهذا المعنى لزم أن يكون للزمان زمان . ولأن القضية التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت ما تسمى مطلقة وقتية وهى أخص من المطلقة العامة لاختصاصها بالزمانيات بخلاف المطلقة العامة ... ذكره الشيخ العطار فى حاشيته على شرح التهذيب للخبيصى .

(٢) يقصد به تسمية المدلول وهو القضية المعقولة باسم الدال وهو القضية الملفوظة المطلقة عن قيد الدوام والضرورة والتى سميت مطلقة لذلك بخلاف القضية المعقولة من حيث ان قيد فعلية النسبة مفهوم بها عرفا ، هذا تقرير كلامه . والحق انه لا يحتاج اليه وانه كفى فى تسميتها بالمطلقة حقيقة مجرد عدم التقييد بالضرورة أو الدوام تضمنه كلام ابن سعيد فى حاشيته على شرح التهذيب .

وأما وجه تسميتها عامة لأنها أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية أى أنها لم تقيد بنفى الدوام أو الضرورة بخلافهما ، وسنعرف ذلك مبسوطا فى المركبات •

ثامن البسائط من القضـايا الموجهة

الممكنة العـامة :

تعريفها : ـ ما كان الحـكم[1] فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف للنسبة • ويعنى ذلك أن ليس الحكم بضرورة النسبة أو دوامها أو امكانها ، بل بعدم ضرورة خلاف النسبة • فاذا كانت النسبة ايجابا كان السلب غير ضروري والعكس صحيح •

مثالها موجبة كل نار حارة بالامكان العام • فان هذا المثال يتضمن الحكم بأن سلب الحرارة عن النار ــ وهو خلاف النسبة ــ ليس ضروريا، ولو لم يتأت الحكم بأن السلب على هـذا النحو غير ضرورى لمـا كان الايجاب ممكنا •

---

(١) ذكر العصام ان الحكم يفهم منه أن فى القضية الممكنة حكما بالايجاب او السلب ، والواقع أنها لا حكم فيها فليحمل الحكم على الحكم الموهوم نظرا الى ظاهر عبـارة الخبيصى التى ضمناها التعريف . قال مير ابو الفتح ان القضية الممكنة العامة قضية بالقوة لا بالفعل ، وبيانه انا اذا قلنا الانسان كاتب بالامكان العام ، فليس الحكم فيها الا بسـلب الضرورة عن الجانب المخالف . وأما الحكم فى الجانب الموافق فلم نتعرض له حتى يحتمل ان يكون واقعا وان لا يكون . ا.هـ . وقال عبد الحكيم : ان الممكنة مشتملة على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها . ا.هـ . نقله العطار فى حاشيته على شرح التهذيب .

ومثال الممكنة العامة فى السلب لاشىء من الحار ببارد بالامكان العام• فالحكم هنا بعدم ضرورة الايجاب وهو خلاف النسبة كذلك • ولو لم يتأت الحكم بأن الايجاب ليس ضروريا لما كان السلب ممكنا ، ويعنى ذلك بالنسبه لمثالها فى السلب أن ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى •

أما وجه تسميتها ممكنه فلاشتمالها على معني الامكان الذى هو كيفية نسبتها •

وأما وجه تسميتها عامة فلانها أعم من الممكنة الخاصة كما سيأتى •

والى هنا نكون قد فرغنا من دراسة البسائط الثمان ، وكنا قد عرفنا القضيـــة البسيطة فى أول البحث بأنها ما كان مفهومها اما ايجابا فقط ، أو سلبا فقط •

ونحن مقبلون الآن على عرض ودراسة القضايا المركبه وهى سبع كما سبق أن ذكرنا •

المركبات من القضايا الموجهة

ولعلك على ذكر مما ذكرناه أول البحث من أن المركبات هي ما كان مفهومها مكونا من الايجاب والسلب معا ، وهى لاتخرج عن القضايا البسائط • الا فى تقييدها بقيد اللاضرورة الذاتية واللادوام الذاتى[1] وليست مع ذلك كل قضية بسيطة قابلة لان تكون مركبه اذا أضيف اليها أحد القيدين المذكورين • فالضرورية خارجة من هذا الاعتبار وكذا الممكنة العامة فهى لاتتقيد صراحة باللاضرورة كما ستعلم •

أولى المركبات من القضايا الموجهة

المشروطة الخاصة :

وهى بعينها المشروطة العامة لكن مع زيادة قيد اللادوام •

ويمكن أن يقال فى تعريفها : انها ما كان الحكم فيها بضرورة النسبة ايجابا أو سلبا مدة دوام وصف الموضوع مع قيد اللادوام الذاتى •

---

(١) ينبغى ان يعلم أن الضرورة خمسة انواع : الازلية وهى الحاصلة ازلا وابدا كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة الأزليــة . والذاتية اى الحاصلة ما دام ذات الموضوع موجودة . والوصفيــة وهى الضرورة باعتبار وصف الموضوع . والضرورة بحسب وقت اما معين أو غير معين . والضرورة بشرط المحمول وهى ضرورة ثبــوت المحمول للموضوع أو سلبــه عنه بشرط ثبوت المحمول او سلبه .

والدوام ثلاثة انواع : الــدوام الأزلى وهو ان يكون المحمول ثابتــا للموضوع أو مسلوبا عنه ازلا وابدا كقولنا كل فلك متحرك بالدوام الأزلى . والدوام الذاتى وهو ان يكون المحمول ثابتا او مسلوبا ما دام ذات الموضوع موجودا . والدوام الوصفى وهو ان يكون الثبوت او الســلب ما دام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنوانى .. ذكره العطار فى حاشيته على شرح التهذيب .

مثالها موجبة : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما •

ومثالها سالبة : بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما •

والموجبة مركبة من مشروطه عامة وهى الجزء الأول ، أعنى قولك مثلا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا •

ومطلقة عامة سالبة وهى مفهوم اللادوام أعنى قولك لا دائما •

فانه فى قوة أن يقال لاشيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالاطلاق العام أى بالفعل ، لأن ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا فى الجملة ، وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة •

والسالبة مركبة من مشروطة عامة سالبة وهى الجزء الأول أعنى قولك مثلا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا •

فمطلقة عامة موجبة هى مفهوم اللادوام أعنى قولك لادائما لانه فى قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام أى بالفعل لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجملة • وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة •

ومن هنا تبين لك كما ألمعنا اليه سابقا أن الاعتبار فى ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الأول وسلبه ، فان كان الجزء الأول موجبا كانت القضية موجبة ، وان كان سالبا كانت سالبة ، والجزء الثانى مخالف للجزء الأول فى الكيف أى الايجاب والسلب ، وموافق له فى الكم أى الكلية والجزئية •

ثانية المركبات من القضايا الموجهة

العرفية الخاصة : —

وهى العرفية العامة مع زيادة قيد اللادوام ويمكن تعريفها بأنها ما حكم فيها بدوام النسبة ايجابية كانت أو سلبيه ما دام وصف الموضوع موجوداً مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات •

فمثالها موجبة : دائما كل آكل متحرك الفم مادام آكلا لا دائما •

ومثالها سالبه دائما لاشىء من الآكل بساكن الفم مادام آكلا لا دائما •

والموجبه مركبه من عرفيه عامة موجبه وهى الصدر أعنى قولك دائما كل آكل متحرك الفم مادام آكلا •

فمطلقه عامة سالبه وهى العجز أعنى قولك لا دائما لأنه فى قوة أن يقال لاشىء من الآكل بمتحرك الفم بالاطلاق العام •

والسالبة مركبه من عرفية عامة سالبة وهى الصدر •

فمطلقه عامة موجبه وهى العجز أعنى قولك لا دائما لانه فى قوة أن يقال كل آكل ساكن الفم بالاطلاق العام •

وذلك لما مر من أن ايجاب المحمول للموضوع أو سلبه عنه كان السلب فى الأولى والايجاب فى الثانية متحقق كل منهما فى الجملة •

أما وجه تسميتها بالعرفية وكذلك وجه تسمية سابقتها بالمشروطة فقد مر •

ولكن وجه تسمية كل منهما بالخاصة فلكونهما أخص من المشروطة والعرفية العامتين اللتين عرفتهما فى البسائط اذ كلما وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس •

تنبيه : ذكرنا فى تعريف كل من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة أنه لابد من تقييد عامتيهما باللادوام بحسب الذات اذيمتنع تقييدهما باللادوام الوصفى بحسب الوصف • لان فى كل واحدة منهما دوام بحسب الوصف، أما العرفية العامة فظاهر لان جهتها الدوام كما عرفت •

وأما المشروطة العامة فلانها ضرورة بحسب الوصف فتكون دواما بحسب الوصف لامحالة ، والدوام الوصفى يمتنع أن يقيد باللادوام الوصفى ، بل اذا أريد تقييده بقيد صحيح فلابد أن تقيد باللادوام الذاتى ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيداً باللادوام بحسب الذات •

ثالثه المركبات من القضايا الموجهة

الوقتية :

وهى الوقتية المطلقه مع قيد اللادوام بحسب الذات وتسمى (الوقتية غير المطلقه) •

ويمكن أن يقال فى تعريفها أنها ماحكم فيها بضرورة النسبة أيجابا أو سلبا فى وقت معين مع قيد اللادوام بحسب الذات •

مثالها موجبه بالضرورة كل قمر مخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما •

ومثالها سالبه بالضرورة لاشىء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما •

والموجبه مركبه من وقتيه مطلقه موجبه وهى الجزء الأول ، فمطلقه عامه سالبة وهى مفهوم اللادوام • أعنى قولك لا دائما لأنه فى قوة أن يقال ، لاشىء من القمر بمنخسف بالاطلاق العام لما مر من أن ايجاب

المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان السلب متحققا فى الجملة • وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة •

والسالبة مركبه من وقتية مطلقه سالبة وهى الجزء الأول ، فمطلقه عامة موجبة وهى مفهوم اللادوام أعنى قولك لا دائما لانه فى قوة أن يقال كل قمر منخسف بالاطلاق العام لما مر من أن سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجمله • وهذا هو معنى المطلقه العامة الموجبه •

وقد مر وجه تسميتها بالوقتية ، وتسمى غير مطلقة لتقيدها باللادوام •

رابعة المركبات من القضايا الموجهة

المنتشرة :

وهى المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللادوام وتسمى (المنتشرة غير المطلقة) •

ويمكن أن يقال فى تعريفها أنها ماحكم فيها بضرورة النسبة ايجابية كانت أو سلبية فى وقت غير معين مع قيد اللادوام بحسب الذات •

مثالها موجبة بالضرورة كل انسان متنفس فى وقت ما لا دائما •

ومثالها سلبا : بالضرورة لاشىء من الانسان بمتنفس فى وقت مالا دائما والموجبة مركبه من منتشرة مطلقه موجبه وهى الصدر فمطلقه عامة سالبة وهى العجز وهى مفهوم اللادوام أعنى قولك لا دائما لانه فى قوة أن يقل : لاشىء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام والسالبة مركبة من منتشرة مطلقه سالبه وهى الصدر •

فمطلقه عامة موجبه وهى مفهوم اللادوام لانه فى قوة أن يقال كل انسان متنفس بالاطلاق العام •

أما وجه تسميتها فقد سبق بيانه وأما كونها غــير مطلقه فلتقييدها باللادوام •

خامسة المركبات من القضايا الموجهة

الوجودية اللاضرورية : ــ

وهى المطلقه العامة مع تقييدها باللاضرورة الذاتية ويمكن أن يقال فى تعريفها أنها ماحكم فيها باطلاق النسبة ــ أى كونها حاصلة بالفعل ــ مع تقييدها باللاضرورة الذاتية •

مثالها موجبه : كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة •

ومثالها سالبة : لاشىء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة •

والموجبــة مركبة من مطلقة عامة موجبة وهى الجزء الأول وممكنه عامة ســالبة وهى الجــزء الثانى وهى مفهوم اللاضرورة أعنى قولك لا بالضرورة لأنه فى قوة أن يقال لاشىء من الانسان بضاحك بالامكان العام لأن ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة الايجاب • وهى الممكنه العامه السالبة •

والسالبة مركبه من مطلقة عامة سالبة وهى الجــزء الأول فممكنه عامة موجبه وهى مفهوم اللاضرورة أعنى قولك لا بالضرورة لانه فى قوة أن يقال كل انسان ضاحك بالامكان العام ، لان السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب وهى الممكنه العامة الموجبه •

أما وجه تسميتها بالوجودية فلوجود نسبتها بالفعل •

وأما وجه تسميتها باللاضرورية فلانها مقيدة بقولنا لا بالضرورة •

فـائدة : ـ

تقييد المطلقه العامة باللاضرورة الوصفية صحيح لأنه لايتنافى مع مفهوم المطلقة العامة الذى هو فعلية النسبة • الا أن المناطقة لم يعتبروها ولم يعتبروا أحكامها ولم يعتبروا الا باللاضرورة الذاتية كما سبق بيانه •

سادسة المركبات من القضايا الموجهة

الوجودية اللادائمه :

وهى المطلقة العامة كسابقتها مع ابدال تقييدها باللاضرورة بتقييدها باللادوام ويمكن أن يقال فى تعريفها أنها ماحـكم فيها بفعلية النسبة مع قيد اللادوام الذاتى •

مثالها موجبه : كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما •

ومثالها سالبة : لاشىء من الانسان بضاحك بالفعل لا دائما •

والموجبة تتركب من مطلقه عامة موجبه وهى الصدر ، فمطلقه عامة سـالبة وهى العجز وهو اللادوام وقد عرفته أن مفهومه مطلقه عامة • وهو فى قوة أن يقال لاشىء من الانسان بضاحك بالاطلاق العام لما سبق •

والسالبة تتركب من مطلقة عامة سالبه وهى الصدر فمطلقه عامة موجبه وهى العجز وهو اللادوام لأنه فى قوة أن يقال كل انسان ضاحك بالاطلاق العام لمـا مر •

أما وجه تسميتها بالوجودية فقد مر بيانه فى سابقتها •

وأما وجه تسميتها باللادائمه فواضح أنه بسبب تقييدها باللادوام•

سابعة المركبات من القضايا الموجهة وآخرها

الممكنه الخاصة :

ويمكن تعريفها بأنها ماحكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف الموافق والمخالف معا •

مثالها موجبة كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص •

ومثالها سالبة لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص •

وقد عرفت فيما سبق أن الممكنه العامة هي التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة • فاذا قيدت كذلك بسلب الضرورة عن الجانب الموافق للنسبة فيكون الحكم حينئذ بسلب الضرورة عن الجانبين معا فتسمى بالممكنه الخاصة ، ويتضح ذلك فيما مثلنا لها سابقا موجبة وسالبه والمعنى فى الموجبه والسالبه أن ثبوت الكتابه للانسان وسلبها عنه ليس ضروريا فيكون الحكم فيها بلاضرورة الجانبين أى السلبوالايجاب•

وسواء كانت موجبه أو سالبة فهى مركبه من ممكنتين عامتين احداهما موجبه والأخرى سالبه • لأن قولك مثلا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فى قوة أن يقال كل انسان كاتب بالامكان العام وأن يقال لاشىء من الانسان بكاتب بالامكان العام • وكذا يقال فى مثال السالبة • وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنها مركبه لفظا بل المراد أنها فى قوة قضيتين •

أما وجه تسميتها ممكنه فلان كيفية نسبتها الامكان كما مر فى الممكنه العامه •

وأما وجه تسميتها خاصة فلاشتمالها على الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الطرفين ، وانما سمى لذلك لانه هو المستعمل عند الخاصة من الحكماء •

هذه هى المركبات السبع من الموجهات وقد أتممنا بها بحث الموجهات بعد عرضنا ودراستنا لبسائطها من قبل •

وأنت لايغيب عن ذكرك ماقلناه فى أن معنى المركبات من الموجهات هو ما كان مشتمل على الايجاب والسلب معا ونذكرك بهذا الآن لنوضح لك علته •

فأنت تعرف أن هذه القضايا السبع المركبات انما هى بعينها البسائط مقيـدة باللادوام واللاضرورة ، واللادوام اشـارة الى مطلقه عامـة واللاضرورة اشارة الى ممكنه عامة ، مخالفتين للقضية المقيدة بهما بحسب الكيف (الايجاب والسلب) موافقتين لهما بحسب الكم (الكلية والجزئية) واذن فتكون القضـايا المقيدة بهما مركبات لاشتمال معناها على ايجاب وسلب • والله أعلم •

القضية الشرطيـــة

تقدم لك تعريف القضية الشرطية من أنها هى ما كان الحكم فيها بالربط بين طرفيها أو بعدمه ، وأن هذا الربط ان كان على جهة المصاحبة فهى المتصلة ، وان كان على جهة العناد بمعنى أن كلا من الطرفين لاينفك عن معاندة الآخر فهى المنفصلة •

مثال المتصلة ان اجتهدت نجحت ، فالربط بين طرفيها كما ترى على وجه المصـــاحبة بمعنى أن كلا منهما مصاحب وملازم للآخر ، فالنجاح مصاحب للاجتهاد •

ومثال المنفصلة اما أن ينجح الطالب آخر العام أو يخفق ، فالربط هنا بين طرفيها بمعنى أن كلا منهما معاند للآخر باستمرار ، فلا يجوز الاكتفاء بالقول اما أن ينجح الطالب بل من الضرورى ذكر الطرف الآخر •

أجزاء الشرطية

وللقضية الشرطية جزءان هما المقدم والتالى ، فالمقدم هو الطرف الذى يجب أن يذكر أولا فى المتصلة ، ورتبته التقديم وان أخر فى الذكر، والتالى فهو الطرف الذى يجب أن يذكر آخرا فى المتصلة ، ورتبته التأخير وان قدم فى اللفظ •

وانما كان هذا الترتيب فى المتصلة واجبا لان المقدم ملزوم ورتبته التقدم والتالى لازم واللازم متأخر عن الملزوم ، ولايجب هذا الترتيب فى الأظهر بين طرف المنفصلة ، بل المذكور أولا منهما بلا تعيين هو المقدم ، والمذكور ثانيا هو التالى •

وقيل ينظر في هذا الى قصد المتكلم ، فلو قلت في مثالنا السابق نجاحك محقق ان اجتهدت ، فالتالى هنا وان تقدم الا أن رتبته التأخير كما علمت •

اقسام الشرطية

وتنقسم الشرطية الى متصلة ومنفصلة •

فالمتصلة : هى ماحكم فيها بصدق قضية أو بعدمه على تقدير صدق قضية أخرى ، ونعنى بالقضية الأولى في التعريف التالى ، وبالثانية • المقدم • وصدق القضية مطابقتها للواقع •

وتنقسم المتصلة الى لزومية واتفاقية • فاللزومية هى ماكان الربط والتلازم بين طرفيها لعلاقة ، والعلاقة اما السببيه أو التضايف •

والسببية تتحقق اما بكون المقدم سببا للتالى كقولك مثلا كلما كان هذا جسما كان متحيزا ، وأما بكون التالى سببا للمقدم اذا صليت كنت مؤمنا ، أو يكون شيء آخر سببا لكل من المقدم والتالى نحو قولك كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيئا ، فالسبب فيهما معا طلوع الشمس• والتضايف هو كون الشيئين بحيث لا يتعقل أحدهما بدون الآخر ، نحو قولك : كلما كان محمد أبا لعلى فعلى ابنه • فلا تتعقل أبوة بدون بنوة ولا عكس •

وأما الاتفاقية ، فهى ما كان الربط بين طرفيها لغير علاقة وانما لمجرد الاتفاق والمصادفة • مثالها ان كنت عالما فأنا فنان • فلا علاقة بين كون هذا عالما وكون الآخر فنان وانما هو لمجرد الاتفاق والمصادفة ، أعنى أنه لا يستلزم أحد الطرفين الآخر عقلا •

أما الشرطية المنفصلة فتعرف بأنها ماحكم فيها بالتنافى بين طرفيها — في الموجبه — أو بعدم التنافى — في السالبه — صدقا وكذبا •

وانما سميت منفصلة لاشتمالها على أداة العناد وهى اما ونحوها ، أو هو مجرد اصطلاح ، مقابلة لها بالمتصلة •

اقســام المنفصلة

وتنقسم المنفصلة باعتبار الجمع بين طرفيها وعدمه الى :

أولا : مانعة جمع وهى ما كان التنافى بين طرفيها أو عدمه فى الصدق بمعنى أنهما لا يجتمعان فى شىء واحـد ويجوز ارتفاعهما أو ارتفـاع أحدهما ، وهى تتركب من الشىء والأخص من نقيضه ، مثالها هذا الشىء اما أن يكون انسانا أو جمادا ، فالانسانية والجمادية لا يجتمعان فى هذا الشىء وقد يرتفعان أو يرتفع احدهما •

ثانيا : مانعه خلو وهى ما كان التنافى أو عدمه بين طرفيها فى الكذب بمعنى أن ارتفاعهما غير ممكن مع جواز اجتماعهما وهى تتركب من الشىء والأعم من نقيضه ، مثالها اما ان يكون محمد فى البحر أو لا يغرق ، فارتفاع طرفيها حينئذ أى خلو محمد من كونه فى البحر أو من كونه لا يغرق معا لايجوز ، وان جاز اجتماعهما بأن يكون محمد عائما مثلا •

ثالثا : مانعة الجمع والخلو وتسـمى الحقيقية • ولما كان التنافى أو عدمه بين طرفيها فى الصدق والـكذب بمعنى أنهما لا يجتمعان معا ولا يرتفعان ، مثالها هذا الجسم اما أبيض أو غير أبيض ، وتتركب من الشىء ونقيضه كما فى هذا المثال ، أو المساوى لنقيضه نحو قولك الجسم اما ساكن أو متحرك ، فاجتماع طرفيها كالبياض وعدمه ، والحركه والسكون، فى الشىء الواحد أو الجسم الواحد غير ممكن وكذا ارتفاعها •

وتنقسـم المنفصلة كذلك الى عنادية واتفاقية • فالعنادية هى ماكان التنافى بين طرفيها لموجب ، والموجب كالتناقض والتضـاد ونحوهما ، وتنطبق عليها الأمثلة السابقة •

والاتفاقية هى ما كان التناف بين طرفيها لغير موجب وانما كان لمجرد الاتفـاق والمصادفة فى الوجود • مثالها اما أن يكون محمد أزهريا أو شاعرا ، فأزهرية محمد لاتنافى أن يكون شاعرا ، بل اتفق صدق أحـد الأمرين وكذب الآخر •

اقسام الشرطية من حيث أوضاع المقدم

تنقسم الشرطية مطلقا من حيث الأحوال والازمنة التى يتحقق فيها المقـدم الى أربـعة أقسام : وهى الـكلية ـ والجزئية ـ والمهملة ـ والشخصية •

فالمتصلة الكلية : هى ما كان الاتصال بين طرفيها أو نفيه فى جميع الأحوال والأزمان التى يتحقق فيها المقدم • مثالها موجبه : كلما كان هذا انسانا كان حيوانا • فالارتباط هنا بين الحيوانية والانسانية فى جميع الأحوال والأزمان • ومثالها سالبة ليس ألبتة إذا كان هـذا فرسا كان انسانا • فنفى التلازم والارتباط بين الطرفين هنا فى كل حال وزمان ، وسور الموجبه الكلية المتصلة : كلما ـ ومهما ـ ومتى ـ وأيان ـ وحيثما وسور السالبه الكلية ليس ألبتة •

والمتصلة الجزئية : ـ هى ما كان الاتصال أو نفيه بين طرفيها فى بعض الأحوال والأزمان غير المعينة • مثالها موجبة قد يكون اذا كان هذا نباتا كان شجرا ، ومثالها سـالبه قد لايكون اذا كان هـذا مصريا كان أزهريا ، فقد سلب الاتصال والتلازم فى هذا المثال بين المصرى والأزهرى فى حال تعلمه بالازهر مثلا • وسور المتصلة الموجبة المجزئية قد يكون • وسورها سالبة قد لايكون ، وليس كلما ، وليس مهما • الخ •

والمتصلة المهملة : ـ هى ما كان الاتصال أو نفيه بين طرفيها من غير ذكر مايدل على تعميم الأوضاع أو بعضها • مثالها موجبه ، ان كان

هذا تفاحا كان فاكهة ومثالها سالبة ليس ان كان هذا مجتهدا كان فاشلا •
واطلاق لفظ ان ، واذا ولو ، هو علامة كون القضية مهملة •

والمتصلة الشخصية : — هى ماكان الاتصال أو نفيه بين طرفيها خاصا بوضع معين • مثالها موجبه : ان جئتنى مع صديقى اكرمتك •
ومثالها سالبه ليس ان جئتنى مع صديقى أهنتك • فالاتباط والتلازم هنا بين الاكرام وعدمه فى حالة المجىء مع الصديق أو عدمه •

وتنقسم المنفصلة كذلك بالاعتبار السابق الى نفس الأقسام الأربعة:
فالمنفصلة الكلية : هى ما كان التناف أو عدمه فى جميع الأوضاع التى يتحقق فيها المقدم بواسطة السور مثالها موجبة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا ، ومثالها سالبة ليس البتة اما أن يكون محمد انسانا أو شاعرا • فالتناف أو عدمه بين الطرفين فى المثالين ثابت فى جميع الأحوال والأزمان • وسورها موجبة دائما ، ونحوه وسالبة ليس البتة •

والمنفصلة الجزئيـة : هى ما كان التناف بين طرفيها حاصلا فى بعض الأوضاع غير المعينة • مثالها موجبة قد يكون اما أن يكون هذا الشىء جماذا أو نباتا فالتناف ثابت فى بعض الأوضاع غير المعينة وهو غير النامى•
ومثالها سالبة قد لا يكون اما أن يكون هذا الشىء فرسا أو حيوانا فعدم التناف بين الطرفين ثابت فى بعض الأوضاع غير المعينة وهو كون الحيوان صاهلا • وسورها موجبة قد يكون ، وسالبة قد لا يكون ، وليس دائما ، وليس أبدا •

والمنفصـلة المهملة : هى ما كان التناف بين طرفيهـا ثابتا مع اهمال ما يبين جميع الأوضـاع أو بعضها ، مثالها موجبـة اما أن يكون محمد عالما أو جاهلا ، وثالها سالبـة : ليس اما أن يكون الحيوان حساسا أو مريدا • وعلامة كونها مهملة هنا أيضـا اطلاق لفظ اما ، أو تارة ، أو طورا •

والمنفصلة الشخصية : هى ما كان التنافى بين طرفيها متحققا فى بعض الأوضاع المعينة ، مثالها موجبة ، على اما أن يكون — الآن — طائعا أو عاصيا ، ومثالها سلبة ليس اما أن يكون هذا الشىء الآن أبيض أو أسود • ولا سور للشخصية مطلقا •

فعلم مما سبق اذن انقسام كل من المتصلة والمنفصلة الشرطيتين الى كلية وجزئية ومهملة وشخصية ، واعتبـــار الأوضاع والأحوال بدلا من الأفراد المعتبرة فى الحملية • غير أن الحكم فى الحملية واقع على الافراد وليس واقعا على الأوضاع فى الشرطية الا من حيث مصاحبة جميعها أو بعضها للمقدم •

هذا وتسمية السوالب فى الشرطية بالمتصلة أو المنفصلة اما لشبهها بالموجبـــة من حيث وجود أداة الشرط وتركيب الطرفين ، أو هو مجرد اصطلاح والا فالسوالب قاطعة للاتصال أو نفيه • ونود أن ننبه هنا الى أنه نظرا الى أن الكلام عن القضايا وتقسيمها ليس من منهج طلبة الفرقة الثانية فاننا توخينا فى عرضـــه الايجاز بقدر ما يهيأ ذهن الدارس الى تذكرها ، ولم ندع الحديث عنها كلية لأهميتها بالنسبة الى منهج الدراسة لهذا الصنف من الطلبة خاصة وأنه منحصر فى أحكام القضايا ، وما يستتبعه من القياس وأحكامه • ومن أجل ذلك تغاضينا عن بعض التفصيلات التى لا أهمية لها عند حديثنا عن القضايا وأقسامها واكتفينا بالمهم مما له مدخل فى منهجنا هذا العام •

أحكم القضايا

التناقض

فرغنا فيما سبق من الكلام عن القضايا من حيث تعريفها وبيان أقسامها ، والآن نأتي الى بيان أحكامها ، ولنبدأ منها ببيان التناقض ، وانما قدم على غيره من سائر الأحكام لتوقفها عليه ، وذلك لأن أدلة عكوس القضايا وغيره انما تتوقف على أخذ النقيض كما سيأتى بيانه •

والتناقض من المباحث الهامة فى هذا الفن • ولعل مما تظهر فيه أهميته من القضايا أنه قد يتوقف اثبات المطلوب على ابطال نقيضه • فاذا بطل أحدهما ثبت الآخر وبالعكس ، لأن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا •

وطبقا لمنهج البحث فى هذه المسائل نبدأ ببيان تعريف التناقض :

وقد عرفه المناطقة بأنه اختلاف قضيتين فى الايجاب والسلب ، بحيث يلزم منه لذاته أن تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة • هذا هو تعريف التناقض •

خذ مثالا توضيحيا لهذا التعريف : لو قلت (محمد فاهم — محمد ليس بفاهم) فان هاتين القضيتين مختلفتان ، فى الايجاب والسلب كما ترى ، فالأولى موجبة والأخرى سالبة •

وهذا الاختلاف بينهما يقتضى لذاته أن تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة •

شرح التعريف

قالوا هو اختلاف قضيتين • الخ • وأقول اختلاف جنس فى التعريف يندرج تحته أنواع شتى من الاختلافات •

فمن اختلاف بين قضيتين الى اختلاف ثان بين قضية ومفرد كما اذا قلت (عمرو كاتب — وعمرو ......) فقط دون أن تلاحظ اسناد أى شيء اليه .

الى اختلاف ثالث بين مفردين ، كما اذا قلت (عمرو لا عمرو) فهذا اختلاف بين مفردين ، وهو وان اعتبره بعض المناطقة محققا للتناقض ، إلا أنه ليس مرادا هنا ، فيكون خارجا عن اصطلاح جمهرتهم الذى لم يعتبروا فيه الا الاختلاف الواقع بين قضيتين ، وهو ما أفاده قول الملوى فى كبيره .

وهناك اختلاف أيضا بين مركبين انشائيين (كقم ، ولا تقم) مثلا . الى غير ذلك من أنواع الاختلاف التى تندرج تحت قولهم — اختلاف — الذى جعلناه لذلك جنسا فى التعريف .

واضافة قضيتين الى اختلاف — فصل يخرج ما عدا الاختلاف الواقع بين قضيتين من أنواع الاختلاف التى أشرنا لك الى طرف منها .

فى الايجاب والسلب — فصل ثان يخرج اختلاف القضيتين فى سواهما . كاختلافهما مثلا بأن تكون احداهما شرطية والأخرى حملية . كقولك (ان ذاكر محمد نجح فى الامتحان — محمد مذاكر) أو احداهما معدولة والأخرى محصلة وذلك كقولك (محمد هو ليس بفاهم — محمد ليس هو بفاهم) الى غير ذلك مما ليس اختلافا بالكيف .

بحيث يلزم منه لذاته — أى لذات الاختلاف — أن تكون احدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة . فصل ثالث يخرج به اختلاف بين قضيتين بالايجاب والسلب ، دون أن يلزم منه ذلك مطلقا ، كما فى قولك مثلا (زيد ساكن — زيد ليس بمتحرك) .

وكما فى الكليتين والجزئيتين المختلفتين فى الايجاب والسلب حيث يكون الموضوع فيهما أعم من المحمول . كأن تقول فى الكليتين مثلا (كل

حيوان إنسان — ايجابا — ولا شيء من الحيوان بانسان — سلبا —) •
فأنت ترى هنا أن هاتين الكليتين كاذبتان رغم اختلافهما ايجابا وسلبا •

وكأن تقول فى الجزئيتين : (بعض الحيوان انسان — ايجابا — وبعض الحيوان ليس بانسان — سلبا —) وأنت ترى هنا كذلك أن الجزئيتين مع اختلافهما فى الايجاب والسلب هما صادقتان •

ويعنى ذلك أن كل اختلاف بين قضيتين فى الايجاب والسلب لا يلزم منه ما سبق من صدق احدى القضيتين وكذب الأخرى •

أقول كل اختلاف من هذا النوع لا يتحقق معه التناقض بين القضيتين المختلفتين •

وكما خرج من التعريف الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك ، يخرج كذلك الاختلاف الذى يلزم منه ذلك — أعنى صدق قضية وكذب الأخرى •

لكن لا لذات الاختلاف وصورته ، وانما قد يكون بواسطة أن ايجاب احدى القضيتين فى قوة ايجاب الأخرى ، وسلب احداهما فى قوة سلب الأخرى •

وذلك يتأتى فى ايجاب قضية وسلب لازمها المساوى •

وذلك فى نحو قولك (زيد انسان — وزيد ليس بناطق) فأنت ترى أن القضية — زيد انسان — وهى موجبة • فى قوة القضية — زيد ناطق — وهى موجبة مثلها • والقضية — زيد ليس بانسان — وهى سالبة فى قوة القضية — زيد ليس بناطق ، وهى سالبة مثلها •

فالاختلاف هنا لم يقتض لذاته صدق قضية وكذب الأخرى ، وانما اقتضى ذلك بما عرفت من الواسطة •

ومثل هذا الاختلاف الخارج عن التعريف ، ذلك الاختلاف الذى لزم منه كون احدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة • لكن لا لذات الاختلاف

أو صورته أيضا ، وانما لخصوص المادة • وربما عبر عنه بعض المناطقة بأنه اتفاقى •

مثـال ذلك (كل انسان حيوان — لا شىء من الانسـان بحيوان) فهاتان الكليتان مختلفتان فى الايجاب والسلب ، وأنت ترى أن احداهما صادقة والأخرى كاذبة • ومع ذلك نقول انهما ليسـتا من باب التناقض كما تبين لك لأنهما خارجتان عن التعريف •

ومثلهمـا الجزئيتان فى قولك (بعض الانسـان حيوان — وبعض الانسان ليس بحيوان) •

واذن فصـدق احدى الكليتين والجزئيتين وكذب الأخرى ، ليس لذات الاختلاف أو صورته ، وانما لخصوص المادة حيث كان المحمول أعم من الموضوع كما رأيت •

والا لما كذبت الكليتان وصدقت الجزئيتان اللتان سبق لك تبيانهما حيث كان الموضوع فيهما أعم من المحمول • وهذا دليل على أن ذلك انما كان من باب الاتفاق أو خصوص المادة • وهكذا يسـلم تعريف التناقض على هذا النحو •

شروط التناقض

واذا كان لابد من الاختـلاف بين القضيتين المتناقضتين على نحو ما مر ، فان ذلك يفضى بنـا الى ضرورة بيان شروط التناقض • وشروط التناقض منها ما هو عام بين سائر القضايا المعتبرة هنا ، أعنى أقسـام القضايا من حيث كونها مصورة وغير مصـورة • وكذلك من حيث كونها موجهة وغير موجهة •

والقضيتان المتناقضتان اما مخصـوصتان أو شخصيتان وهما بمعنى واحد ، واما محصورتان أو مصورتان وهما بمعنى واحد أيضا •

والمحصورتان الكلية والجزئية : فان كانتا شخصيتين أو مخصوصتين فلابد مع اختلافهما فى الكيف على نحو ما مر ، من اتحادهما فى ثمانية أمور • لابد من اتحادهما حتى يتحقق بينهما التناقض فى الموضوع ، فلو لم تتحدا فيه لم تتناقضا :

— فانك تقول مثلا : محمد فاهم فاذا غيرت الموضوع وقلت على ليس بفاهم أو قلت مثـالا آخر زيد عالم — عمرو ليس بعـالم لم يقع التناقض بين هاتين القضيتين لعدم اتحاد الموضوع فيهما •

— وكذلك لا يقع التناقض اذا اختلفت القضيتان فى المحمول كأن تقول محمد فاهم ومحمد ليس بقائم — مثـال آخر زيد كاتب — وزيد ليس بشاعر •

— وكذلك الأمر حين تختلف القضيتان مثلا فى الشرط مثاله أن تقول فى حالة الايجاب : النجاح حليفك فى الامتحان اذا أنت قد ذاكرت — وفى حالة السـلب النجاح ليس حليفك فى الامتحان اذا أنت أهملت • أو • الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض — الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود ، فلا تناقض هنا لاختلاف الشرط •

— وكذلك لا يقع التناقض بين القضيتين اذا اختلفتا فى الزمان مثاله أن تقول على نائم تقصد ليلا — على ليس بنائم تقصد نهارا ، أو تقول عمرو صائم اليوم — عمرو ليس بصائم أمس •

— وكذلك اختـلاف القضيتين فى المكان كأن تقول ابراهيم جالس تقصد فى الدار مثلا — ابراهيم ليس بجالس تقصد فى السوق • أو تقول • زيد مصلى فى المسجد — زيد ليس مصلى فى البيت • فامتنع التناقض هنا لاخلاف المكان •

— ولا تتناقض القضيتان أيضا اذا اختلفتا فى الاضافة كقولك محمد

أب لعمرو — محمد ليس أبا لبكر • أو قولك حاتم ابن لحسن — حاتم ليس ابنا لعلى •

— كذلك لو اختلفت النسبة أى نسبة المحمول الى الموضوع بالقوة والفعل فلو قلت مثــلا الدواء فى الزجاجة مزيل للألم تقصد بالقوة — والدواء فى الزجاجة ليس بمزيل للألم تقصد بالفعل • أو قلت الخمر فى الدن مسكر أى بالقوة — الخمــر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل • فلا تناقض بين القضيتين أيضا •

— وكذلك الأمر بالنسبة للقضيتين اذا اختلفتا بالكل والجزء كما يقال الزنجى أسود تقصــد بعض الزنجى — الزنجى ليس بأسود تقصد كل الزنجى • أو يقال اليوم بارد أى بعضه — اليوم ليس ببارد أى كله •

وهكذا يتبين أن القضيتين المختلفتين فى الكيف لابد حتى يقع بينهما التنــاقض أن يتحدا فى هذه الأمور الثمانيــة • هــذا كما قلنا اذا كانتا شخصيتين وهو مذهب القدماء ، وأما المتأخرون فقد ذهبوا الى أنه انما يكفى الاتحاد فى الموضوع والمحمول ، أما بقية الاتحادات فمندرجة فيهما ، فالاتحاد فى الشرط والجزء والكل مندرج فى اتحاد الموضــوع ، واتحاد الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرج فى اتحاد المحمول ، وذلك ظاهر عند المتأمل •

وعند المحققين أن المعتبر فى تحقق التناقض اتحاد النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسـلب على شىء واحد ، فان اتحادها يسـتلزم الاتحادات الثمانية ، وعدم اتحاد شىء من الاتحادات يستلزم اختلاف النسبة ، والا فلا حصر فيما ذكروه لارتفاع التناقض •

— فهناك اختلاف الآلة نحو زيد كاتب أى بالقلم الواسطى — زيد ليس بكاتب أى بالقلم التركى •

— والعلة نحو النجار عامل أى للسلطان — النجار ليس بعامل أى لغيره •

— والمفعول به نحو زيد ضارب أى عمرا — زيد ليس بضارب أى بكرا •

— والتمييز نحو عندى عشرون أى درهما — ليس عندى عشرون أى دينارا •

الى غير ذلك •

— أما اذا كانتا من المحصورات أعنى من القضايا الكلية أو الجزئية ، والمهملة هنا فى قوة الجزئية ، فهناك شرط آخر يضاف الى الشروط الثمانية لابد من تحققـــه فى القضيتين المحصورتين وهو اختـــلاف القضيتين المحصورتين بالكم أى بالكلية والجزئية ، ولأن المهملة فى قوة الجزئية كما ذكرت ، فان نقيضها كليـــة مختلفة معها فى الكيف ، اذ لو لم تختـــلف القضيتان المحصورتان بالكم لما تناقضتا ، وقد مر بك كذب الكليتين وصدق الجزئيتين المختلفتين بالكيف فى كل مادة يكون الموضـــوع فيها أعم من المحمول •

الكلية : فاذا كانت موجبة كلية حملية فنقيضها سالبة جزئية نحو كل ذهب معدن فنقيضها بعض الذهب ليس بمعدن •

واذا كانت شرطية نحو كلما كان هذا عنبا كان فاكهة — فنقيضها ليس كلما كان هذا عنبا كان فاكهة •

واذا كانت سالبة كلية فنقيضها موجبة جزئية مثالها حملية : لاشىء من الانسان بحجر — نقيضه بعض الانسان حجر • ومثالها شرطية : ليس البته اذا كان هذا الانسان كان حجرا — نقيضها قد يكون اذا كان هـــذا انسانا كان حجرا •

الجزئية : يلاحظ من أمثلة الكلية المتقدمة أن السالبة الجـزئية وقعت نقيضا للموجبة الكلية • وان الموجبة الجزئية وقعت نقيضا للسالبة الكلية •

والأمثلة للحملية والشرطية الجزئيتين واضحـة فى الكلية السابقة ، والشرطية المنفصلة كالمتصلة فى جميع ماذكر •

أما المهملة فيرى بعض المنـاطقة أن نقيضها يكون بتبـديل الكيف ، فالموجبة نحو الجسم متحيز ــ نقيضها الجسـم ليس بمتحيز • والسالبة المعدن ليس بنام ــ نقيضها المعدن نام • والصحيح ان نقيض المهملة كلية تخالفها فى الكيف لانها فى قوة الجزئية كما سبق • وعليه فنقيض الجسم متحيز ــ كلية تخالفها كيفا ، وهى لا شىء من الجسم بمتحيز ، لان الموجبة الجزئية نقيضها سالبة كلية •

ونقيض المعدن ليس بنام ــ كلية تخالفها كيفا أيضا وهى كل معـدن نام • لان السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية • هذا فى الحمليات •

ولم يكن نقيض المهملة كنفسها لجواز صدقهما نحو الحيوان انسان ــ الحيوان ليس بانسان • ولا تناقض بين صادقين •

ومثـاله من الشرطيات اذا حضر على أكرمته ــ نقيضها ليس البتة اذا حضر على اكرمته •

هذا كله حيث لم تكن القضيتان من الموجهات •

فأما اذا كانتا موجهتين ــ سواء كانتا مخصوصتين أو محصورتين ــ فلابد من شرط آخر وهو اختلاف الجهة • اذ لو اتحدت الجهة لم يقع بينهما التناقض •

يدلك على هذا كذب الضروريتين وصدق الممكنتين فى مادة الامكان •

مثال الضروريتين : كل انسان كاتب بالضرورة ــ ليس كل انسـان كاتبا بالضرورة •

وأنت تراهما كاذبتين • لان ايجاب الكتابة لشيء من أفراد الانسان ليس بضرورة ، ولا سلبها عنه •

ومثال الممكنتين الصادقتين كما قلت ، كل انسان كاتب بالامكان — ليس كل انسان كاتبا بالامكان •

وتستطيع ان تدرك بسهولة صدق هاتين القضيتين اذ ان اثبات الكتابة لأى فرد من أفراد الانسان أو سلبها عنه هو شيء فى الامكان • وهكذا يتضح مما سبق انه متى تحققت هذه الشروط بين القضتين فانهما لابد متناقضتان والله أعلم •

تناقض الموجهات

القضايا غير الموجهة يمكنك أن تقف على بيان كيفية التناقض بينها بمجرد حصولك على قضيتين مختلفتين كما وكيفا •

ولكن الأمر مختلف بالنسبة للقضايا الموجهة ، فلا يكفى أن تختلف القضيتان كما وكيفا وجهة لتعدد الجهات وتكثرها • فليس من اليسر والحالة هذه معرفة أى هذه الجهات مناقضة للأخرى ، الا بعد تأمل والمام دقيق باحكام الموجهات بسائطها ومركباتها •

ولهذا أخذ المناطقة تيسيرا للأمر يحصرون الموجهات بسائطها ومركباتها كما يحصرون نقائضها • فقرروا أن نقيض الضرورية : الممكنة العامة وعللوا ذلك بان اثبات الضرورة فى جانب الايجاب ، وهو مفهوم الضرورية الموجبة ، يناقضه سلب الضرورة عن جانب الايجاب ، وهو مفهوم الممكنة العامة السالبة •

وكذا اثبات الضرورة فى جانب السلب وهو مفهوم الضرورية السالبة •

يناقضه سلب الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الممكنة •

وفى وسعك أن تمثل للضرورية بأمثلة كثيرة منها أن تقول : بالضرورة كل انسان حيوان — مثال آخر بالضرورة كل ورد نبات •

ولو أردت تطبيق ما سبق على أحد المثالين ولو اخترت مثلا المثال الثانى كل ورد نبات ، لوجدت هنا أن الحكم فى هذه القضية انما هو بضرورة ثبوت المحمول — وهو النباتية — للموضوع — وهو الورد — ولو مثلثث لها سالبة وقلت : بالضرورة لا شىء من الورد بنبات — لوجدت أن الحكم فيها انما هو بضرورة نفى المحمول عن الموضوع •

ولو تأملت معنى الضرورية الموجبة وفهمت انه ينتهى الى أن الضرورة قاضية بثبوت النباتية لجميع أفراد الورد وهو الموضوع ، لما استطعت أن تجد نقيضا لهذه القضية التى مفهومها بهذه المثابة الا أن تسلب الضرورة هذه ، عن ايجاب المحمول لجميع أفراد الموضوع ، ولست بواجد ذلك متحققا الا فى مفهوم الممكنه العامة ، وكيفية ذلك ان تأتى بها هنا سالبة جزئية حتى تناقض الضرورية ، الموجبة الكلية — فتقول فى نقيض القضية — بالضرورة كل ورد نبات — بعض الورد ليس بنبات بالامكان العام • وأنت تعلم أن الممكنه العامة تسلب الضرورة عن الجانب المخالف •

فهنا حكم تشتمل عليه الممكنه وهو سلب المحمول عن الموضوع •

واذا فهناك أيضا حكم مخالف وهو الذى أشرنا اليه ، وهو بالطبع ايجاب المحمول للموضوع أو لجميع أفراد الموضوع • فلو تصورت أن الممكنه العامة قد سلبت الضرورة عن هذا الجانب المخالف ، وهو هنا كما ذكرنا ايجاب المحمول لجميع أفراد الموضوع •

وتصورت أن المعنى ينتهى الى انه لا ضرورة لثبوت النباتية لبعض أفراد الموضوع ، لتصورت كيف تناقضت الموجبة الضرورية الكلية — وهى بالضرورة كل ورد نبات — والممكنه السالبة الجزئية • وهى بعض الورد ليس بنبات بالامكان العام — ويمكنك أن تتصور هذا أيضا اذا عكست بين القضيتين فى الكيف •

والدائمة تناقضها المطلقة العامة :

اذ ان مفهوم الدائمة هو الايجاب فى جميع الأوقات انما يناقضه السلب فى بعض الأوقات ، والسلب فى جميع الأوقات الذى هو مفهوم الدائمة السالبة يناقضه الايجاب فى بعض الأوقات وهو مفهوم المطلقة الموجبة •

وفى وسعك أن تمثل للدائمة مثلا بقولك كل انسان حيــوان دائما •
وأنت قد عرفت ان الدائمة هى ما كان الحــكم فيهــا بدوام النسبة سلبا وايجابا • وهو ما عنينا بالايجاب فى كل الأوقات ، وعلى هــذا فان نقيض هذا المفهوم كان السلب فى بعض الأوقات الذى تضمنه قولك ــ ليس بعض الانسان بحيوان بالاطلاق العام ــ وهو مثال المطلقة العامة السالبة التى ناقضت الدائمة الموجبة كما رأيت •

ويمكنك اذا قلبت الأمر بينهما ايجابا وسلبا أن تتصور هذا المعنى •

ونريد أن ننبه هنا الى أن لفظ النقيض المستعمل فى هذا الباب قد يطلق على النقيض الحقيقى كما فى قولهم مثلا : نقيض الضرورية المطلقة ــ الممكنه العامة كما قــد يطلق على اللازم المساوى للنقيض ، كما فى قولهم نقيض الدائمة ــ المطلقة العامة وذلك تلاحظة اذا تذكرت أن دوام الايجاب • وهو مفهوم الدائمة الموجبة ــ انما يناقضه عدم دوام الايجاب الذى يلزمه الثبوت فى بعض الأنقاض •

وكذلك دوام السلب وهو مفهوم الدائمه السالبة كما عرفت ــ انما يناقضه عدم دوام السلب •

أما السلب فى بعض الأوقات الذى هو مفهوم المطلقة السالبة ، فهو لازم له أعنى للنقيض • بل ان بعض المحققين كشارح القسطاس ايذهب الى أن لفظ النقيض فى هــذا الباب لايطلق الا على لازمه المساوى ، واستحسنه السيد •

واذن فقد يستعمل لفظ النقيض فى معناه الحقيقى ، وقد يستعمل فى معناه المجازى ولــكن يجب أن يلاحظ أن استعمال النقيض فى معناه المجازى ــ أعنى اطلاقه على لازمه المساوى ــ انما يكون بعد ملاحظة اتحاد الموضوع واتحاد المحمول • وذلك حتى لا نحكم خطأ بالتناقض

بين زيد انسان — وزيد ليس بناطق • وان كان المحمولان متساويان ، ومنشأ الخطأ هنا كثرة المساويات الذى يفضى الى تعذر حصر النقائض

أما نقيض المشروطة العامة • فهى الحينية المكنة •

ويمكنك ادراك ذلك لو تذكرت من خلال دراستك الماضية أن المشروطة العامة ما كان الحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه مادام الوصف موجودا •

واذن فلا يناقض هذا المفهوم الا امكان ثبوت المحمول للموضوع • أو نفيه عنه فى بعض أوقات الوصف ، أى سلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم — وهو مفهوم الحينية المكنه — وهى قضية بسيطه ولم تذكر مع ذلك فى البسائط المعروفة ، وقد يكون ذلك لقـلة شهرتها ، ولكنهم اضطروا الى ذكرها لنقض بعض البسائط كما رأيت هنا •

ونستطيع أن نمثل لهذا بقولنا فى المشروطة العامة — بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا — أى أن الحكم هنا بضرورة ثبوت تحرك الأصـابع للكاتب فى جميع أوقات وصفه بالكتابة — يناقضها • بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع فى بعض أوقات كونه كاتبا بالامكان •

والضرورة الوصفية بلاشك تناف الامكان الوصفى قياسا على ماقد عرفت فى الضرورية والممكنه ، من أن الضرورة الذاتيـة تناف الامكان الذاتى ، ولذلك قالوا ان نسبه الحينية المكنه الى المشروطة ، هى كنسبه المكنه العامة الى الضرورية •

الوقتية المطلقة نقيضها المكنة الوقتية :

اذ ان الضرورة فى وقت معين ، وهو مفهوم الوقتية المطلقه تناقض سلب الضرورة فى ذلك الوقت وهو مفهوم الممكنة الوقتية ، فنقيض قولنا — بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس —

قولنا ــ بعض القمر ليس بمنخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس بالامكان الوقتى •

وبعبارة أوضح ان الحكم بضرورة النسبة سلبا أو ايجابا فى وقت معين يناقض الحكم بسلب تلك الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فى ذلك الوقت • والأول هو مفهوم الوقتية المطلقة ، والثانى مفهوم الممكنه الوقتية •

والمنتشرة المطلقة تناقض الممكنة الدائمة واذا الحكم بضرورة النسبة سلبا أو ايجابا فى وقت ما هو مفهوم والمنتشرة المطلقــة فى الضرورة عن الجانب المخــالف للحكم فى جميع الأوقات وهو مفهوم الممكنه الدائمه فنقيض قولنا بالضرورة كل انسان متنفس فى وقت ما • هو مثال المنتشرة المطلقه • قولنا بعض الانسان ليس بمتنفس دائما بالامكان الدائمى ، وهو مثال الممكنه الدائمه •

والعرفية العامة تناقض الحينية المطلقة ، اذ أن مفهوم العرفية العامة هو ما كان الحكم فيها بدوام النسبة سلبا أو ايجابا مادام وصف الموضوع موجودا •

وأذن فان نقيض هذا المفهوم هو الحكم بفاعلية النسبة فى بعض أوقات الوصف الذى هو مفهوم الحنية المطلقة •

فنقيض قولنا بالدوام كل من به ذات الجنب يسعل مادام بذات الجنب وهو مثال العرفية العامة •

قولنا بالاطلاق ليس كل من به ذات الجنب يسعل فى أوقات كونه مجنوبا ، ونسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمه •

فكما أن الدوام الذاتى ينافى الامكان الذاتى فان الدوام الوصفى ينافى الامكان الوصفى ، أى ان الايجــاب فى جميع أوقات الذات ينافى

السلب فى بعض أوقاتها ، كذلك الايجاب فى أوقات الوصفى ينافى السلب فى بعض أوقاته .

فالحينية المطلقة من العرفية بمنزلة المطلقة العامة من الدائمة ، واذن فهذه نقائض البسائط وأما النقيض للمركبات فهو عبارة عن المفهوم المردد بين نقيض الجزءين للقضية المركبة . اذ ان القضية المركبة كما عرفت عبارة عن قضيتين .

أولاهما : احدى البسائط ، وثانيهما : مفهوم اللادوام ، وهو كما علمت فى قوة قضية أخرى مختلفة مع الأولى فى الكيف أى الايجاب والسلب ، فذلك المفهوم المردد هو فى الحقيقة منفصلة مانعة خلو . نوضح هذا :

فنقول انه يمكنك أخذ ذلك المفهوم بأن تحل المركبه الى جزأين ثم تأتى بنقيضى الجزأين وتركب منهما منفصلة مانعة خلو .

والمفروض أنك ولازلت ذاكرا ماهى المركبات من الموجهات ، وماهى نقائض البسائط منها وخاصة أن الاجابة على السؤال الثانى لم تمض عليها مدة طويلة فى هذا الدرس .

وبناء على هذا يمكنك أن تقف على نقيض أية قضية مركبة حيث يسهل عليك أن تخرج جزأيها وتأتى بنقيضيهما وتركب منهما منفصلة مانعة الخلو ، أو تحملهما على موضوع يردد بينهما فى حملية شبيهة بالمنفصلة .

ولكن اذا كنت غير ذاكر لحقائق المركبات ونقائض البسائط وتعذر عليك ذلك فاليك نموذجا تستطيع أن تقيس عليه غيره من النماذج .

خذ المشروطة الخاصة مثالا من المركبات : وهى مكونه من مشروطة عامة ومن مطلقة عامة مخالفة لها فى الكيف .

كقولنا ، بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما ، هذا هو مثال المشروطة الخاصة .

وبعد حلها الى مشروطة عامة ومطلقة عامة وهما جزآها نجـد أن نقيض الجزء الأول أعنى المشروطة العامة كما علمت غير بعيد هو الحينية الممكنه ، ونقيض الجزء الثانى أعنى المطلقة العامة هو الدائمة .

ولا يبقى الا أن نركب منهما منفصلة مانعة خلو فنقول (اما ليس بعض الـكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان الحينى ، واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما) ويمكنك أن تحول هذا المثال نفسه الى قضية حملية شبيهة بالمنفصلة وذلك بأن تقـدم الموضوع على حرف العناد ، فتقول بعض الكاتب اما ليس بمتحرك الأصابع بالامكان الحينى — وهو اما متحرك الاصابع دائما .

وقس على هذا غيره من الأمثلة .

ومن هنا يتبين أن تخصيص المفهوم المردد بالمنفصلة مانعة الخلو أمر غير دقيق كما أشار اليه العطار فى حاشية على شرح التهذيب ، بل يجوز كما ذكرت لك أن يكون حملية شبيهة بالمنفصلة . وذلك لان المركبه الكلية جزآها بسيطتان كليتان ، ونقيضاهما بسيطتان جزئيتان فنقيض المركبة حينئذ هو المفهوم المردد بين هاتين الجزئيتين والمتبادر من المفهوم المردد بينهما أما منفصلة مانعة الخلو ، مركبه منهما ، أو حملية مرددة المحمول بينهما وقد مر بك الفرق بينهما والتمثيل لهما .

ثم ان اطـلاق النقيض هنا على المفهوم المردد بين نقيضى جزأى المنفصلة كما مر انما هو باعتبار أنه لازم النقيض المساوى لا باعتبار أنه النقيض الحقيقى وذلك لأنك عرفت أن القضية المركبة انما هى مجموع

قضيتين مختلفتين فى الكيف ، واذن فان نقيضها يكون رفع هذا المجموع ، وليس المفهوم المردد هو رفع هذا المجموع حقيقة •

وانما هو لازمه المساوى ، وهذا المفهوم المردد كما ينبغى أن تعلم هو نقيض المركبة الكلية فقط ، أما ان كانت المركبة جزئية فانه لا يكفى فى نقيضها هذا المفهوم • وانما يجب أن يكون نقيض الجزئية هو أن يردد بين نقيضى الجزأين بالنسبة لكل فرد من أفراد الموضوع ، فتقول فى مثال ذلك كل فرد من أفراد الموضوع لايخلو من أحد النقيضين •

وتوضيح ذلك نأخـذ مثالا للجزئية المركبه كقولنا بعض الجسم حيوان لا دائما •

وهذه الجزئية مفهومها أن الحيوانية وهى المحمول ثابتة لبعض أفراد الموضوع تارة ، مسلوبة عنه تارة أخرى ، وحينئذ فنقيضها أن مفهومها ليس كذلك ، أى أنه ليس بعض الجسـم بحيث تثبت له الحيوانية تارة وتسلب عنه تارة أخرى ، فيكون كل فرد من أفراد الجسم وهو الموضوع اما أن تثبت له الحيوانية دائما أو تسلب عنه دائما — والأمر جد يسير ، فانه اذا لم يكن بعض أفراد الموضوع بحيث يثبت المحمول تارة ويسلب عنـه تارة أخرى كان كل فرد فرد من أفراده اما ان يثبت له المحمول دائما أو ينفى عنه دائما •

هذا وقد قلنا أنه لايكفى فى نقيض المركبه الجزئية المفهوم المردد بين نقيضى جزأى المركبه الكلية ، ذلك لانه فى هذه الحال يجوز أن تكذب الجزئية ، والمفهوم المردد معا •

ولتبيان ذلك نقول يجوز أن يكون المحمول ثابتا لبعض أفراد الموضوع دائما ، كما يجوز أن يكون مسـلوبا عن بعض الأفراد دائما كالحيوان مثلا فأنت تدرك أنه ثابت لبعض أفراد الجسم دائما ، مسلوب عن البعض الآخر دائما •

وفى هذه المادة تـكذب الجزئية اللادائمة كما يكذب معها المفهوم المردد ، وذلك كقولنا مثلا بعض الجسم حيوان لا دائما ، ومفهومها حينئذ كما قد عرفت أن بعض أفراد الجسم هـو بحيث تثبت له الحيوانية تارة وتسلب عنه تارة أخرى وعلى هذا فقد كذبت الجزئية اللادائمة هنا لانه لاشىء من أفراد الموضـوع وهو الجسم هنا كذلك ، وأما كذب المفهوم المردد فانما هو لكذب الموجبه والسالبة الكليتين اللتين يتكون منهما ذلك المفهوم المردد الذى ندعى أنه نقيض المركبة الجزئية •

أما الموجبه الكلية فمثالها كل جسم حيوان دائما وكذبها واضح ، اذ كيف يثبت المحمول لجميع أفراد الموضوع دائما وهو مسـلوب عن بعضها دائما •

وأما السالبة الكلية فمثالها لاشىء من الجسم بحيوان دائما وهى كاذبة أيضا ، اذ ان المحمول ثابت بالفعل لبعض أفراد الموضوع • فكيف نسلبه عن جميع أفراد الموضـوع دائما • واذا كذبت الجزئية والمفهوم المردد صح أنه لايصـلح نقيضا لها ووجب أن نقيضها هو أن يردد بين نقيضى الجزأين لكل واحد من أفراد الموضوع •

فيقال فى المادة المذكورة كل واحد من أفراد الجسم اما حيوان دائما، أو ليس بحيوان دائما • وهذا هو نقيض الجزئية اللادائمة التى نعيد عليك مثالها وهو بعض الجسم حيوان لادائما •

جدول لبيان التناقض فى الحمليات وتوضيح قواعده

القضية	نوعها	نقيضها	نوع النقيض	نوع الاختلاف
محمد قائم	شخصية موجبة	محمد ليس بقائم	شخصية سالبة	إختلاف بالكيف فقط
محمد ليس بقائم	شخصية سالبة	محمد قائم	شخصية موجبة	
كل عنب فاكهة	كلية موجبة	بعض العنب ليس بفاكهة	جزئية سالبة	إختلاف بالكيف والكم
لا شىء من العنب بفاكهة	كلية سالبة	بعض العنب فاكهة	جزئية موجبة	
بعض الفاكهة تفاح	جزئية موجبة	لا شىء من الفاكهة تفاح	كلية سالبة	إختلاف بالكيف والكم حقيقة
بعض الفاكهة ليس بتفاح	جزئية سالبة	كل فاكهة تفاح	كلية موجبة	
الورد نبات	مهملة موجبة	لا شىء من الورد نبات	كلية سالبة	اختلاف بالكيف حقيقة وبالكم قوة لأن المهملة فى قوة الجزئية كما عرفت
الورد ليس بفاكهة	مهملة سالبة	كل ورد فاكهة	كلية موجبة	

وما انطبق من التناقض على الحمليات ينطبق مثله على الشرطيات مع زيادة شرط الاتحاد فى الجنس وهو الانفصال والاتصال ، وفى النوع من كونهما لزوميتين أو اتفاقيتين فى المتصلة ـــ أو عناديتين أو اتفاقيتين فى المنفصلة .

جدول لبيان التناقض في الموجهات خاصة

القضية	نوعها	نقيضها	نوع النقيضة	نوع الاختلاف
ضرورية: بالضرورة كل ذهب معدني بالضرورة لا شيء من الذهب معدني	ضرورية موجبة كلية ضرورية سالبة كلية	بعض الذهب ليس بمعدني بالإمكان العام بعض الذهب معدني بالإمكان العام	ممكنة عامة سالبة جزئية ممكنة عامة موجبة جزئية	اختلاف بالكيف والكم والجهة
دائمة: كل حجر جماد دائما ولا شيء من الحجر بجماد دائما	دائمة موجبة كلية دائمة سالبة كلية	بعض الحجر ليس بجماد بالإطلاق العام بعض الحجر جماد بالإطلاق العام	مطلقة عامة سالبة جزئية مطلقة عامة موجبة جزئية	اختلاف بالكيف والكم والجهة
مشروطة عامة: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع ما دام كاتبا	مشروطة عامة موجبة كلية مشروطة عامة سالبة كلية	بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا بالإمكان بعض الكاتب متحرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا بالإمكان	حينية ممكنة سالبة جزئية حينية ممكنة موجبة جزئية	اختلاف بالكيف والكم والجهة
وقتية مطلقة: بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس	وقتية مطلقة موجبة كلية وقتية مطلقة سالبة كلية	بعض القمر ليس بمنخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس بالإمكان الوقتي بعض القمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس بالإمكان الوقتي	ممكنة وقتية سالبة جزئية ممكنة وقتية موجبة جزئية	اختلاف بالكيف والكم والجهة
منتشرة مطلقة: بالضرورة كل عصفور مغرد بالضرورة لا شيء من العصفور بمغرد	منتشرة مطلقة موجبة كلية منتشرة مطلقة سالبة كلية	بعض العصفور ليس بمغرد بالإمكان الدائمي بعض العصفور مغرد بالإمكان الدائمي	ممكنة دائمة سالبة جزئية ممكنة دائمة موجبة جزئية	اختلاف بالكيف والكم والجهة
عرفية عامة: دائما كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا دائما لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع ما دام كاتبا	عرفية عامة موجبة كلية عرفية عامة سالبة كلية	بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا بالإطلاق بالإطلاق بعض الكاتب متحرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتبا	حينية مطلقة سالبة جزئية حينية مطلقة موجبة جزئية	اختلاف بالكيف والكم والجهة

أسئلة على التناقض

س ١ : عرف التناقض وبين محترزات التعريف وشروط التناقض ؟

س ٢ : بين باختصار نقائض الموجبات الأربع الحمليات مع التمثيل ؟

س ٣ : بين نقائض القضايا الآتية مع التعليل ؟

كل مذاكر دروسه مطمئن — بعض الزهر ورد — النبات نام — قد يكون اذا كان هذا منصوبا كان مفعولا — لا شيء من الانسان بحجر — بعض المال ليس بضائع — كل العاملين مجازون — بعض الناس لا يأكل اللحم — قد لا يكون اذا كان هذا معدنا كان نحاسا — دائما اما أن يكون الجسم متحركا أو ساكنا .

س ٤ : ما الفرق بين نقيض البسائط من الموجهات ونقيض المركبات منها ؟ وبين نقيض المركبه الكلية ونقيض المركبه الجزئية مع التوضيح بالمثال ؟

العكس المستوى

قيل أن الظاهر هو اطلاق هذا اللفظ بالاشتراك على النوعين الذين هما المستوى وعكس النقيض ، ويتخصص كل منهما بالقيد الوصفى فى الأول ، والاضافى فى الثانى •

وقيل أنه ليس بمشترك لفظى لانه لا دليل على وضعه للمعنيين ، بل أن معناه اللغوى ، مطلق قلب • أو مطلق تبديل ، وانما يتحدد معناه أو المعنى الاصطلاحى لكل من النوعين بعـد الاضافة أو الوصف للمعنى اللغوى •

أما لماذا يسمى بالعكس المستوى فذلك لانه طريق مستو واضح لا أمت فيه ولا اعوجاج بخلاف عكس النقيض فانه طريق غـير واضح ، وذلك لانه غير معتبر فى العلوم والانتاجات ، فقد قالوا ان الانتاج عن طريق عكس النقيض لا يسمى قياسا ، أما الانتاج بالعكس المستوى فانه يسمى قياسا وذلك لما فيه من رعاية لطرف القضية ، ففيه استعمال لطرف القضية •

أما عكس النقيض ففيه استعمال لطرف نقيض القضية ، والعكس المستوى يطلق باطلاقين ، فيطلق اطلاقا حقيقيا على المعنى المصدرى الذى هو تبديل طرفى القضية ••• الخ ، كما يطلق بالمجاز على القضية اللازمة القضية الأصل بطريق التبديل • كما يقال عكس الكلية الموجبة جزئية موجبه مثلا ، ويفسر العكس بالمعنى الثانى بأنه أخص قضية ، لازمة للقضية بطريق التبديل موافقه لها فى الكيف والصدق — كقولنا كل ذهب معدن — وعكسها وهى أخص قضية لازمة لها بطريق التبديل — بعض المعدن ذهب •

والكلام فى الغالب جار على استعماله بالمعنى المصدرى وهو كما اشرت لك (تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيف) • وهذا هو تعريف العكس المستوى —

واذن فلنشرح التعريف :

تبديل جنس فى التعريف يشمل التبـديل فى المركب التام وغيره ، وباضافة التبديل الى طرفى القضية : فصل أول خرج به عكس النقيض الموافق لانه تبديل نقيضيهما ، وعكس لنقيض المخالف ، لانه تبديل الأول بنقيض الثانى ، والثانى بعين الأول •

وقد اعترض على قولهم فى التعريف أنه — تبديل طرفى القضية — نجعل التعريف غير دقيق أو غير مانع ، اذ ان تبديل القضية — كل انسان حيوان — بالقضة — بعض الجماد حجر — انما هو على أى حال تبديل لطرفى القضية •

وقد أجيب عن هذا الاعتراض : بأن المقصود بالتبديل هنا — التبديل المعهود أخذا من اضافته الى مابعده كما هو الشأن فى أصل وضع الاضافة اذ ان الاصل فى وضع الاضافة أنها للعهد •

والمراد — بتبديل طرفى القضية — هو جعل الموضوع فى الحملية ، والمقـدم فى الشرطية محمولا وتاليا ، وجعل التالى والمحمول مقـدما وموضوعا • كقولنا فى عكس كل انسان حيوان — بعض الحيوان انسان — وفى العكس — كلما كانت النار موجوده كانت الحرارة موجودة — قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة •

ان قيل لايتأتى تصيير المحمول موضوعا والموضوع محمولا فى نحو زيد قام ، فاذا بدل لم يكن الفعل موضوعا •

ويجاب بأنه يجعل فى محل الفعل ما يصح أن يكون موضوعا كبعض القائم زيد ، ويرتكب هذا الجعل فى عكس قام زيد •

فان قيــل ان المعتبر فى الموضوع جانب الذات وفى المحمول جانب المفهوم والعكس على هذا يجعل المفهوم ذاتا والذات مفهوما •

وأجيب بأن المراد الموضوع والمحمول فى الذكر •

واضافة القضية الى الطرفين ـــ فصل آخر خرج به تبديل طرف غيرها كالمركب الاضافى فى مثل ـــ كتاب بكر • فلو بدل الى بكر كتاب ـــ لايسمى عكسا ، والمفهوم من قولنا طرفى القضية أن يجعل الثانى بتمامه أولا والأول ثانيا فخرج تبديل نحو • الوتد فى الحائط ـــ الى ـــ الحائط فى الوتد ، فليس عكسا ، اذ الحائط ليس هو فى الاصل كل المحمول ، بل المحمول هو الاستقرار فى الحائط ، فعكسه المستقر فى الحائط الوتد • وخرج كذلك بطرفى القضية السورو الجهة ، ودخل فى القضية الحملية والمتصلة • وأما المنفصلة فلا عكس لها كما سيجىء •

مع بقاء الصدق ـــ فصل ثالث ـــ خرج به تبديل الطرفين مع عدم بقاء الصدق كقولنا فى عكس ـــ كل حديد معدن ـــ كل معدن حديد ـــ فلا يسمى هذا عكسا لتخلف الصدق ـــ والمراد من بقاء الصدق أن الأصل اذا كان صادقا لزم أن يكون العكس صادقا ، لان العكس لازم للقضية ، ويلزم من صدق الملزوم صدق اللازم ومن هنا لم يشترط بقاء الكذب ، لانه لايلزم من كذب الملزوم كذب اللازم •

ولهذا لم يلزم من كذب • كل حيوان انسان ـــ كذب عكسها ـــ بعض الانسان حيوان ، اذ انه اذا كان كذب الملزوم بسبب حمل الأخص على جميع أفراد الأعم فانه لا يقتضى كذب اللازم كما فى المثال السابق •

وان كان بسبب مباينة المحمول للموضوع فانه يقتضى كذب اللازم نحو قولك ـــ كل انسان فرس ـــ فلو عكســـناه الى ـــ بعض الفرس انسان ـــ كان كاذبا •

والمراد من بقاء الكيف — الذى هو الايجاب والسلب — ان الأصل اذا كان موجبا كان العكس موجبا ، واذا كان سالبا كان العكس سالبا ، وهو فصل رابع يخرج به تبديل الطرفين مع عدم بقاء الكيف نحو قولك — بعض الانسان حيوان — فاذا قلت فى عكسه — بعض الحيوان ليس بانسان — لم يكن عكسا بالمعنى الاصطلاحى •

وحينئذ تكون قد فرغنا من بيان تعريف العكس المستوى •

والآن ننتقل الى بيان مسائل العكس •

(ا) ولنبدأ بما يجرى منها فى القضية الحملية : —

أولى هذه المسائل :

أن الموجبه سواء كانت كلية أو جزئية فانها لاتنعكس الا جزئية ، اذ لو انعكست الى كلية لاستلزمت المحال ، اذ انه يجوز أن يكون المحمول فى الحملية والتالى فى الشرطية ، أعم من الموضوع والمقدم ، وذلك فى بعض المواد • واذ ذاك فانعكاس الموجبه الى كلية يلزم منه حمل الخاص على جميع أفراد العام فى الحملية ، ومحاليته ظاهرة • اذ حمل الخاص على جميع أفراد العام لا يبقى الخاص خاصا ولا العام عاما • وهو غير ما فرضناه •

وكذلك يلزم من عكس الموجبه الى كلية أن يستلزم الأعم الأخص فى الشرطيات ، ويعنى ذلك أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم ، وذلك أيضا محال ، ولتوضيح ذلك فلا بد من بيانه بمثالين •

أولهما : كل انسان حيوان وهى حملية كلية موجبه ، فلو انعكست هذه القضية الى كلية فقلت مثلا كل حيوان انسان — لرأيت أنه يلزم منه انطباق وحمل الانسان على جميع أفراد الحيوان وهو أعم من الانسان ، وهذا فى الحملية كما رأيت •

أما ثانيهما : فمثال الشرطية كقولك — كلما وجدت النار وجدت الحرارة — فالتالى هنا أعم من المقدم ، اذ الحرارة لاتأتى من النار فقط ، وانما تأتى من غيرها كالشمس مثلا ، فلو انعكست هذه القضية الى كلية كانت هكذا — كلما وجدت الحرارة وجدت النار — لرأيت أن الحرارة وهى الأعم قد استلزمت النار وهى الأخص ، ويعنى ذلك أن يوجد الاخص كالنار فى مثالنا كلما وجد الأعم مثل الحرارة — وقد علمت بطلانه .

وما دامت الموجبة كما رأيت قد انتفى انعكاسها الى كلية ولو فى مادة واحدة ، فانه يلزم أن ينتفى انعكاسها الى كلية فى جميع المواد ، لان معنى عدم انعكاس القضية هو ألا يلزمها العكس بالكلية وذلك انما يثبت بانتفاء العكس ولو فى صورة واحدة — وهذا بخلاف انعكاس القضية .

فان معنى انعكاس القضية أن يلزمها العكس لزوما كليا ، وذلك لايتبين بمجرد صدق العكس مع القضية فى مادة واحدة ، وانما لابد من صدقه بالبرهان فى جميع المواد .

وينبغى أن يعلم أن كلا من المهملة والشخصية الموجبتين تنعكس الى جزئية كذلك .

واذن فمن الممكن القول ان الموجبات الأربع وهى الكلية والجزئية والمهملة والشخصية انما تنعكس جميعها الى جزئية ، سواء كانت حمليه أو شرطية ، واليك أمثلتها :

فمثال الكلية الموجبه — كل حجر جماد — وعكسها جزئية موجبه — بعض الجماد حجر .

ومثال الجزئية الموجبه — بعض الطلاب مجتهدون — وعكسها جزئية موجبه — بعض المجتهدين طلاب .

ومثال المهمله الموجبه — البرتقال فاكهه — وعكسها جزئية موجبه — بعض الفاكهة برتقال ويجوز أن تعكسها الى مهملة فتقول الفاكهه برتقال •

ومثال الشخصية الموجبة — زيد حيوان — عكسها جزئية موجبة — بعض الحيوان زيد •

وينبغى أن تعلم أن كلا من الجزئية والمهملة والشخصية انما تنعكس الى جزئية كما علمت بشرط أن يكون محمول كل منها كليا كما فى الأمثلة السابقة ، فأما أن يكون جزئيا حقيقيا فانها تنعكس حينئذ الى شخصية •

فتقول فى عكس الجزئية التى محمولها جزئى ومثالها — بعض الانسان بكر : بكر انســان وتقول فى عكس المهملة ومثالها — الانسان عمرو : عمرو انسان •

وتقول فى عكس الشخصية ومثالها — على هذا : هذا على •

المسالة الثانية :

هى أن الكلية السالبة لاتنعكس الا كلية سالبة ، اذ لو لم تنعكس كلية سالبة بأن انعكست مثلا الى جزئية موجبة ، فانه يلزم حينئذ سلب الشىء عن نفسه وهو محال ، وتوضيحه أنه اذا صدقت الكلية السالبة فى نحو قولك — لاشىء من الانسان بحجر — وجب أن يصدق — لاشىء من الحجر بانسان — الذى هو عكسها وهو كلية سالبة ، اذ لو لم يصدق هذا العكس صدق نقيضه وهو — بعض الحجر انسان — وهى جزئية موجبه ، اذ العكس هنا كلية سالبة ونقيضها جزئية موجبه ، واذا أخذنا نقيض العكس الذى هو — بعض الحجر انسان — وضممناه الى الأصل بأن يكون صغرى قياس من الشكل الأول ، والاصل كبراه ، فقلنا : بعض الحجر انسان — ولا شىء من الانسان بحجر — لانتج هذا القياس بعض الحجر ليس بحجر — وهى نتيجة متناقضة حيث اشتملت على سلب الشىء عن نفسه أعنى سلب الحجرية عن الحجر وهو محال عقلا •

وقد رأيت أن منشأ هذا المحال انما هو صدق نقيض عكس الكلية السالبة فثبت لك أن عكسها وهو كلية سالبة — حق كما رأيت •

المسالة الثالثة :

هي خاصة بالجزئية السالبة وهى لاتنعكس مطلقا لا الى كلية ولا الى جزئية • وذلك لعدم اضطراد صدق العكس مع القضية ، فان العكس يكذب معها اذا كان بين موضوعها ومحمولها عموم وخصوص مطلق نحو قولك : بعض الحيوان ليس بانسان — فان عكسها كاذب اذ هو — بعض الانسان ليس بحيوان — لانه يصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصدق سلب الاعم عن بعض أفراد الأخص — واذا لم يضطرد الصدق فى العكس مع الجزئية السالبة ولو فى مادة واحدة كما رأيت ، لزم ان لا تنعكس أصلا وان صدقت فى بعض المواد — فان الجزئية السالبة تصدق اذا كان بين موضوعها ومحمولها تباين كلى نحو قولك : بعض الذهب ليس بحديد — فعكسه بعض الحديد ليس بذهب — وهما صادقان •

أو كان بين موضوعها ومحمولها عموم وخصوص وجهى نحو قولك : بعض الانسان ليس بأسود — فعكسه بعض الاسود ليس بانسان ، وهما صادقان كذلك •

ولما لم يضطرد الصدق حيث كان موضوعها أعم من المحمول كما رأيت فى الصورة الأولى فقد انتفى عكسها مطلقا ، لان معنى انعكاس القضية كما علمت أن يلزمها العكس لزوما كليا ، بحيث لا يتخلف فى مادة واحدة •

وأما المهملة السالبة : — فيقال فيها ماقيل فى الجزئية السالبة لانها فى قوتها كما علمت ، فيمكنك أن تقول أيضا قد تصدق المهملة السالبة اذا

كان بين موضوعها ومحمولها تبـاين كلى كما فى قولك ــ البرتقال ليس بتفاح ــ فعكسه ــ التفاح ليس ببرتقال ــ وهما صادقان • أو عموم وخصوص وجهى نحو قولك ــ الانسان ليس بأسود ــ فعكسه ــ الاسود ليس بانسان ــ وهما صادقان أيضا ــ

أما اذا كان بين الموضوع والمحمول عموم وخصوص مطلق نحو قولك ــ الحيوان ليس بانسان ــ فعكسه ــ الانسان ليس بحيوان ــ وهـو كاذب •

واذن فالجزئية والمهملة السالبتان لا تنعكسان مطلقا لعدم اضطراد الصدق فيهما كما رأيت فتخلف الصدق ولو فى مادة واحدة يكفى فى الحكم بعدم الانعكاس أصلا •

بقيت رابعة السوالب : ــ وهى الشخصية السالبة • وهى اما أن يكون محمولها جزئيا ، أو كليا • فان كان جزئيا نحو قولك محمد ليس بعلى ــ فانها تنعكس كنفسها واذن فعكسها على ليس بمحمد •

وأما ان كان محمولها كليا فانها تنعكس كلية نحو ــ ليس محمد بحجر فعكسه اذن ــ لاشىء من الحجر بمحمد ــ

(ب) هذا ، وينبغى التنبيه هنا الى أن احكام العـكس ومسائله المتقدمة التى جرت فى القضايا الحملية انمـا تجرى جميعها فى القضايا الشرطية •

واذا قلنا القضايا الشرطية فانما نعنى المتصلات منها ، أما المنفصلات فلا عكس لها كما سبقت الاشارة اليه ، لان التبديل بين طرفيها تبديل لايغير المعنى كما هو الشأن فيما يراد من العكس • أو لعدم الترتيب الطبيعى بين جزأيها كما هو المفروض فى القضية التى يصح فيها العكس ، واليك توضيح أحكام العكس فى القضايا الشرطيات بالأمثله •

الموجبات الأربع من الشرطيات تنعكس بالمستوى الى جزئية موجبة.

فالكلية الموجبه نحو قولك : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا — فعكسها — قد يكون اذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة •

والجزئية الموجبة نحو قولك : قد يكون اذا وجد العنب وجدت الفاكهة — فعكسها — قد يكون اذا وجدت الفاكهة وجد العنب •

والمهملة الموجبة نحو قولك : اذا كان هذا وردا كان زهرا — فعكسها — قد يكون إذا كان هذا زهرا كان وردا •

والشخصية الموجبه نحو قولك : ان ذاكرت دروسك نجحت فى الامتحان — فعكسها — قد يكون ان نجحت فى الامتحان ذاكرت دروسك•

والسوالب من الشرطيات لا ينعكس منها عكسا مستويا الا اثنتان :

فالسالبة الكلية نحو قولك : ليس ألبتة كلما أخلصت فى عملك حرمت الثواب فعكسها — ليس البتة كلما حرمت الثواب اخلصت فى عملك — اذ أنها تنعكس كنفسها •

والسالبة الشخصية نحو قولك : ليس ان جاملتنى ضقت بك — فعكسها — ليس ألبتة ان ضقت بك جاملتنى • لأنها تنعكس الى كلية •

ولا عكس للجزئية والمهملة السالبتين لعدم اضطراد صدقهما •

واذن فالمنعكسات من القضايا حملية أو شرطية متصلة ست : الموجبات الأربع • والكلية والشخصية السالبتان •

عكس القضـــايا الموجهة

واذا كان مامر من أحكام العكس فى القضايا قد كان باعتبار الكم كما لا يغيب عن فطنتك ، فأننا بصدد بيان بعض أحكام العكس للقضايا باعتبار جهتها — نعنى القضايا الموجهة •

ولنبدأ منها بالموجبات :

وانما بدأنا بها لشرف الايجاب وانحطاط السـلب ، وان كان البعض قد بدأ بالســوالب لأن بعض البيانات فى عكس الموجبــات تتوقف على السلب ، ولأنه ينعكس الى كلى ، والكلى وان كان سالبا أشرف من الجزئى وان كان موجبا •

وعلى أى حال فانا نقرر أن الدائمتين أى الضرورية والدائمة والعامتين أى المشروطة والعرفية انما تنعكس جميعها حينية مطلقة •

والحينية المطلقــة — هى كما عرفت — ماكان الحكم فيها بفعليــة النسبة فى بعض أوقات وصف الموضوع كقولك — كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل وقت كونه مجنوبا ، أو — كل من يأكل يغص بالفعــل وقت كونه آكلا •

ويقول الشيخ الخبيصى معللا الحكم السابق : فاذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات — ويعنى الجهات فى الدائمتين والعامتين وهى بالضرورة أو دائما أو مادام الوصف موجودا يشير الى الجهة المشتركة بين العامتين — وجب أن يصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) • يشير الى الحينية المطلقة • وتحدد لك هــذه الرموز بمثال ، فنقول اذا صــدق كل انســان حيوان بالضرورة أو دائما — وجب أن يصدق بعض الحيوان انســان حين هو حيوان • لانه اذا لم يصدق هذا العكس • وهو الحينية المطلقة — صدق نقيضه • ونقيض الحينية المطلقة كما علمت هى المشروطة العامة وهى هنا

كلية سالبة ، لأن الحينية المطلقة التى هى العكس جزئية موجبة — فنقيضها وهو المشروطة العامة يكون كلية سالبة ومثالها هنا — لا شىء من الحيوان بانسان مادام الحيوان حيوانا — ولو صدقت كما قلنا لافضت الى التناقض المحال — وبيانه — وهو طريق الخلف التى يستعملها المناطقة فى بيان صدق العكس — أقول بيانه اذا ضممناه الى الأصل وجعلنا الأصل كبرى القياس — والمشروطة التى هى نقيض العكس صغراه وقلنا مثلا كل انسان حيوان بالضرورة — ولا شىء من الحيوان بانسان مادام حيوانا فالنتيجة حينئذ هى لاشىء من الانسان بانسان بالضرورة — وهو سلب الشىء عن نفسه وهو تناقض محال نشأ من فرض صدق نقيض العكس .

واذن فالعكس حق لأن نقيضه ثابت البطلان — على نحو ما قررنا . وانما قلنا اذا صدق كل من الدائمتين والعامتين باحدى الجهات المذكورة وجب أن تصدق عكسا لها الحينية المطلقة لأن ثبوت المحمول الضرورى أو الدائم لذات الموضوع ، أو للموضوع بحسب الوصف لا يثبت الا حين ثبوت وصف الموضوع لذات الموضوع ، ومن هنا كان العكس هو الحينية المطلقة .

أما المشروطة والعامة الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة لا دائمة — والحينية المطلقة اللا دائمة هى الحينية المطلقة التى سبق لك تعريفها مع قيد اللادوام الذاتى — أعنى قولك لا دائما — ويوضح الخبيصى هذه المسألة بالمثال فيقول — فاذا صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل (ج ب) مادام (ج) لا دائما وجب أن يصدق عكسا لها بعض (ب ج) حين هو (ب) لا دائما . الخ .

ونحدد هذا العموم بمثال واضح فنقول : اذا صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما وهو مثال للمشروطة

والعرفية الخاصتين وجب أن يصدق عكسهما الذى هو بعض متحرك الأصابع كاتب حين هو كاتب لا دائما وهو مثال الحينية المطلقة اللادائمة •

وانما كانت هى عكسا صادقا للمشروطة والعرفية الخاصتين لأن الحينية المطلقة وهى الجزء الأول من العكس لازمة للعرفية والمشروطة العامتين ، ولازم العامتين لازم للخاصتين والجزء الثانى من العكس وهو مفهوم اللاوام والذى مثاله — بعض متحرك الأصابع ليس بكاتب بالاطلاق وهو مطلقة عامة سالبة جزئية • فاذا لم يصدق صدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائما وهو مثال الدائمة الموجبة الكلية — اذ ان نقيض المطلقة العامة السالبة الجزئية دائمة موجبة كلية •

وصدق نقيض مفهوم اللادوام وهو ما علمت يفضى الى سلب الشيء عن نفسه وهو تناقض محال • بيانه اذ ضممنا الدائمة الموجبة الكلية الى الجزء الأول من المشروطة أو العرفية الخاصتين ، وجعلناه صغرى القياس والأصل كبراه أفضى الى ما ذكرنا من التناقض • مثاله كل متحرك الأصابع كاتب دائما وبالضرورة • أو دائما كل متحرك الاصابع كاتب مادام كاتبا •

والنتيجة اذن كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما • وهو لغو من القول لا فائدة فيه • أما اذا ضممناه الى الجزء الثانى من الأصل وهو مفهوم اللادوام وقلنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما ، ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام • أنتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع دائما • وهو سلب الشيء عن نفسه كما ترى وهو محال وعلى كل تقدير فالنتيجة باطلة كما رأيت أدى اليها فرض صدق نقيض العكس ، وبيان كذبه بطريق الخلف وهى ضم النقيض الى القضية الأصل أو الى جزئها فى قياس من الشكل الأول فينتج هذا القياس نتيجة كاذبة •

واذا كنا قد فرضنا صـــدق القضية الأصل فان كذب النتيجة يكون قد نشأ عن كذب النقيض واذا ثبت كذب النقيض ثبت صدق نقيضه لأن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا •

وهذه هى طريقة الخلف بضـــم الخاء وهى من أشهر طرق المناطقة للاستدلال بها على صدق العكس ببيان بطلان نقيضه كما رأيت ، وقد تقدم لك أمثلة ذلك فى المسألتين السابقتين •

أما الوقتية والمنتشرة ويقال لهما الوقتيتان — والوجوديتان اللادائمة واللاضرورية وهما مطلقة عامة مع زيادة قيـــد اللادوام واللاضرورة ، والاربع من المركبات ومعها المطلقـــة العامة • فانما تنعكس كل منها مطلقة عامة •

يقول الخبيصى معللا ما ذكر (لأنه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق • والا فلا شىء من ب ج دائما ، وهو مع الأصل لا شىء من ج ج دائما وأنه محال) •

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احدى القضايا المذكورة صدق عكســها مطلقة عامة ، وان لم تصدق المطلقة العامة عكسا لها صدق نقيضه • ونقيض المطلقة العامة الموجبة الجزئية التى هى العكس دائمة سالبة كلية •

واذا حاولنا أن نتبين صدق العكس عن طريق برهان الخلف ضـــممنا نقيضه الى الأصل فى قياس من الشكل الأول انتج نتيجة فاسدة هى سلب الشىء عن نفسه ، وحيث افترضنا صدق الأصـــل فان كذب النتيجة انما يأتى من كذب النقيض ، واذا كذب نقيض العكس وجب صدق العكس •

وتوضيح ذلك بمثال أن تقول فى الوقتية — بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما — وبفرض صدقها يصدق

عكسها — بعض المنخسف قمر بالاطلاق العام — وهى مطلقة عامة ، لأنه اذا لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شىء من المنخسف بقمر دائما ، ونضمه الى الأصل فى قياس من الشـكل الأول هكذا : كل قمر منخسف وقت الحيلولة بالضرورة — ولا شىء من المنخسف بقمر دائما — ينتج — لا شىء من القمر بقمر — وهو محال لأنه سلب الشىء عن نفسه • وهو ناشىء كما عـرفت من كذب نقيض العكس ، لأن الأصـل مفروض الصدق ، واذن فالعكس صادق • وقس على ذلك بقية القضايا المذكورة •

وأما الممكنتان أعنى العامة والخاصة فقيل لا تنعكسان أصـلا وهو مذهب الشيخ فانه يشترط فى وصف الموضوع أن يكون ثابتا للموضـوع بالفعـل ، وعلى هذا فاذا فرضنا صـدق قولنا — كل تفاح مأكول زيد بالامكان — يكون مفهوم هذه القضية أن كل ما هو متصف بالتفاحية بالفعل مأكول زيد بالامكان • ومن الجائز أن يكون المأكول بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل أصلا — فحينئذ لا يصدق فى عكسه بعض ما هو مأكول زيد بالفعل تفاح بالامكان فلهذا ذهب الشيخ الى عدم انعكاس الممكنتين •

وقيل يجوز انعكاسهما كنفسهما وهو مذهب الفارابى لأنه لم يشترط فى وصف الموضوع ثبوته للموضوع بالفعل بل اكتفى بالامكان ، وعلى ذلك يكون مفهوم قولنا مثلا كل تفاح مأكول زيد بالامكان • والفرض أن زيدا لم يأكل عمره الا البرتقال ولم يأكل تفاحا قط ، أن كل ما هو متصف بالتفاحية بالامكان فهو مأكول زيد بالامكان • وتنعكس القضية المذكـورة الى قولنا بعض ما هو مأكول زيد بالامكان تفاح بالامكان وهو المطلوب •

جدول لبيان العكس فى الحمليات الموجبة وعلته

القضية الحملية	نوعهـا	عكسها المستوى	نوع العكس	علتـه
كل مصرى افريقى	كلية موجبة	بعض الافريقى مصرى	جزئية موجبة	اضطراد الصدق
بعض الطلبة مجدون	جزئية موجبة	بعض المجدين طلبة	جزئية موجبة	اضطراد الصدق
المسلمون أصحاب حضـارة عريقة	مهملة موجبة	بعض أصحاب الحضارة العريقة مسلمون	جزئية موجبة	لانها فى قوة الجزئية
محمد عالم	شخصية موجبة	بعض العالم محمد	جزئية موجبة	لان محمولها كلى

جدول لبيان العكس فى الحمليات السالبة وعلته

القضية الحملية	نوعها	عكسها المستوى	نوع العكس	علته
لا شىء من المعدن بخشب	كلية سالبة	لا شىء من الخشب بمعدن	كلية سالبة	اضطراد الصدق
زيد ليس بعمرو	شخصية سالبة	عمرو ليس بزيد	شخصية سالبة	لان محمولها جزئى
محمد ليس بعالم	شخصية سالبة	لا شىء من العالم بمحمد	كلية سالبة	لان محمولها كلى

جدول لبيان العكس فى الشرطيات المتصلة الموجبة وعلته

القضية الشرطية	نوعها	عكسها المستوى	نوع العكس	علته
كلما كان الانسان حيوانا	كلية موجبة	قد يكون اذا كان حيوانا كان انسان	جزئية موجبة	اطراد الصدق
قد يكون اذا كان نباتا كان وردا	جزئية موجبة	قد يكون اذا كان وردا كان نباتا	جزئية موجبة	اطراد الصدق
اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجود	مهملة موجبة	قد يكون النهار موجوداً اذا كانت الشمس طالعة	جزئية موجبة	لانها فى قوة الجزئية
ان جئتنى اليوم اكرمتك	مخصوصة موجبة	قد يكون اكرامى لك ان جئتنى اليوم	جزئية موجبة	لان التالى امر عام

جدول لبيان العكس فى الشرطيات المتصلة السالبة وعلته

القضية الشرطية	نوعها	عكسها المستوى	نوع العكس	علته
ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود	كلية سالبة	ليس البتة اذا كان الليل موجودا كانت الشمس طالعة	كلية سالبة	اطراد الصدق
ليس ان جئتنى اليوم أكرمتك	شخصية سالبة	ليس البتة ان اكرمتك جئتنى اليوم	كلية سالبة	لانها فى حكم الكلية

جدول لبيان العكس في القضايا الموجهة الموجبة

القضية	نوعها	عكسها	نوع العكس
كل ذهب معدن بالضرورة	ضرورية موجبة كلية	بعض المعدن ذهب حين هو معدن	حينية مطلقة موجبة جزئية
كل حجر جماد دائما	دائمة موجبة كلية	بعض الجماد حجر حين هو جماد	حينية مطلقة موجبة جزئية
بالضرورة كل آكل متحرك الفكين ما دام آكلا	مشروطة عامة موجبة كلية	بعض متحرك الفكين آكل وقت كونه متحرك الفكين	حينية مطلقة موجبة جزئية
دائما كل برتقال فاكهة ما دام برتقالا	عرفية عامة موجبة كلية	بعض الفاكهة برتقال حين هو فاكهة	حينية مطلقة موجبة جزئية
بالضرورة كل ماش متحرك الساقين ما دام ماشيا لا دائما	مشروطة خاصة موجبة كلية	بعض متحرك الساقين ماش حين هو متحرك الساقين لا دائما	حينية مطلقة لا دائمة موجبة جزئية
دائما كل نائم مغمض العينين ما دام نائما لا دائما	عرفية خاصة موجبة كلية	بعض مغمض العينين نائم حين هو مغمض العينين لا دائما	حينية مطلقة لا دائمة موجبة جزئية
بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما	وقتية موجبة كلية	بعض المنخسف قمر بالإطلاق العام	مطلقة عامة موجبة جزئية
بالضرورة كل إنسان متنفس وقتا ما لا دائما	منتشرة موجبة كلية	بعض المتنفس إنسان بالإطلاق العام	مطلقة عامة موجبة جزئية
كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة	وجودية لا ضرورية موجبة كلية	بعض الضاحك إنسان بالإطلاق العام	مطلقة عامة موجبة جزئية
كل إنسان كاتب بالفعل لا دائما	وجودية لا دائمة موجبة كلية	بعض الكاتب إنسان بالإطلاق العام	مطلقة عامة موجبة جزئية
كل إنسان متنفس بالإطلاق العام	مطلقة عامة موجبة كلية	بعض المتنفس إنسان بالإطلاق العام	مطلقة عامة موجبة جزئية
كل إنسان حيوان بالإمكان العام	ممكنة عامة موجبة كلية	بعض الحيوان إنسان بالإمكان العام على رأي الفارابي	ممكنة عامة موجبة جزئية
كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص	ممكنة خاصة موجبة كلية	بعض الكاتب إنسان بالإمكان الخاص على رأي الفارابي	ممكنة خاصة موجبة جزئية

أسئلة على العكس المستوى

س ١ — عرف العكس المستوى ، واشرح التعريف شرحاً وافيا ؟

س ٢ — لماذا سمى هذا العكس بالمستوى ؟

س ٣ — بين ما ينعكس من القضايا الحملية وما لا ينعكس منها مع بيان السبب ؟

س ٤ — بين حكم العكس فى القضايا الشرطية ؟

س ٥ — لماذا لا تنعكس القضايا الآتية عكسا مستويا •
الشرطية المنفصلة — السالبة الجزئية — السالبة المهملة •

س ٦ — كيف تعكس القضية الشخصية مع التوجيه ؟

س ٧ — اعكس القضايا الآتية : —
صام على — قليل من عبادى الشكور — كل تفاح فاكهة — بعض المعدن ذهب — اذا اطعت الله دخلت الجنة — قد يكون اذا كان هذا نباتا كان زهرا — لا شىء من الحيوان بجماد — العرب كرماء — محمد فى المسجد •

س ٨ — بين عكس كل من القضايا الآتية مع التوجيه : —
بالضرورة كل عالم مرموق — دائما كل حجر جماد — دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما — كل انسان ماشى بالفعل لا بالضرورة •

س ٩ — أذكر عكس كل من المشروطة الخاصة ، والوقتية ، والوجودية اللادائمة ، والممكنتين ؟

س ١٠ — أذكر طريقا من الطرق التى اتبعها المناطقة فى بيان صدق العكس ؟

عكس النقيض

ويطلق هذا العكس أيضا كالمستوى بالمعنى المصدرى على الحقيقة ، كما يطلق على القضية الحاصلة منه •

تعريف عكس النقيض

عرفه المتقدمون من المناطقة بأنه (تبديل كل من طرفى القضية بنقيض الطرف الآخر بان يجعل نقيض الجزء الأول ثانيا ، ونقيض الجزء الثانى أولا ، مع بقاء الصدق والكيف • ومعناه كما عرفت سابقا أنه اذا فرض الأصل صادقا فلابد من صدق العكس • وهذا هو المراد من بقاء الصدق • واذا كان الأصل موجبا كان العكس موجبا واذا كان الأصل سالبا كان العكس سالبا كذلك ، وهذا هو المراد من بقاء الكيف •

فاذا أردنا أن نعكس قولنا (كل حديد معدن) بعكس النقيض نقول فيه (كل ما ليس بمعدن ليس بحديد) •

وهذا العكس انما يسمى عكس النقيض الموافق ، وتسميته بعكس النقيض لأننا نأتى فيه بنقيض الموضوع ونجعله محمولا ، ونقيض المحمول ونجعله موضوعا • وتسميته موافقا لأننا نأتى بنقيضى الطرفين معا بخلاف عكس النقيض المخالف وهو الذى يطلق على ما عرفه المتأخرون من المناطقة من عكس النقيض •

فانهم عرفوا عكس النقيض بأنه جعل نقيض الجزء الثانى أولا وعين الأول ثانيا ، مع مخالفته الأصل فى الكيف — أى فى السلب والايجاب — وموافقته فى الصدق • فاذا قلنا (كل ورد نبات) فانه ينعكس بعكس النقيض المخالف الى (لا شىء مما ليس بنبات ورد) فها أنت ترى أننا قد أتينا بعين الجزء الأول للقضية الأصل وهو الورد وجعلناه ثانيا — أى

محمولا للعكس — وأتينا بنقيض الجزء الثانى للأصـل وهو ليس بنبات الذى هو نقيض نبات وجعلناه أولا أى موضـوعا فى العكس ، فصـار العكس على ما رأيت لا شىء مما ليس بنبات ورد • كما تلاحظ أن العكس كلية سالبة وقد كان الأصل كلية موجبة ، لأن المتأخرين قد اشـترطوا كما عرفت مخالفة العكس للأصل فى الكيف •

ويكفيك هذا القدر من المعرفة فيما يتعلق بعكس النقيض المعتبر عند المتأخرين وهو ما سـميناه بعكس النقيض المخالف • فلن نتعـرض لذكر أحكامه لأنه غير مستعمل فى العلوم فلا داعى لاطالة الكلام فيه •

ولأن التسمية بعكس النقيض ظاهرة على تعريف القدماء لأنا أخذنا نقيض الطرفين وعكسناهما على النمط المذكور • وأما على تعريف المتأخرين فبالنظر الى الجزء الثانى من الأصل لأنا أخذنا نقيضه وعكسناه •

ونعود بك الى عكس النقيض المعتبر عند المتقدمين لنبين لك أحكامه فى القضايا • اذ أنه كما يقول عبد الحكيم هو المسـتعمل فى العلوم ، وليس اعتبار المتأخرين — والكلام لعبد الحكيم — الا لمجرد تعميم القواعد من غير ثمرة علمية تترتب عليه •

ونسـتطيع أن نقرر لك أن حكم الموجبات من القضايا هنا فى عكس النقيض هو حكم السوالب فى العكس المستوى •

فالموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية فاذا صدق قولنا مثلا (كل انسان حيوان) انعكس الى قولنا (كل ما ليس بحيوان ليس بانسان) •

والموجبة الجزئية لا تنعكس مطلقا ، لصـدق قولنا بعض الحيوان لا انسان ، وكذب بعض الانسان لا حيوان • وحكم السوالب ههنا كذلك هو حكم الموجبات فى العكس المستوى : فالسـالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية • فاذا قلنا فى السالبة الكلية (لا شىء من الانسان بكاتب)

وفى السالبة الجزئية (ليس بعض الانسان كاتبا) • فعكسهما سالبة جزئية هى (ليس بعض ما ليس بكاتب ليس بانسان) •

واذا تقرر لك أن حكم الموجبات فى عكس النقيض هو حكمها فى العكس المستوى ، وأن حكم السوالب هنا هو حكمها هنالك ، فينبغى أن تعلم أن الأدلة التى يستدل بها على صدق العكس المستوى هى نفس الأدلة التى يستدل بها على صدق عكس النقيض المعتبر عند المتقدمين • وأن النقض الذى يمتنع بسببه انعكاس قضية عكسا مستويا هو نفسه النقض الذى يتمتع بسببه انعكاس القضية بعكس النقيض • فكل قضية تنعكس فى العكس المستوى بدليل تنعكس هذه القضية فى عكس النقيض بعين ذلك الدليل ، وكل قضية لم تنعكس ثمة بسبب نقض لم تنعكس هنا بسبب ذلك النقض •

وينبغى أن تعلم أن للمناطقة فى بيان صدق العكس طرقا أو أدلة ثلاثة : —

١ — طريق الخلف : وهو أن يضم نقيض العكس أو جزئه الى الأصل أو الى جزئه لينتج المحال • وقد مر بك التمثيل له غير مرة فى العكس المستوى فارجع اليه ، واليك مثالا له فى بيان صدق عكس النقيض اذا صدق قولنا (كل انسان حيوان) صدق (كل ما ليس بحيوان ليس بانسان) وهو العكس لأنه اذا لم يصدق صدق نقيضه[1] وهو (بعض ما ليس بحيوان

---

(١) التحقيق أن نقيض « كل ما ليس بحيوان ليس بانسان » هو « ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان » وهو لا ينضم الى الأصل الذى هو « كل انسان حيوان » على أى حال لعدم تكرر الحد الوسط . ويجاب بأنه روعى فيه ما سلمه الأقدمون وان نازعهم فيه المتأخرون بما هو معروف ، من انه يلزم من صدق ذلك النقيض صدق « بعض ما ليس بحيوان انسان » وهو ينضم الى « كل انسان حيوان » هكذا « بعض ماليس بحيوان انسان — وكل انسان حيوان » ينتج « بعض ما ليس بحيوان حيوان » وهو باطل .

انسان) ويضم الى الأصل هكذا (بعض ما ليس بحيوان انسان) و (كل انسان حيوان) ينتج (بعض ما ليس بحيوان حيوان) وهو محال لأنه سلب الشيء عن نفسه كما ترى •

٢ — طريق العكس وهو أن تعكس نقيض العكس أو جزئه ليحصل ما ينافى الأصل • ومثاله فى بيان العكس المستوى اذا صدق مثلا قولنا (كل ذهب معدن) صدق عكسه (بعض المعدن ذهب) والا لصدق نقيضه وهو (لا شيء من المعدن بذهب) وتنعكس بالعكس المستوى الى (لا شيء من الذهب بمعدن) وهو مناف للأصل الذى هو (كل ذهب معدن) •

أما مثاله فى بيان عكس النقيض فانه اذا صدق قولنا مثلا (كل انسان حيوان) انعكس الى قولنا (كل ما ليس بحيوان ليس بانسان) والا صدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان انسان) وينعكس بالعكس المستوى الى قولنا (بعض الانسان ليس بحيوان) وقد كان الأصل (كل انسان حيوان) وهو مفروض الصدق •

٣ — طريق الافتراض وهو أن نفرض ذات الموضوع شيئا معينا ، ويحمل كل واحد من وصفى الموضوع والمحمول عليه حتى يتضح صدق مفهوم العكس •

ولما كان دليل الخلف جاريا فى الموجبات والسوالب بسيطها ومركبها ، وأمكن بيان انعكاسها به من غير لزوم دور ، فقد اشتدت عنايتنا بالتنبيه عليه وتطبيقه فى أكثر من موضع بخلاف برهان العكس فان بيان انعكاس الكل به يستلزم الدور ضرورة أن بيان انعكاس الموجبات به يتوقف على معرفة انعكاس السوالب وبالعكس • ودليل الفرض لا يجرى الا فى الموجبات والسوالب المركبة • والله أعلم •

أسـئلة على عكس النقيض

س ١ — عـرف عكس النقيض على كل من اصـطلاح المتقـدمين والمتأخرين ؟ مع التمثيل

س ٢ — لما سمى هذا العكس بعكس النقيض ؟ ثم لماذا سمى بالموافق أو المخالف ؟

س ٣ — اعكس القضـايا الآتية بعكس النقيض على اصـطلاح المتقدمين : —

كل تفاح فاكهة — بعض ما ليس بفاكهة حجر — لا شيء من الحيوان بنبات .

س ٤ — بين حكم عكس النقيض فى القضايا ؟ وما الفرق بينه وبين حكم العكس المستوى فيها ؟

القيـــاس

بعد أن فرغنا من دراسة مبادىء التصديقات ، وهى القضايا وأحكامها من التناقض والعكس ، آن لنا أن نشرع فى دراسة المقصد الأسـمى من دراسة التصديقات ، وهو القياس ، وأقسامه ، ولواحقه ، وما يتعلق بها من أحكام •

فالقياس لغة : تقدير مثال على مثال آخر •

وفى اصـطلاح المناطقة : هو قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخـر •

شـرح التعـريف

بالمفوظ

المراد (بالقول) هنا المركب سـواء كان معقولا أو ملفوظا ، وهو جنس فى التعريف يشمل القياس وغيره من القضـية البسـيطة والمركبة والاستقراء والتمثيل وقياس المساواة ، ونعنى بالاسـتقراء والتمثيل هنا القياس المبنى عليهما لأن مفهوم الاستقراء هو تتبع جزئيات لكلى لينسحب عليه حكمها ، ومفهوم التمثيل هو الحاق أمر يكون فرعا بأمر هو أصـل فى حكم لأمر جامع بينهما ، وأنت ترى أن الاستقراء هو التمثيل بهذا المفهوم لا يدخل فى القول المقصود جنسا فى التعريف •

(مؤلف من قضايا) : قيد فى التعريف يخرج به القضـية البسيطة المستلزمة لعكسها المستوى أو عكس نقيضها • وكذلك القضية الموجهـة المركبة نحو قولك مثلا — زيد آكل بالاطلاق لا دائما — ، فهى وان كانت فى قوة قضيتين الا أنها لا يطلق عليها أنها قضيتان وانما هى قضية مركبة

كما عرفت فى بحث الموجهات • والقضايا جمع قضـية ، والجمع فى هذا الفن يطلق على ما فوق الواحد •

(يلزمه) قيد ثان ، واللزوم هنا شامل للبين كما فى الشـكل الأول ، وغير البين كما فى الأشـكال الأخرى ، فان اللزوم فيها لا يكون بينا الا بردها الى الشكل الأول ، وهذا القيد يخـرج به التمثيل والاسـتقراء الناقص ، أى القياس المبنى على كل منهما كما سـبق التنبيه اليه ، وقد مر بك أيضا تعريف التمثيل • ومثال القياس المبنى عليه — النبيذ مسكر — فهو كالخمر فى الاسكار ، وهو قياس مؤلف من قضيتين الا أنه لا يلزمه لزوما عقليا قول آخر وهو — النبيذ حرام — فانه يجـوز أن تكون حرمة الخمر لعلة أخرى غير الاسكار ، واذن فالقياس المبنى على التمثيل كما فى هذا المثال لا يلزمه قول آخر الا بحسب الظن •

أما الاسـتقراء الناقص وهو انسـحاب حكم معظم الجزئيات على الكلى ، وعلى هذا فالاستقراء التام هو انسحاب حكم جميـع الجزئيات على الكلى وهو منتج لليقين بخـلاف الناقص فان نتيجته ظنية ، ومثـال القياس المبنى عليه أن تقول مثلا — الصقر طائر له ريش ، والحدأة طائر له ريش — وهكذا دون أن يلزمه قول آخر وهو — كل طائر له ريش — فان الخفاش طائر ليس له ريش — وخلاصة القول أن القيد (يلزمه) يخرج به من التعريف كل من التمثيل والاستقراء الناقص لأن كلا منهما وان كان مؤلفا من قضايا غير أنه لا يلزمه قول آخر على نحو ما رأيت •

(لذاته) قيد ثالث فى التعريف يخرج به قياس المساواة ، وهو وان كان مركبا من قضايا ويلزمه قول آخر الا ان هذا القول لا يلزمه لذاته ، وانما لمقدمة أجنبية عنه ، ويعرف قياس المساواة بأنه ما تألف من مقدمتين

متعلق محمول الأولى هو موضوع الأخرى • مثاله ـ محمد مساو لعلى — وعلى مساو لابراهيم ـ وهو يلزمه قول آخر هو النتيجة وهو محمد مساو لابراهيم ، لكن هذه النتيجة لم تلزم قياس المساواة لذاته بل لزمته بواسطة مقدمة أجنبية تقول المساوى لشىء مساو لما يساويه ذلك الشىء ، ولهذا فان نتيجة قياس المساواة ليست مطردة الصـــدق • وانما قد تكذب اذا كانت المقدمة التى تعتمد عليها كاذبة • وحينئذ لا يتحقق استلزام القياس لها مثال ذلك أن يقال الواحد نصف الاثنين • والاثنان نصـــف الاربعة • ولا يلزم هذا القياس أن يكون الواحد نصف الأربعة ـ وهى نتيجة كاذبة لأنها اعتمدت على مقدمة كاذبة وهى أن نصف النصف نصف • مثال آخر — الانسان مباين للجماد ، والجماد مباين للحيوان • فالنتيجة هى الانســـان مباين للحيوان ، وهى غير لازمة بل كاذبة ، لأن المقدمة التى اعتمدت عليها كاذبة وهى قولنا المباين للشىء مباين لما يباينه ذلك الشىء ، وانما ســـمى هذا القياس بقياس المســـاواة وان خلا من مادة المساواة تسمية للكلى باعتبار ما يوجـــد فى بعض أمثلتـــه ، وكما خرج قياس المســـاواة من تعريف القياس لعدم اطراد الصدق فى نتيجته تخـــرج الضروب العقيمة لنفس الســـبب •

(قول آخر) المراد به النتيجة ، ومعنى كونها قولا آخر أنها يجب أن لا تكون عين مقدمتى القياس الاقترانى أو الاستثنائى وانما يجب أن تكون غيرهما والا لكان ذلك عبثا ومصـــادرة على المطلـــوب أو دورا باطـــلا • والمصادرة على المطلوب هى جعل الدعوى جزءا من الدليل ، ووجه الدور هو أن النتيجة تتوقف على الدليل لأنها لا تعرف الا منه ، والدليل يتوقف على النتيجة لأنه يتركب منها • وقد تأتى النتيجة جزءا من احدى مقدمتى القياس وهـــذا لا يضر كما فى القياس الاســـتثنائى مثاله ـ اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، وأنت

ترى أن النتيجة هنا وهى النهار موجود كانت جزءا من الشرطية • وهى أحدى مقدمتى الاستثنائى ، وهذا لا يقدح فى ضرورة كون النتيجة مغايرة لأحدى مقدمتى القياس • فهى وان كانت جزءا من شرطية الاستثنائى الا أنها غير الشرطيـــة ، ويكفى فى تحقق تلك الغـــيرية أن يتغايـــرا بالكلية والجزئية ، فضـــلا عن أن النتيجة وان كانت جزءا من احـــدى مقدمتى القياس الاستثنائى ، فانها ليست قضـــية مستقلة بالحكم المقصـــود من الشرطيـــة •

وقد ورد على تعريف القياس : أنه تعريف غير مانع ، لأنه لم يمنع دخول القضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها ، مثالها : بالضرورة كل كاتب متحرك الأصـــابع وقت الكتابة لا دائما ، فهذه المركبة هى قول مؤلف من قضايا ، لأن الجمع فى هذا الفن كما عرفت هو ما فوق الواحد ، وقد سبق جواب عن هذا الاعتراض فيما تضمنه قولنا السابق أن القضية المركبة لا يطلق عليها عرفا أنها قضيتان، وانما يطلق عليها أنها قضية واحدة مركبة ، وقد يجاب عن هذا الاعتراض بان المراد من القضايا هى القضايا المستقلة التى عبر فيها عن الحكم الايجابى والسلبى بعبارة مســـتقلة ، والقضية المركبة لا يعبر فيها عن الحكم بعبارة مستقلة ، بل عبر باللادوام واللاضرورة ، وكل منهما لا يدل على المطلقة العامة والممكنة العامة دلالة صريحة • وانما يدلان عليهما التزاما ، وعلى هذا يكون التعريف مانعا •

تقسيم القياس

ينقسم القياس الى قسمين أحدهما يسمى بالاقترانى ، وثانيهما هو الاستثنائى ، وذلك انما يكون تبعا لوضع النتيجة فى مقدمتى القياس ، فاذا وجدت النتيجة مفرقة بين المقدمتين ، فالقياس حينئذ هو الاقترانى • واذا وجدت بعينها فى احدى المقدمتين فالقياس حينئذ هو الاستثنائى • وان شئت فقل أنها فى الاستثنائى موجودة بالفعل ، وفى الاقترانى موجودة بالقوة • مثال الاقترانى كل جسم مركب ، وكل مركب حادث — النتيجة • كل جسم حادث فأنت تلاحظ أن أحد طرفى النتيجة لابد وأن يكون موجودا فى احدى مقدمتى القياس ، فموضوعها موجود فى المقدمة الأولى وتسمى بالصغرى وذلك لاشتمالها على الحد الأصغر ، كما يوجد محمول النتيجة فى مقدمة القياس الثانية ، وتسمى بالكبرى لاشتمالها على الحد الأكبر ، والحد الوسط هو المكرر بين المقدمتين ، وانما سمى هذا القياس اقترانيا : لاقتران الحدود فيه ، أعنى الحد الأصغر والأوسط والأكبر • أو لاشتماله على الواو التى هى أداة الاقتران والجمع •

وقد عرفوا القياس الاقترانى بأنه — ما لم تذكر فيه عين النتيجة ولا نقيضها بالفعل — أو ما لم تذكر فيه النتيجة بمادتها — أى طرفيها — ولا بهيئتها — أى صورتها — لأنها كما عرفت قد وجدت متناثرة وموزعة الطرفين بين مقدمتى الاقترانى •

أما القياس الاستثنائى : وهو القسم الثانى من أقسام القياس ، فيتكون من شرطية واستثنائية كما سيأتى تفصيله ، ومثاله — كلما كان هذا شجرا فهو نبات — لكنه شجر فهو نبات ، وانك لتلاحظ أن النتيجة — وهى قولنا — فهو نبات — موجودة بعينها فى شرطية الاستثنائى ، ولكننا اذا نفينا التالى فى المثال السابق فقلنا — لكنه ليس بنبات اذن فهو ليس بشجر ، لاحظنا أن النتيجة وهى قولنا ليس شجر غير موجودة بعينيها فى

الشرطية كجزء منها ، وانما الموجود هو نقيضها وهو مقدم الشرطية ، ومن هنا فقد عرفوا القياس الاستثنائى ، بأنه ما ذكر فيه عين النتيجة أو نقيضها بالفعل — أو ما وجدت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها بالفعل •

وانما سمى استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء وهى لكن •

أقسام القياس الاقترانى

ينقسم القياس الاقترانى الى قسمين : أحدهما : هو الاقترانى الشرطى وهو : ماكانت مقدمتاه شرطيتان أو احداهما شرطية ، وسيأتى تفصيله فى موضع لاحق ، والقسم الثانى هو الاقترانى الحملى ، وهو : ماكانت مقدمتاه حمليتين •

حدود القياس الاقترانى

يشتمل القياس الاقترانى الحملى على حدود ثلاثة اصطلح على تسميتها بالأصغر والأوسط والأكبر وبيان ذلك أن القياس الحملى لابد وأن يشتمل على مقدمتين : أحداهما تشتمل على موضوع المطلوب أو النتيجة ، ويسمى ذلك الموضوع الحد الأصغر • ولاشتمال تلك المقدمة عليه سميت الصغرى • وتشتمل ثانية المقدمتين على محمول المطلوب أو النتيجة الذى يسمى الحد الأكبر ، ولاشتمالها عليه سميت بالكبرى •

والمكرر بين طرفى المطلوب أى بين الموضوع والمحمول فى المقدمتين يسمى حدا أوسط • وسمى الحد الأصغر • كذلك ، لأنه فى الغالب أقل أفرادا من محمول المطلوب •

أما سبب تسمية الحد الأكبر بالأكبر فلأنه فى الغالب أكثر افرادا من الموضوع •

أما الحد الأوسط فسمى بهذا اما لأنه يتوسط به ويتوسل بين طرفى المطلوب ، واما لأنه متوسط بينهما فى الذكر والتعقل ، وهاك مثالا نطبق عليه ما نقول :

كل انســـان حيوان ، وكل حيوان نام • النتيجــة كل انسان نام ، فموضوع النتيجة وهو انسان موجود فى صـــغرى القياس الحملى ، وهو الحد الأصـــغر •

لأنه بالطبع أقل أفرادا من محمـــول النتيجة (نام) الذى هو الحد الأكبر الموجـــود فى كبرى القياس والمكرر بين الأصـــغر والأكبر وهـــو حيوان — هو الحد الأوسط •

ملاحظـــة

عند تكوين القياس ينبغى علينا مراعاة هذه الأمور :

١ — ينبغى علينا الاتيان بوصف عام جامع بين طرفى المطلوب ، وذلك لأن نسبة محمول المطلوب الى موضوعه مجهولة ، فلابد من وجود هــذا الوصف الذى يحقق العلم بتلك النسبة ، وهذا الوصف هو الحد الأوسط •

٢ — ينبغى ترتيب مقدمتى القياس على وجه خاص فنضع الصغرى أولا ، والكبرى ثانيا فى القياس الاقترانى ، ونعكس الأمر فى الاستثنائى فنجعل الأولى هى الكبرى والثانية هى الصغرى •

٣ — يجب مراعاة صورة القياس ، وهى الشروط التى يجب توفرها فى مقدمتيه لانتاجه ، كما يجب التحقق من صدق المقدمتين والاســـتدلال عليهما ان احتاج الأمر ، فان اختل شرط من الشروط كايجاب الصـــغرى أو كلية الكبرى كما فى الشكل الأول مثلا ، أو كذبت المقدمتان أو احداهما كذبت النتيجة لا محالة •

٤ — ينبغى أن يندرج كل فرد من أفـــراد الحد الأصـــغر فى الحد الأوسط حتى يمكن الحكم عليه بالحد الأكبر • ولا يمنع من ذلك أن يكون الحد الأوسط مساويا للأصغر أو أخص منه • لأن ماهية الشـــخص أو عارضه أعم من ذاته ، ومعنى اندراج الحد الأصغر فى الأوســـط فى حالة السلب ، أن سلب الحكم بالأكبر عن الأوسط ينســـحب أيضا على الحد الأصـــغر •

الاشـكال والأضرب

للقياس الاقترانى أشكال وأنواع متعددة تحصل بحسب وضع الحد الأوسط مع كل من الحد الأصغر والأكبر •

تعريف الشكل :

الشكل فى اللغة الهيئة والمثل ، وفى اصطلاح المناطقة هو الهيئة الحاصلة من اجتماع المقدمتين باعتبار وضع طرفى المطلوب مع الحد الأوسط وموقعه منهما من غير اعتبار الأسوار •

تعريف الضرب : —

الضرب فى اللغة النوع وفى الاصطلاح : الهيئة الحاصلة من اجتماع المقدمتين باعتبار وضع طرفى المطلوب مع الحد الأوسط ووقوعه منهما مع اعتبار الاسوار ، ومنه يتبين ان الضرب أخص من الشكل ، فكل ضرب شكل ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق ، ولما كانت الهيئات الحاصلة من وضع الحد الأوسط مع الأصغر والأكبر متعددة فقد تعددت الاشكال ، ولما كان الضرب معتبرا من اسوار مقدمتى القياس من الكلية والجزئية وحالتهما من حيث الكيف ايجابا وسلبا •

ولما كانت مقدمتا القياس تأتى على حالات متعددة من اتفاق واختلاف فى الكم أو فى الكيف فقد تعددت الضروب •

وقد انحصرت الاشكال فى أربعة ووجه انحصارها فى أربعة أن الحد الأوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول •

وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى •

وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث •

وان كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع •

وهذه الأشكال تتباين قوة وضعفا ، فالشكل الأول أقواها لأنه جار على النسق الطبيعى وهو التدرج فى الانتقال من الأصغر الى الأوسط ثم الى الأكبر ، ولأنه ينتج المطالب الأربعة • يليه فى القوة الشكل الثانى لأنه يشاركه فى صغراه والصغرى أشرف المقدمتين ، لأنها مشتملة على موضوع المطلوب الذى يطلب المحمول لأجله ، يليهما فى القوة الشكل الثالث لمشاركته الأول فى أخس المقدمتين وهى الكبرى ، أما الشكل الرابع فلأنه لا يشارك الأول فى المقدمتين فهو آخرها وهو جد بعيد عن الطبع •

واذن فان وضع هذه الاشكال فى هذا الترتيب المذكور قد كان نتيجة لترتيبها فى مراتب القوة والضعف •

تنبيـــه

ما قيل عن الاشكال فى القياس الاقترانى الحملى يقال مثله فى القياس الشرطى فيقال عن أشكاله الأربعة : ان كان الحد الأوسط تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الأول ، وان كان تاليا فيهما فهو الثانى ، وان كان مقدما فيهما فهو الثالث وان كان مقـدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الرابع •

تنبيـه آخـر

لكل شكل من الاشكال الاربعة ستة عشر ضربا وبيانه أن للصـغرى حالات أربع فهى اما كلية أو جزئية ومع ذلك اما موجبة أو سالبة ، وهذه الحالات الاربع اذا ضربت فى حالات الكبـرى الاربع كذلك يكون الناتج ستة عشر ضربا ، واذا ضربت فى أربعة وهى عدد الاشـكال نتج أربعة

وستون ضربا ، منها المنتج وهو الذى توفرت فيه الشروط المعتبرة فى الشكل ، وعقيم وهو الذى لم تتوفر فيه تلك الشروط •

ولبيان الضروب المنتجة من العقيمة طريقتان : ـــ

طريقة التحصيل : وفيها تحصل الضروب المنتجة ثم يقال وما عداها عقيم •

وطريقة الاسقاط : وفيها تبين الضروب العقيمة التى اسقطتها الشروط ثم يقال وما عداها منتج •

والفرق بين الطريقتين أننا فى طريقة التحصيل نأخذ المنتج تصريحا والعقيم تلويحا ، وفى طريقة الاسقاط يكون الأمر بالعكس •

الشكل الأول

يمكن تعريف الشكل الأول بأنه : ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى •

شروطه : ـــ

ويشترط فى الشكل الأول حتى ينتج كما هو المشهور شرطان • أحدهما : بحسب الكيف ـــ الايجاب والسلب ـــ ايجاب الصغرى • وذلك ليندرج الحد الأصغر تحت الحد الأوسط حتى يمكن أن يتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط اليه •

وبيانه : أن الصغرى السالبة تؤدى الى تباين الحد الأصغر والأوسط تباينا كليا أو جزئيا ، وحينئذ لا يلزم من الحكم على أحد المتباينين ـــ وهو الأوسط هنا ـــ سلبا أو ايجابا الحكم على الآخر ، فلو لم يتحقق ايجاب الصغرى لما اندرج الحد الأصغر فى الأوسط ، فلا يتعدى اليه الحكم بالأكبر ، وحينئذ لا تكون النتيجة مضطردة الصدق • فقد تصدق كما فى

مثال لا شيء من الانسان بفرس ، وكل فرس صاهل ، والنتيجة هى لا شيء من الانسان بصاهل • وهى صادقة • ولكنك لو بدلت الكبرى فقلت وكل فرس حيوان ، كانت النتيجة كاذبة وهى لا شيء من الانسان بحيوان ، ولا ريب أن عدم اضطراد الصدق فى النتيجة راجع الى تخلف شرط الايجاب فى الصغرى كما رأيت فى المثال •

الشرط الثانى من شروط الشكل الأول وهو بحسب الكم (الكلية والجزئية) هو : كلية الكبرى ، لأنها لو لم تكن كلية بأن كانت جزئية أو مافى حكمها لجاز أن يكون بعض الأوسط المحكوم عليه فيها غير الأصغر ، فلا يتعدى حينئذ الحكم بالحد الأكبر اليه ، وحينئذ لا تكون النتيجة مضطردة الصدق أيضا ، فقد تصدق كما فى قولك كل انسان حيوان ، وبعض الحيوان ناطق فالنتيجة بعض الانسان ناطق وهى صادقة ، ولو أنك بدلت الكبرى الى قولك وبعض الحيوان فرس لكذبت النتيجة القائلة حينئذ : بعض الانسان فرس ، وعدم اضطراد الصدق فى النتيجة هكذا مرجعة كما عرفت الى تخلف شرط الكلية فى الكبرى •

وننبه هنا الى أن الشخصية لها حكم الكلية لأنها فى قوتها • وقيل ان الشخصية لا يعتد بها لأنها لا استعمال لها فى العلوم • والمهملة لها حكم الجزئية لأنها فى قوتها أيضا •

كما ننبه أيضا الى أن الشيخ الخبيصى قد ذكر شرطا ثالثا لانتاج الشكل الأول بحسب الجهة — وهو فعلية الصغرى • فلا يجوز أن تكون احدى الممكنتين وذلك لأن الكبرى تدل على أن كل ما يثبت له الأوسط بالفعل محكوم عليه بالأكبر والصغرى الممكنة تدل على أن الأصغر يثبت له الأوسط بالامكان ، فيجوز ألا يخرج الى الفعل فلا يتعدى الحكم اليه ، ولا يخفى أن هذا انما يجرى على رأى الشيخ لا الفارابى لأنه هو الذى يشترط صدق الموضوع على أفراده بالفعل كما سبق فى العكس المستوى •

ضروب الشـكل الأول المنتجة

قلنا فيما سبق ان الضروب المنتجـة لشـكل ما هى التى تأتى على مقتضى الشروط التى يجب توفرها فى ذلك الشـكل ، وعلى هذا : فان الضروب المنتجة للشكل الأول أربعة ، وبيانها أن الصـغرى الموجبة كما عرفت اما أن تكون كلية ، واما أن تكون جزئية ، وأن الكبرى التى اشترطنا كليتها اما أن تكون موجبـة واما أن تكـون سالبة ، وكل حالة من حالتى الصغرى تنتج مع حالتى الكبرى أو العكس لمعدد الضروب المنتجة أربعة حاصلة من ضرب حالتى الصغرى فى حالتى الكبرى ، وتوضيح ذلك بالمثال :

(أ) مثال الصـغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكلية الموجبة ، كل شـجر نبات ، وكل نبات نام ، والنتيجة : كل شجر نام •

(ب) ومثال الموجبة الجزئية مع الكبرى كلية موجبة ، بعض المعدن حديد ، كل حديد يتمدد بالحـرارة ، والنتيجـة : بعض المعـدن يتمدد بالحرارة ، وتلاحظ أن الصـغريين الموجبتين أعنى الكليـة والجزئية قد انتجتا مع الكبرى الموجبة ، موجبتين كلية كما فى المثال الأول ، وجزئية كما فى المثال الثانى • وانما انتجتا جزئية فى المثال الثانى لأن النتيجـة تتبع أخس المقدمتين فى الايجاب والسلب والكلية والجزئية ، ولا يخفاك أن الجزئية أخس من الكلية ، والسلب أخس من الايجاب •

(ج) مثال الصغرى موجبة كلية مع الكبرى سالبة كلية ، كل جسم مركب ، ولا شىء من المركب بقديم • والنتيجـة : لا شىء من الجسـم بقديم ، وهى كلية سالبة •

(د) مثال الصـغرى موجبة جزئية مع الكبرى سالبة كلية ، بعض الصـوفية شعراء ، ولا واحد من الشعراء بجاهل ، والنتيجـة : بعض الصوفية ليس بجاهل ، وهى جزئية سالبة •

هذه اذن هى ضروب الشكل الأول المنتجـــة وما عداها من الضروب عقيم •

وهذه الطريقة هى طريقة التحصيل كما سبقت الاشارة اليه ، وأما بيان طريقة الاسقاط فنقول :

شرط ايجاب الصغرى اسقط ثمانية ضروب حاصلة من ضرب الصغرى الســـالبة كلية وجزئية فى المحصـــورات الأربع الكبريات ، وشرط كليـــة الكبرى أسقط أربعة أضرب حاصلة من ضرب الكبرى الجزئية ســـالبة أو موجبة فى الصغرى موجبة كلية أو جزئية • فالجملة أثنا عشر ضربا عقيما والباقى منتج ، ولم تضرب حالتا الكبرى فى أحوال الصـــغرى كما ضربت حالتا الصغرى فى أحوال الصغرى كما ضربت حالتا الصـــغرى فى أحوال الكبـــرى — لأنه يلزم على ذلك تكرار أخذهما مع الســـالبتين الصغريين لخروج ذلك بشرط ايجاب الصغرى ، ونظير ذلك يقال فى باقى الاشكال •

وهذا الشكل متى توفرت فيه شروط الانتـــاج فان انتاجه ضرورى لا يحتاج الى دليل بخلاف غيره من الاشكال فان الانتاج فيها محتاج الى دليل كدليل الخلف أو غيره كما سيأتى •

كما يسهل عليك ملاحظة أن هذا الشكل قد انتج المطالب الأربعة من الايجاب والسلب والكلية والجزئية ولذا اعتبر أول الاشكال وأشرفها •

جدول لبيان الضروب المنتجة من الشكل الأول بحسب الكم والكيف

الضرب	المقدمتان	النتيجة	المثال
١	الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية	موجبة كلية	كل ورد نبات ، وكل نبات نام — فكل ورد نام
٢	الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية	سالبة كلية	كل انسان حساس ، ولا شيء من الحساس بحجر — فلا شيء من الانسان بحجر
٣	الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية	موجبة جزئية	بعض الحيوان انسان ، وكل انسان ناطق — فبعض الحيوان ناطق
٤	الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الانسان بحجر ، فليس بعض الحيوان بحجر

الشــكل الثــانى

ويعــرف هذا الشكل : بأنه ماكان الحد الأوســط فيه محمــولا فى الصغرى والكبرى •

ومثاله : كل مصرى عــربى ، ولا واحــــد من الاوربى بعــربى ، والنتيجة : لا واحد من المصرى بأوربى •

شروط الشــكل الثانى : ــ

وقد اشترطوا لانتاج هذا الشــكل شرطان : احدهما بحسب الكيف وهو اختــلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب بحيث تكــون احداهما موجبة والأخرى سالبة •

اذ لو اتفقتا فى الكيف لما اضطرد صــدق النتيجة فقد تصدق وقد تكذب ، مثال صــدقها مع اتفاق المقدمتين فى الايجاب كل فرس حيوان ، وكل صاهل حيوان •

فالنتيجة كل فرس صاهل وهى صــادقة ، ولو بدلت الكبرى فقلت وكل أسد حيوان ، كانت النتيجة فكل فرس أسد ، وهى كاذبة كما ترى •

وكذلك لا يضطرد صدق النتيجة مع اتفاق المقدمتين فى السلب ، فقد تصدق وقد تكذب ، فمثال صدقها لا شىء من الذهب بنبات ، ولا شىء من النحاس بنبات والنتيجة لا شىء من الذهب بنحاس ، وهى صادقة ولكنها تكذب اذا بدلت الكبرى فقلت ولا شىء من المعدن بنبات ، فان النتيجــة ستكون لا شىء من الذهب بمعدن وهى كاذبة كما ترى •

ولاشك أن عدم الاضطراد فى صدق النتيجة انما مرجعه تخلف شرط اختلاف المقدمتين فى الكيف ، والسبب فى لزوم هذا الشرط أن المقدمتين لو اتفقتا فى الكيف لم يلزم توافق الحــد الأصغر والأكبــر مع الايجاب ، ولا تباينهما مع السلب ، ولابد من التوافق والتباين مع الايجاب والسلب

حتى تكون النتيجة موجبة أو سـالبة واذا لم يلزم التوافق مع الايجاب ولا التباين مع السـلب وجب العدول الى اشـتراط اختلاف المقدمتين فى الكيف المستلزم للتباين •

الشرط الثانى لانتاج هذا الشكل ، هو : كلية الكبرى • اذ لو كانت الكبرى جزئية لم يلزم عدم منافاة الحد الأكبر لشىء من أفراد الأصغر • لأن مفهوم القيـاس فى هذه الحالة أعنى حالة تخلف الشرط ، هو مجرد منافاة الحد الأصـغر لبعض أفراد الأكبر وذلك لا يسـتلزم نفى مفهوم الأكبـر عن الأصغر ، فلا تكون النتيجة مضطردة الصـدق فقد تصدق كما اذا قلت كل أزهرى حافظ للقـرآن • وبعض المصريين ليس حافظ للقرآن • النتيجة : بعض الأزهريين ليس بمصرى وهى صادقة •

ولكنها تكذب اذا بدلت الكبرى فقلت وبعض المسـلمين ليس حافظ للقرآن لأن النتيجـة ستكون ، بعض الازهريين ليس بمسلم • وعـدم الاضطراد ليس مرجعه الا الى تخلف شرط كليـة الكبرى • واذن فلابد لانتاج هذا الشكل من الشرطين السابقين •

ضروب هذا الشـكل المنتجة

وعلى أساس توفر الشرطين السابقين فى هذا الشكل يكون المنتج من ضروبة أربعة نوردها على هذا النحو :

الضرب الأول : هذا الضرب يتركب من الكليتين بحيث تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة ، مثاله : كل أزهرى مسلم ، ولا واحد من الصهاينة بمسلم ، فالنتيجة • لا واحد من الأزهريين بصهيونى •

ولما كان الانتاج فى هذا الشكل والشـكلين التاليين له غير واضـح ولا يتضح الا برده الى الشكل الأول ، لذلك لجأ المناطقة الى الاستدلال على صدق النتيجة فى ضروب هذا الشكل المنتجة بأدلة :

منها دليل الخلف ، أو دليــل العكس ، والعكس اما عكس كبــرى القياس ، واما عكس ترتيب المقدمتين ثم النتيجة على ما سيأتى •

ونحب أن ننبه بادىء ذى بدء الى أن دليــل الخلف انما يجرى فى ضروب هذا الشــكل الاربعة أما عكس الكبرى فلا يجرى الا فى الضرب الأول والثالث ، وأما عكس الترتيب فلا يأتى الا فى الضرب الثانى •

والآن سنبين كيفية اجراء هذه الأدلة فى ضروب هذا الشكل المنتجة :

١ ــ والاجراء دليل الخلف وتطبيقه على الضرب الأول لبيان صدق نتيجته نقــول : ــ

لو لم تصدق نتيجة هذا الضرب ومثاله المتقدم وهى ــ لا واحد من الازهريين بصهيونى • لصــدق نقيضها وهو بعض الأزهريين صــهيونى فنجعلها صغرى بضمها الى كبرى القياس الذى معنا وهى ــ لا واحد من الصهاينة بمســلم ــ مكونين قياسا من الشكل الأول فتكون النتيجة ــ بعض الأزهريين ليس بمسلم ــ وهى كاذبة • اذ هى مناقضة لصــغرى القياس الأصلى القائلة ــ كل ازهرى مسلم ــ وهى مفروضة الصدق • فما مرجع كذب هذه النتيجة ؟

ان كذبها لا يرجع قطعا الى صورة القياس لأنه مســتوف لشروط الشكل الأول ولا يرجع كذلك الى كذب كبراه لأنها قد كانت كبرى القياس الأصلى وهى مفروضة الصدق فلا يبقى الا أن يرجع الى كذب الصغرى القائلة ــ بعض الأزهريين صهيونى ــ واذا ثبت أن كذب النتيجة راجع الى كذب هذه الصغرى ، فقد صدق نقيضها •

وهو لا واحد من الأزهريين بصهيونى ــ وهى نتيجة الضرب الأول من هذا الشكل التى استدللنا على صدقها •

٢ ــ وكذلك يمكن استدلالنا على صدق النتيجة نفسها بعكس كبرى القياس ليرجع الى الشكل الأول حتى ينتج انتاجا بينا وبيانه :

أن نعكس الكبـرى القائلة — لا واحد من الصهاينة بمسـلم — لتصبح — لا واحد من المسلمين بصهيونى ، ونضمها الى صغرى القياس نفسه لنكون قياسا من الشكل الأول هكذا — كل أزهرى مسلم ، ولا واحد من المسلمين بصهيونى — ينتج — لا واحد من الازهريين بصـهيونى — وهى نفس النتيجة التى استدللنا على صدقها بهذا العكس وقد ثبت لنا الآن صدقها وهو المطلوب .

تنبيـــه

يتبين لك الآن أن دليل الخلف وعكس الكبرى قد جرى كل منهما فى هذا الضرب وأما عكس الترتيب فلا يجرى فيه ، وبيان عكس الترتيب : أن نعكس صغرى القيـاس الذى نريد الاستدلال على صـدق نتيجته وتجعل هذه الصغرى المعكوسة كبرى ، ثم تجعل الكبرى صغرى لهذا القياس ، حتى ينتظم قياس من الشكل الأول ولو طبقناه فى المثال الذى قدمناه للضرب الأول لاحظنا ما يأتى لقد أصـبح القياس بعد عكس الترتيب هكذا : لا واحد من الصهاينه بمسلم ، وبعض المسلمين أزهرى وبالتأمل تلاحظ أننا حاولنا رد القياس الأصلى بهذا العكس الى قياس من الشكل الأول ، لكنك تلاحظ أن صغراه فى هذا المثال سالبة وهى لا تصلح صغرى للشكل الأول ، وكبراه كذلك جزئية وهى لاتصلح أيضا كبرى للشكل الأول ، ومن أجل هذا لم يصلح عكس الترتيب دليلا على صدق نتيجة الضرب الأول من الشكل الثانى .

الضرب الثانى : —

ويتكون هذا الضرب من صغرى سالبه كلية وكبرى موجبه كلية ، مثاله لا واحـــد من المجتهدين بضائع جهده ، وكل غبى ضائع جهده ، فالنتيجة لا واحد من المجتهدين بغبى .

ويمكن الاستدلال على صدق هذه النتيجة بدليل الخلف لأنه يجرى في الضروب الأربعة كما ذكرت لك من قبل ، وفيما ذكرته من كيفية صياغته في الضرب السابق كفاية ، كما يمكن الاستدلال على صدق نتيجة هذا الضرب كذلك بعكس الترتيب وذلك بأن تعكس الصغرى وهى هنا سالبة كلية فتعكس سالبه كلية أيضا فتصبح في مثالنا — لا واحد من ضائعى الجهد بمجتهد — ثم نجعلها كبرى مع جعل الكبرى صغرى ليرتد القياس الى قياس من الشكل الأول ثم بعد ذلك تعكس النتيجة فيصبح المثال هكذا ، كل غبى ضائع جهده ، ولا واحد من ضائعى الجهد بمجتهد ، فتكون النتيجة لا واحد من الأغبياء بمجتهد — ثم تعكس الى لا واحد من المجتهدين بغبى ، وهى نفس النتيجة التى دللنا على صدقها بالعكس ، وها هى قد ثبت لنا صدقها •

ولا يجرى في هذا الضرب عكس الكبرى لما يلزم عليه من اتيان صغرى الشكل الأول سالبة وقد اشترطنا فيه ايجاب الصغرى ، ومن مجىء الكبرى جزئية لأنها في الأصل موجبة كلية وهى لاتنعكس الا الى موجبه جزئية ، والجزئية لاتصلح كبرى للشكل الأول حيث اشترطنا كلية كبراه •

وليسهل عليك الأمر نلفت انتباهك الى أن المدار في صحة جريان هذا الدليل أو ذاك في الضروب الأربعة انما هو على امكان رد الضرب الى الشكل الأول دون أن يختل شرط من شروطه ، فاذا أختل شرط من شروطه بناء على جريان دليل من الأدلة الثلاثة كان ممتنعا •

ويمكنك أن تصطحب هذه القاعدة في ضروب الشكل الثالث والرابع كذلك •

الضرب الثالث : —

ويتكون هذا الضرب من صغرى موجبه جزئية ، وكبرى سالبة كلية ومثاله بعض المسلمين معتزلة ، ولا واحد من الأشاعرة بمعتزلى ، فالنتيجة بعض المسلمين ليسوا بأشاعره ، والنتيجة هنا جزئية سالبة ، لأنها تتبع أخس المقدمتين كما عرفت •

ويمكن الاستدلال على صدق نتيجة هذا الضرب بدليل الخلف وبعكس الكبرى ولا يجوز عكس الترتيب لأنه تعكس فيه الصغرى ثم تجعل كبرى وتجعل الكبرى صغرى حتى يرتد الى الشكل الأول وسنواجه المحذور فسنجد الصغرى سالبة كلية ، والكبرى موجبة جزئية ، وهما لا تصلحان لصغروية الشكل الأول ولا لكبرويته •

الضرب الرابع : —

ويتكون من سالبة جزئية وهى الصغرى ، وموجبه كلية وهى الكبرى، مثاله بعض العرب ليسوا أفريقيين ، وكل المصريين أفريقيون ، فالنتيجة، بعض العرب ليسوا مصريين ، والنتيجة هنا أيضا سالبه جزئية ولايجرى فى هذا الضرب عكس الترتيب لأن صغراه سالبة جزئية وهى لاتنعكس ، كما لايجرى فيه عكس الكبرى لأنها ستنعكس موجبه جزئية وهى لاتصلح كبرى فى الشكل الأول •

وإذن فالذى يجرى فيه الاستدلال على صدق نتيجته هو دليل الخلف دون سواه

جدول لبيان الضروب المنتجة من الشكل الثانى وأدلتها

الضرب	المقدمتان	النتيجة	المثال	الدليل
١	الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية	سالبة كلية	كل انسان ناطق ، ولا شىء من الفرد بناطق — فلا شىء من الانسان بقرد	الخلف وعكس الكبرى
٢	الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية	سالبة كلية	لا شىء من الكرم مذموم ، وكل اسراف مذموم — فلا شىء من الكرم باسراف	الخلف وعكس الترتيب
٣	الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	بعض الحيوان انسان ، ولا شىء من الفرد بانسان — فبعض الحيوان ليس بقرد	الخلف وعكس الكبرى
٤	الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية	سالبة جزئية	بعض الحيوان ليس بانسان — وكل ناطق انسان — فبعض الحيوان ليس بناطق	الخلف

هذه اذن الضروب المنتجة لهذا الشكل وهى أربعة ، غير أن لهـذا الشكل ستة عشر ضربا كما أشرنا الى ذلك من قبل ، فاذا كان المنتج منها بمقتضى تحقق الشروط أربعة ، فان اثنى عشر ضربا هى بقيتها عقيم ، وما مر بيان لها بطريق التحصيل •

أما بيانها بطريق الاسقاط فيقال ان اشتراط اختلاف المقدمتين فى الكيف أسقط ثمانيـة أضرب وهى الموجبتين الصـغريين مع الموجبتين الكبريين وهذه أربعة ، والسالبتين مع السالبتين كذلك وهى أربعة أخرى فالمجموع ثمانية •

واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة لأن الكبرى الجزئية اما سالبة واما موجبة ، فاذا كانت موجبة لم تنتج مع الصـغرى السالبة كلية أو جزئية واذا كانت سالبـة لم تنتج مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية ، فهذه أربعة أضرب تضم الى الثمانيـة السابقة فيكون المجمـوع اثنى عشر ضربا عقيما أسقطتها الشروط ، ولا يبقى الا الأربعة المنتجة بقية الستة عشر •

بقيت كلمة أخيرة لها أهميتها وهى أن المحققين قد قالوا أن الحق ان انتاج هذا الشكل لا يحتاج الى الاستدلال عليه بالخلف والعكس وغيرهما، بل انه يرجع الى الاستدلال بتنافى اللوازم على تنافى الملزومات ، وبيانه أن يقال ان من لوازم أحد الطرفين فى هذا الشكل ثبوت الحد الوسط له ، ومن لوازم الآخر نفيه عنه ، واللازمان متنافيان ، فالملزومان كذلك •

هـذا ، وكما تلاحظ فى انتاج الشكل الثـانى أنه لا ينتج الا السلب ولذلك كثر استعماله فى الجدل والرد على الخصوم •

الشكل الثالث

يعرف هذا الشكل بأنه : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى والـكبرى معا • مثاله : كل حر شريف ، وكل حر محترم ، فالنتيجة : بعض الشرفاء محترم •

شروط هذا الشكل :

ويشترط لانتاج هذا الشكل شرطان ، أحدهما ايجاب الصغرى ، والآخر كلية احدى المقدمتين •

وانما اشترطوا هذين الشرطين أولا لأنه لو كانت الـكبرى سالبة لأفضت الى تباين الأصغر للأوسط المحكوم عليه بالحد الأكبر ، والحكم على أحد المتباينين ليس حكما على الآخر ، ويلزم على ذلك أن لا تكون النتيجة مضطردة الصدق فقد تكذب وذلك فيما اذا قلت : لا واحد من الأزهرية بمسيحى ، ولا واحد من الأزهرية بكاثوليكى فان النتيجة تكون لا واحد من المسيحى بكاثوليكى ، وها أنت تراها كاذبة ، ولكنها تصدق فى نفس المثال بشرط أن تبدل الـكبرى الى ، ولا واحـد من الأزهرية بيهودى ، فستكون النتيجة لا واحد من المسيحى بيهودى ، هذا مايترتب على تخلف الشرط الأول •

أما اذا تخلف الشرط الثانى أعنى كلية احدى المقدمتين ، لجـاز أن يكون بعض الأوسط المحكوم عليه بالأوسط غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فتضطرب النتيجة ولا يضطرد صدقها • ومثاله ، بعض المعـدن حديد ، وبعض المعدن نحاس فالنتيجة بعض بعض الحديد نحاس وهى كاذبة كما ترى ولكنها تصدق لو غـيرت النتيجة الى (وبعض المعـدن يتمدد بالحرارة) •

ضروب هـذا الشكل المنتجـة

وضروب هذا الشكل المنتجة ستة على ما يقتضيه الشرطان السابقان، وبيانها كالآتى :

الضرب الأول : —

ويتكون من صـغرى موجبة كلية وكبرى موجبـة كلية ، مثاله كل مصرى أفريقى ، وكل مصرى عربى ، فالنتيجة بعض الأفريقى عربى •

ولأن انتـاج هذا الشكل غير بين كسابقه فانه يسـتدل على صدق نتائجه أيضا بالخلف أو بالعكس •

أما الاستدلال بالخلف فيقال لو لم تصدق النتيجة وهى — بعض الافريقى عربى — لصدق نقيضها وهو لا أفريقى عربى — فنجعلها فى هذا الشكل كبرى ثم نضمها الى صغرى القياس لأنها هنا موجبة ، فيتكون قياس من الشكل الأول على هذا النحو ، كل مصرى أفريقى ، ولا أفريقى عربى ، فينتج لا مصرى عربى وهى نتيجة منافية لكبرى القياس أعنى الضرب الأول التى هى كل مصرى عربى ، وحيث كانت مفروضه الصدق فما ينافيها كذب • وكذب النتيجة لم ينشأ من صورة القياس لأنه مستوف لشروط الشكل الأول ، ولم ينشأ كذلك من الصغرى لأنها مفروضة الصدق حين كانت صـغرى القياس الأصلى ، فلم يبق الا أن يكون ناشئا عن الكبرى فتكون كاذبة ، وحيث كانت نقيضا لنتيجة الضرب الأول فتكون صادقة وهو مطلوبنا •

وهذا الدليل يجرى فى جميع الضروب •

كما يستدل على صدقها بعكس الصغرى وضمها الى كبرى القياس الأصلى لينتج النتيجة الأولى التى قصدنا التدليل على صدقها ، فنقول

فى المثال السابق بعض الأفريقى مصرى — وهو عكس صغرى الأصلى — وكل مصرى عربى ، فينتج بعض الافريقى عربى ، وهى نفس نتيجة القياس الأصلى ، وبذلك يتضح صدقها •

كذلك يستدل على صدق النتيجة فى هذا الضرب بعكس الترتيب وهو هنا يكون بعكس الكبرى وجعلها صغرى ، وجعل الصغرى كبرى ، ثم تعكس النتيجة لنحصل على النتيجة الأصليـة فيتضح صدقها نطبق ذلك على مثالنا لهذا الضرب فنقول بعض العربى مصرى ، وكل مصرى أفريقى، فينتج بعض العربى أفريقى ، ثم نعكس هذه النتيجة الى بعض الأفريقى عربى فنحصل على نفس نتيجة هذا الضرب ويثبت لنا صدقها •

الضرب الثانى : —

ويتكون من صغرى موجبة جزئية ، وكبرى موجبه كلية • مثاله : بعض الحيوان انسان،وكل حيوان جسم فالنتيجة : بعض الانسان جسم ، ويستدل على صدق النتيجة فى هذا الضرب بدليل الخلف كما استدلوا عليه بالعكس •

أما الخلف فيقال فيه لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها — وهو لا شيء من الانسان بجسم ، وتجعل كبرى حين نضمها الى صغرى القياس أعنى هذا الضرب ليتكون قيـاس من الشكل الأول فتأتى نتيجته كاذبة ، وبالفحص نجد كذبها ناشئا عن كذب الكبرى التى هى نقيض نتيجة القياس الأصلى فتكون تلك النتيجة صادقة •

وأما العكس فيكون بعكس الصـغرى وضمها الى كبرى القياس فينتج نفس نتيجة القياس الأصلى فيثبت صدقها •

الضرب الثالث : —

ويتكون من صغرى موجبه كلية ، وكبرى موجبة جزئية • ومثاله :

كل ورد نبات ، بعض الورد طيب الأريج • فالنتيجة بعض النبات طيب الأريج • ويجرى فى هـذا الضرب دليل الخلف كما يجرى فيـه عكس الترتيب •

أما طريق العكس فلا يجرى فيه لأن كبراه جزئية لاتصلح كبرى للشكل الأول ، ويلاحظ أن هذه الأضرب الثلاثة لاتنتج الا موجبه جزئية، ومرجع ذلك الى أن الحـد الأوسط موضوع فى المقدمتين ، ويجوز أن يكون الحـد الأصغر وهو محمول الأوسط فى الصغرى أعم من الحـد الأكبر وهو محمول الحد الأوسط فى الكبرى •

ويلزم على ذلك ثبوت الأخص لجميع أفراد الأعم وهو محال ، وذلك كما فى قولك كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق فلو كانت النتيجة كل حيوان ناطق أعنى كلية لكانت كاذبة ، لأن مضمونها وثبوت الناطقية لجميع أفراد الحيوان •

كما يلاحظ أن العكس فى هذا الشكل انما يكون بعكس الصغرى الخ، بينما كان فى الشكل الثانى بعكس الكبرى ، وذلك لأن العكس لا يرد هذا الشكل الى الشكل الأول الا بعكس الصغرى •

الضرب الرابع : —

ويتكون من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبـة كلية ، مثاله : كل انسان متنفس ، ولا شيء من الانسان بجماد ، فالنتيجة بعض المتنفس ليس بجماد •

ويجرى فى هذا الضرب دليل الخلف ودليل العكس ويكون بعكس الصغرى وضمها الى الكبرى كما عرفت •

الضرب الخامس : —

ويتكون من صغرى موجبه جزئية ، وكبرى سالبه كلية ، مثاله : —

بعض الأزهريين متدين ، ولا واحد من الأزهريين بملحد ، فالنتيجة بعض المتدينين ليس بملحد •

ويجرى فى هذا الضرب دليل الخلف ودليل العكس أى عكس الصغرى وضمها الى الكبرى ، أما عكس الترتيب فلا يجرى فيه لأن كبراه سالبة كلية وهى تنعكس سالبة كلية فلا تصلح صغرى للشكل الأول •

الضرب السادس :ــ

ويتكون من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، ومثاله : كل جسم متحيز ، وبعض الجسم ليس بنـام ، فالنتيجة بعض المتحيز ليس بنام •

ويجرى فى هذا الضرب دليل الخلف ، ولا يجرى فيه دليل العكس أعنى عكس الصغرى ، لأن كبراه جزئية وهى لاتصلح كبرى فى الشكل الأول ، أما عكس الترتيب فلا يجرى فى غـير الضرب الأول والضرب الثالث لأن بقية ضروب هذا الشكل اما كبراه سالبة وهى لايصلح عكسها لصغرى الشكل الأول ، واما صغراه جزئية فلا يصلح لكبرى الشـكل الأول كذلك ، وقد نبهتك من قبل الى أن المدار على سلامة الشكل الأول صورة ومادة عنـد ارتداد أى من الأشكال الثـلاثة اليه بأحد الطرق المعروفة •

ويلاحظ أن الأضرب الثلاثة الأخر من هذا الشكل قد أنتجت سالبة جزئية والسبب فى كون النتيجة سالبة سلب احدى المقدمتين ، أما سبب كونها جزئية فحتى لايلزم سلب الأخص عن جميع أفراد الأعم ، وذلك حينما يكون محمول الكبرى أخص من محمول الصغرى ، مثاله : كل انسان حيوان ، ولا شىء من الانسان بفرس ، فالنتيجة لا شىء من الحيوان بفرس •

وخلاصـــة القول أن هــذا الشكل لا ينتج الا جزئيا ، وذلك حتى لايلزم حمل الأخص على جميع أفراد الأعم سلبا أو ايجابا •

انتهينا اذن من بيان ضروب هذا الشكل المنتجة وهى ستة أضرب بمقتضى الشرطين السابق ذكرهما ، ولكن القياس يقتضى أن لهذا الشكل ستة عشر ضربا •

فاذا كان المنتج ستة فالعقيم الذى أسقطته الشروط عشرة ، وبيان المنتج بطريق التحصيل : أن الصغرى الموجبه ان كانت كلية أنتجت مع الكبريات الأربع المحصورة ، وان كانت جزئية أنتجت مع الموجبه والسالبة الكليتين ، فمجموع المنتج ستة • والباقى عقيم •

أما بيانهـا بطريق الاسقاط أن نقول الشرط الأول ـــ وهو ايجاب الصغرى اسقط ثمانية ، لأن الصغرى السالبة كلية وجزئية لا تنتج مع الكبريات الأربع ، فسقط ثمانية ، والشرط الثانى وهو كلية احدى المقدمتين أسقط اثنين لأن الصغرى الموجبه الجزئية لاتنتج مع الجزئيتين الكبريين فيسقط به اثنان تضاف للثمانية المتقدمة • فيكون العقيم عشره وما عداها منتج •

هذا وقد ذهب المحققون الى أن الشكل الثالث لايحتاج انتاجه أيضا الى دليل ، لأن مبناه على الحكم بالأصغر والأكبر على شىء واحد ، فيلزم اجتماعهما فيه بالايجاب أو السلب •

جدول لبيان الضروب المنتجة من الشكل الثالث وأدلتها

الضرب	المقدمات	النتيجة	المثال	الدليل
١	الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية	موجبة جزئية	كل زنجي أسود وكل زنجي حساس فبعض الأسود حساس	الخلف وعكس الصغرى وعكس الترتيب
٢	الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية	موجبة جزئية	بعض الورد أبيض وكل ورد أري فبعض الأبيض أري	الخلف وعكس الصغرى
٣	الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية	موجبة جزئية	كل إنسان ناطق وبعض الإنسان متحضر فبعض الناطق متحضر	الخلف وعكس الترتيب
٤	الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	كل إنسان ناطق ولا شيء من الناطق بفرس فبعض الناطق ليس بفرس	الخلف وعكس الصغرى
٥	الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	بعض النبات فاكهة ولا شيء من النبات بحجر فبعض الفاكهة ليس بحجر	الخلف وعكس الصغرى
٦	الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية	سالبة جزئية	كل حيوان متنفس وبعض الحيوان ليس بفرس . فبعض المتنفس ليس بفرس	الخلف

الشكل الرابع

يعرف هذا الشكل بأنه هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى ، وهو كما ترى عكس الشكل الأول ، وقد سبق القول انه فى غاية البعد عن الطبع ولذلك أنكره الكثير من أهل هذا الفن قديمه وحديثه وهو من زيادة جالينوس على الاشكال الثلاثة التى وضعها أرسطو •

شروط هذا الشكل : —

اشترطوا فى انتاج هذا الشكل بحسب الكم والكيف شرطا واحدا وهو أن يتحقق فيه أحد أمرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، واما اختلافهما فى الايجاب والسلب مع كلية احداهما •

وضروب هذا الشكل المنتجة بمقتضى هـذا الشرط ثمانية ونتيجته موجبة جزئية اذا كانت المقدمتان موجبتين ، أى مع كون الصغرى كليـة والكبرى كذلك ، وانما كان ذلك لجواز أن يكون الحد الأصغر أعم من الحـد الأكبر ، فيلزم ثبوت الأخص لجميع أفراد الأعم ، وهو باطل ، مثاله : كل انسان حيوان ، وكل الناطق انسان ، فلو كانت النتيجة كل الحيوان ناطق • للزم حمل الناطقية على كل أفراد الحيوان ، وهو باطل لما ذكر • أما اذا كانت المقدمتان مختلفان فى الكيف فانهما تنتجان سالبة كلية أو جزئية •

ضروب هذا الشكل المنتجة

الضرب الأول : —

ويتكون من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة كلية كذلك ، مثاله : كل فرس حيوان ، وكل صاهل فرس ، فالنتيجة بعض الحيوان صاهل ، وهى موجبة جزئية لما مر •

ويستدل على انتاج هذا الضرب بدليل الخلف وهو هنا يؤخذ فيه نقيض النتيجة ويجعل كبرى ، ثم تضم الى صغرى القياس الذى معنا ليتكون قياس من الشكل الأول نتيجته تنعكس الى نقيض المقدمة الأخرى وهى هنا كبرى القياس ، لأننا أخذنا صغراه وضممنا اليها الكبرى التى كانت نقيضا للنتيجة ، واذا أردنا تطبيق ذلك على مثالنا فاننا نأخذ نقيض النتيجة وهو لا شىء من الحيوان بصاهل ، جاعلين اياه كبرى بضمه الى صغرى هذا الضرب هكذا : كل فرس حيوان ، ولا شىء من الحيوان بصاهل ، فالنتيجة لا شىء من الفرس بصاهل ، ثم تنعكس الى لا شىء من الصاهل بفرس ، وهو تناف للكبرى القائله وكل صاهل فرس وهى مفروضة الصدق ، وهو خلف ، ناشىء من كذب نقيض النتيجة الأصلية التى هى بعض الحيوان صاهل ، فتكون صادقة وهو المطلوب ، ودليل الخلف فى هذا الشكل يؤخذ فيه نقيض النتيجة على نحو ما مر ويجعل هذا النقيض فى بعض الضروب كبرى كما فى هذا الضرب والضرب الثانى والثالث والرابع والخامس ، لأن نقيض النتيجة يكون فيها كليا فيصلح لكبرى الشكل الأول وصغرى الأصل فيها موجبه فتصلح لصغرى هذا الشكل ، كما يجعل صغرى للبعض الآخر من الضروب كالضرب الثالث والخامس والسادس والسابع ، لأن نقيض النتيجة فيها موجب فيصلح لصغرى الشكل الأول ، وكبرى الأصل فيها كلية فتصلح لكبرى هذا الشكل .

كما يستدل على صدق انتاج هذا الضرب بعكس الترتيب ويتأتى هنا بجعل كبرى القياس صغرى ، وصغراه كبرى ، فيكون قياس من الشكل الأول منتج عكس نتيجة الأصل ، ولنطبق هذا على مثالنا فيصبح بالعكس كل صاهل فرس ، وكل فرس حيوان ، فالنتيجة بعض الصاهل حيوان وتنعكس الى بعض الحيوان صاهل وهى نفس نتيجة الأصل فيثبت لنا انتاجه ، ويجرى هذا الدليل فى كل من الضرب الأول والثانى

والسادس ، لأن صغرى الخامس والسابع جزئية فلا تصلح لكبرى الشكل الأول ، وكبرى الثالث والرابع سالبة فلا تصلح لصغرى هذا الشكل ، ونتيجة الثامن لاتنعكس لأنها سالبة جزئية •

كما يستدل على صدق انتاجه أيضا بعكس كبراه ليرتد الى الشكل الثالث فنقول فى مثالنا : كل فرس حيوان ، وبعض الفرس صاهل ، فالنتيجة بعض الحيوان صاهل وهى نفس النتيجة التى استدللنا على صدقها ، ويجرى هذا العكس فى كل من الضرب الأول والثانى والثالث والخامس ، لأن الرابع كبراه سالبة جزئية لا تنعكس فلا يجرى فيه كما ذكر الشارح ، والسادس والسابع والثامن صغراها سالبة ، فلا تصلح لصغرى الشكل الثالث •

الضرب الثانى :ـ

ويتكون من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، مثاله : كل عبادة تفتقر الى نية ، وبعض الشعائر عبادة ، فالنتيجة بعض ما يفتقر الى نية شعيرة •

ويستدل على انتاج هذا الضرب بكل من دليل الخلف ، وعكس الترتيب ، وعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث •

وتعريفاتها جميعا وأمثلتها قد مرت فى الضرب الأول فلا ضرورة لتكرارها •

الضرب الثالث :ـ

ويتكون من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة كلية ، مثاله : كل ذهب معدن ، ولا شىء من النحاس بذهب ، فالنتيجة بعض المعدن ليس بنحاس • وانما أنتج هذا الضرب سالبة جزئية كما ترى مع كلية مقدمتيه لأن الحد الأصغر أعم من الحد الأكبر ، فلو جاءت النتيجة سالبة كلية

لزم سلب الأخص عن جميع أفراد الأعم ، وذلك باطل ، وبقليل من التأمل فى مثالنا تلاحظ صحة مانقول •

ويستدل على انتاج هذا الضرب ، بدليل الخلف ثم بعكس المقدمتين، وهو أن تعكس كل من الصغرى والكبرى عكسا مستويا لنحصل على قياس من الشكل الأول وبالتطبيق على مثالنا يكون بعض المعدن ذهب ، ولا شىء من الذهب بنحاس ، ينتج : نفس نتيجة الضرب الثالث الذى كلامنا فيه ، وهى : بعض المعدن ليس بنحاس ، وهذا الدليل لايجرى الا فى هذا الضرب والضرب الخامس ، لأن الأول والثانى والثامن كبراها تنعكس جزئية فلا تصلح لكبرى الشكل الأول،والرابع كبراه سالبة جزئية لاتنعكس ، والسادس صغراه سالبة لاتصلح لصغرى الشكل الأول ، والسابع صغراه سالبة جزئية لاتنعكس •

كما يستدل على انتاجه بعكس الصغرى فقط ليرتد الى الشكل الثانى فينتج نفس نتيجة الأصل ، وهذا الدليل لا يجرى الا فى هذا الضرب والضرب الخامس والسادس ، لأن الأول والثانى لا يختلفان فى الكيف فلا يصلحان للشكل الثانى ، والرابع والثامن كبراهما جزئية فلا تصلح لكبرى هذا الشكل ، والسابع صغراه سالبة جزئية لاتنعكس فلا يجرى فيه هذا الدليل كما ذكر الشيخ الخبيصى •

ويستدل على انتاج هذا الضرب أيضا بعكس الكبرى فقط ليرتد الى الشكل الثالث كما سبقت الاشارة اليه •

الضرب الرابع : —

ويتكون من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، مثاله كل شاعر أديب ، وليس بعض من ينظم الشعر بشاعر فالنتيجة بعض الأدباء لا ينظم الشعر •

ويستدل على انتاج هذا الضرب بدليل الخلف وقد سبقت الاشارة الى ذلك •

الضرب الخامس : —

ويتكون من صغرى موجبه جزئية وكبرى سالبة كلية ، مثاله : بعض العلماء يخشون ربهم ، ولا واحد من العوام بعالم ، فالنتيجة ، بعض من يخشون ربهم ليسوا من العوام ، وهى سالبة جزئية .

ويستدل على انتاج هذا الضرب بدليل الخلف ثم بعكس المقدمتين ليتكون قياس من الشكل الأول . ثم بالرد الى الشكل الثانى بعكس الصغرى ، ثم بالرد الى الشكل الثالث بعكس الكبرى .

الضرب السادس : —

ويتكون من صغرى سالبة كلية ، وكبرى موجبة كلية ، مثاله لا واحد من الانسان بجماد ، وكل ضاحك انسـان ، فالنتيجة بعض الجماد ليس بضـاحك .

ويستدل على انتاج هذا الضرب أولا بدليل الخلف ، ثانيا بعكس الترتيب ، ثالثا بالرد الى الشكل الثانى وذلك بعكس الصغرى .

الضرب السابع : —

ويتكون من صغرى سالبة جزئية ، وكبرى موجبة كلية ، مثاله بعض المعدن ليس بذهب،وكل نحاس معدن فالنتيجة بعض الذهب ليس بنحاس .

ويستدل على انتاج هذا الضرب بدليل الخلف .

الضرب الثامن : —

ويتكون من صغرى سالبـة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، مثاله : لا فيلسوف جاهل ، وبعض محبى الحكمة فيلسوف فالنتيجة ليس بعض الجهال بمحب الحكمة .

هذه اذن الضروب الثمانية المنتجة بمقتضى الشرط السابق ، فتكون بقية ضروب هذا الشكل عقيمة وهى ثمانية لأن المجموع ستة عشر ضربا

وهذا هو نهج المتأخرين وقد سرنا عليه مع الشيخ الخبيصى ، وهو أوفق وأدق من نهج المتقدمين الذين رأوا أن ضروب هذا الشكل المنتجة خمسة فقط ، وذلك بناء على ما اشترطوه لانتاجه من عدم اجتماع الخستين السلب والجزئية سواء كان فى مقدمة واحدة أو فى مقدمتين معا ، ذلك ما لم تكن الصغرى موجبة جزئية ، فشرط الانتاج حينئذ أن تكون الكبرى سالبة كلية •

وعلى هذا فقد أسقط المتقدمون من الضروب الثمانية السابقة ثلاثة أضرب وهى :

١ ــ المكون من صغرى سالبة جزئية ، وكبرى موجبه كلية •

٢ ــ المكون من صغرى موجبه كلية ، وكبرى سالبة جزئية •

٣ ــ المكون من صغرى سالبة كلية ، وكبرى موجبه جزئية •

وقد قرر المتقدمون أن هذه الأضرب الثلاثة عقيمة بدليل أن نتائجها غير مضطردة الصدق ، كما قرروا أن عدم اعتبار هذه الضروب يرجع الى أن بيان انتاجها متوقف على عكس السالبة الجزئية وهى لاتنعكس •

أما جواب المتأخرين عن ذلك فمفاده أن الاختلاف فى النتيجة انما هو راجع الى تركيب القياس من مقدمة بسيطة بالرغم من أن شرط انتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها احدى الخاصتين ، أعنى المشروطه الخاصة والعرفية الخاصة • وهما تنعكسان ، فليس صحيحا ماذكروه •

جدول لبيان الضروب المنتجة من الشكل الرابع وأدلتها

الضروب	المقدمتان	النتيجة	المثال	الدليل
١	الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية	موجبة جزئية	كل عاقل انسان وكل حازم عاقل فبعض الانسان حازم	الخلف وعكس الترتيب وعكس الكبرى
٢	الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية	موجبة جزئية	كل حيوان حساس وبعض النائم حيوان فبعض الحساس نائم	الخلف وعكس الترتيب وعكس الكبرى
٣	الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	كل ورد نبات ولا شيء من الحجر بورد فبعض النبات ليس بحجر	الخلف وعكس المقدمتين وعكس الصغرى وعكس الكبرى
٤	الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية	سالبة جزئية	كل ناطق انسان وبعض الفرس ليس بناطق فبعض الانسان ليس بفرس	الخلف
٥	الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية	سالبة جزئية	بعض الفاكهة تفاح ولا شيء من الحجر بفاكهة فبعض التفاح ليس بحجر	الخلف وعكس المقدمتين وعكس الصغرى وعكس الكبرى
٦	الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية	سالبة كلية	لا شيء من الناطق بفرس وكل انسان ناطق فلا شيء من الفرس بانسان	الخلف وعكس الترتيب وعكس الصغرى
٧	الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية	سالبة جزئية	بعض النبات ليس بشجر وكل ورد نبات فبعض الشجر ليس بورد	الخلف
٨	الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية	سالبة جزئية	لا شيء من المعدن بنبات وبعض الذهب معدن فبعض النامي ليس بذهب	

القياس الاقتــراني الشرطى

علمت مما سبق أن القياس الاقترانى ينقسم الى حملى وشرطى والحملى هو ما تركب من الحمليات المحضـــة ، وقد سبق بيانه بماله من أشكال ، والشرطى هو ما تركب من مقدمتين شرطيتين ، أو من مقدمتين احداهما شرطية • أى أنه يمكن أن يعرف بأنه هو ما لا يتركب من حمليات محضة•وهذا النوع من القياس لا يقل أهمية من حيث دراسته عن القياس الحملى • فالحاجه ماسة الى كل منهما فى العلوم ، ولما لم يورد أرسطو هذا الباب فىالتعليم زعم بعضهم أنه لاحاجة اليه ، لأن معرفة الاقترانيات الحملية تغنى عن ذكره وليس بصحيح وذلك لما بين أحكامهما من الاختلاف الواضح •

ومن ثم كان علينا بعـــد فراغنا من دراســـة القياس الحملى ، وأشكاله الأربعة ، وما يتعلق بها من أحكام ، أن نقدم دراسة مفصلة عن الاقترانى الشرطى وما يتعلق به من أحكام اتماما للفائدة •

اقســـام الشرطى

وينقسم الشرطى الى خمسة أقسام :

القسم الأول :ـ

هو ما تألف من شرطيتين متصلتين • ومثاله كلما كان هذا ذهبا كان معدنا • وكلما كان هذا معدنا كان موصلا جيدا للحرارة ينتج كلما كان

هذا ذهبا كان موصلا جيدا للحرارة • وهذا القسم تتأتى فيه الاشكال الأربعة التى مرت بك فى القياس الحملى • وذلك لأن المشترك بين المقدمتين •

اما أن يكون تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الأول •

أو يكون تاليا فى الصغرى والكبرى فهو الشكل الثانى •

أو يكون مقدما فيهما فهو الشكل الثالث •

أو يكون مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى وهو الشكل الرابع •

والشرط فى انتاج هذه الاشكال هو نفسه ما اشترط فى انتاج أشكال القياس الحملى •

القسم الثانى : —

وهو ما تألف من شرطيتين منفصلتين • ومثاله كل مصرى اما أن يكون مسلما أو غير مسلم • وغير المسلم اما أن يكون مسيحيا أو يهوديا • ينتج أن كل مصرى اما أن يكون مسلما واما أن يكون مسيحيا أويهوديا •

ويشترط لانتاج هذا القسم شروط ثلاثة : أولا ايجاب المقدمتين ، ثانيا كلية احداهما ، ثالثا صدق منع الخلو عليهما •

وينقسم هذان القسمان من حيث أحكامهما الى ثلاثة أقسام وذلك لأن الاشتراك بين المتصلتين والمنفصلتين اما فى جزء تام منهما أعنى المقدم والتالى ، أو فى جزء غير تام منهما ، أو فى جزء تام من احداهما غير تام من الأخرى ، والمطبوع من القسم الأول هو ما كان الاشتراك بين مقدمتيه فى جزء تام منهما ، والمطبوع من القسم الثانى هو ما كان الاشتراك بين مقدمتيه فى جزء غير تام منهما • وقد تقدم مثال كل منهما •

القسم الثالث : —

هو ما تألف من شرطية متصلة وحملية ، ومثاله كلما كان الطالب أزهريا فهو مسلم وكل مسلم مقر بالتوحيد • ينتج كلما كان الطالب أزهريا فهو مقر بالتوحيد •

وينقسم هذا النوع الى أربعة أقسام وذلك لأن الحملية فيه اما أن تكون صغرى أو كبرى والاشتراك بين المقدمتين حينئذ اما فى مقدم الشرطية أو فى تاليها بحسب وضع الحملية ، والمطبوع من هذا النوع ما كانت الحملية فيه كبرى مشاركه للمصتلة فى التالى ، ومثاله ماتقدم ، وشرط انتاج هذا القسم ايجاب المتصلة •

القسم الرابع : —

هو ما تألف من حملية وشرطية منفصلة ، ومثاله كل عدد اما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو منقسم الى متساويين ، ينتج كل عدد اما فرد واما منقسم الى متساويين ، وهذا القسم ثلاثة أقسام ، وذلك لأن الحملية اما أن تكون مساوية لعدد المنفصلة أو أقل منها أو أكثر • والمطبوع منه ما كانت حملياته مساوية لعدد أجزاء المنفصلة أو أقل • ومثاله ما تقدم ، وشرط انتاج هذا القسم أن تكون المنفصلة موجبة كلية ، مانعة خلو أو حقيقية •

القسم الخامس : —

هو ما تألف من شرطيتين احداهما منفصلة والأخرى متصلة ، ومثاله كلما كان الشىء متحيزا فهو جسم ، كل جسم اما مركب أو بسيط ، ينتج كلما كان الشىء متحيزا فهو اما مركب أو بسيط •

وهذا القسم ستة أقسام وذلك لأن الاشتراك بين مقدمتيه اما فى جزء تام منهما أو فى جزء غير تام منهما ، أو فى جزء تام من احداهما غير تام من الأخرى •

وعلى كل فاما أن تكون المتصلة صغرى أو كبرى : والمطبوع من هذا القسم ما كانت صغراه متصلة ، وكبراه منفصلة كالمثال المتقدم ، وشرط انتاجه ايجاب المنفصلة •

وقد أشرنا فيما سبق الى أن القسم الأول تجرى فيه الاشكال الأربعة المتحققة فى الحملى ، وهنا نقرر أن هذا الحكم منسحب على الأقسام الخمسة للقياس الشرطى ، ولكننا سنعرض عن ذكرها مفصلة هنا لا لعدم أهميتها ، ولكن تلافيا للتطويل الذى لا ضرورة له •

القياس الاستثنائى

أشرنا فيما سبق الى أن القياس الاستثنائى هو ماذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل ، مثاله كلما كان هذا شاعرا كان أديبا ، لكنه شاعر اذن فهو أديب .

فأنت ترى أن النتيجة وهى قولنا هو أديب قد وجدت بالفعل فى كبرى الاستثنائى ، ومعنى وجودها بالفعل أن توجد بمادتها أى طرفاها، وصورتها وهى الترتيب المعين بين الطرفين . ولو غيرت الاستثنائية الى قولك لكنه غير أديب اذن فهو غير شاعر لرأيت نقيض هذه النتيجة هو شاعر موجودا فى كبرى الاستثنائى . ووجود النتيجة أو نقيضها بالفعل على ما رأيت قيد يخرج من التعريف القياس الاقترانى ، فان النتيجة انما توجد فيه بالقوة متناثرة بين مقدمتيه .

والقياس الاستثنائى يتركب من مقدمتين الأولى وهى الكبرى شرطية وهى اما متصلة أو منفصلة ، والثانية وهى الصغرى حملية ، وانما سمى استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء وهى لكن . وأصل استعمال لكن فى الاستدراك ، الا أنها أشبهت حرف الاستثناء فى أحداثها فيما قبلها شيئا لم يكن موجودا فيه اذ المستدل ينعطف بها على ما ذكر فى الشرطية فيضعه أو يرفعه ، ولذلك جعلت هنا أداة استثناء . وسمى شرطيا لأن احدى مقدمتيه وهى الكبرى يجب أن تكون شرطية ، فان كانت متصلة فهو الاستثنائى الاتصالى ، وان كانت منفصلة فهو الاستثنائى الانفصالى .

الاستثنائى الاتصالى

ولنبدأ بالحديث عن الاستثنائى الاتصالى • وهو ما كانت كبراه شرطية متصلة •

شروط انتاجه :

ويشترط لانتاج الاستثنائى الاتصالى ثلاثة شروط •

الشرط الأول : —

أن تكون المتصلة موجبة لأن السالبة عقيمة ، وبيان ذلك : أن السالبة تسلب اللزوم بين الطرفين ، وحينئذ لا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر •

الشرط الثانى : —

أن تكون المتصلة لزومية ، اذ لو كانت اتفاقية لزم الدور المحال ، وذلك لأن العلم بصدق الاتفاقية متوقف على العلم بصدق التالى فلو توقف العلم بصدقه على العلم بها فذلك هو الدور ، قاله القطب الرازى ، وفى شرح المصنف أن هذا الكلام فى غاية الفساد وذلك لأنه جعل كلا من الموقوف والموقوف عليه العلم بصدق أحد الطرفين أو بكذبه ، وجاز أن يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه • فلا يلزم الدور •

الشرط الثالث : —

كلية احدى المقدمتين الشرطية أو الاستثنائية ، ذكره الفخرالرازى كما ذكر فى أكثر كتب المنطق ، فانه اذا لم يتحقق هذا الشرط فانه يحتمل حينئذ أن يكون اللزوم على بعض الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم اثبات أحد جزأى الشرطية المتصلة لثبوت الآخر ، الا اذا كان وقت الاتصال ووضعه هو بعينه وقت الاستثناء ووضعه •

ولذلك نظر العصـــام فى هذا الشرط وقال : الأولى أن يقال وثالثها أى الشروط أحد الأمور الثلاثة اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أو اتحاد الاتصال والانفصال مع وقت الوضع أو الرفع ، ويمكن الجواب عن كلام العصام بما قاله مير أبو الفتح فى شرح المتن ان اتحاد وقتهما بعينه فى قوة كليتهما ، ولهذا قد يكتفى بكليتهما عنه •

ضروب هـــذا القسم

أشرنا فيما سبق الى أن القياس الاستثنائى الاتصالى هو ماتركب من شرطية متصلة • وحملية ، هى عبارة عن وضع مقدم الشرطية أو رفع تاليها •

فمثلا اذا قلنا كلما كان هـــذا تفاحا كان فاكهة لكنه تفاح فهـــو فاكهة ، فالحملية هنا هى عبارة عن وضع المقدم أى اثباته وهو التفاح •

ولو قلنا لكنه غير فاكهة فهو غير تفاح لـــكانت الحملية عبارة عن رفع التالى أى نفيه ، وهو غير تفاح • وبشىء من التأمل ندرك أن وضع المقدم قد أنتج وضع التلى ، لأن التالى وهو فاكهة فى مثالنا أعم من المقدم الذى هو التفاح وهو بالطبع أخص من التالى ، ووجود الأخص يستلزم وجود الأعم •

كما أن التالى فى المتصلة لازم للمقدم ، فالمقدم ملزوم ، ووجود الملزوم يقتضى وجود اللازم ، بخلاف العكس ، فوجود التالى باعتباره أعم أو لازما لا يستلزم وجود المقدم حينئذ ، لأنه لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص ، ولا من وجود اللازم وجود الملزوم •

فوضع المقدم اذن ينتج وضع التـــالى وليس العكس وعلى هذا فان وضع المقدم لاينتج رفع التالى •

كما أنه بشىء آخر من التأمل نستطيع أن ندرك أن رفع التالى وهو الفاكهة فى مثالنا كما قلنا ، انما ينتج رفع المقدم ، ولا شك أنه يسهل

علينا التعليل هذه المرة ، خاصة وقد عرفنا أن التالى لازم والمقــدم ملزوم وأن التالى أعم من المقدم • وبديهى أن رفع أو نفى اللازم أو الأعم يقتضى رفع أو نفى الملزوم وعلى هذا فقد أنتج رفع التالى رفع المقدم ، وأصبح من الواضح أنه لاينتج وضع المقدم ، كما يسهل عليك بنفس الدرجة حينئذ ادراك أن رفع المقدم لاينتج رفع التالى ولا وضعه• وذلك لأن نفى الملزوم لايقتضى نفى اللازم أو اثباته بالتالى •

وبعد هذا ففى وسعنا أن نستخلص أن القياس الاستثنائى الاتصالى انما ينتج منه ضربان •

الضرب الأول : —

وضع المقدم ينتج وضع التالى ، خذ مثالا آخر غير ما تقدم •

كلما كان المرء فيلسوفا كان محبا للحكمة ، لكنه فيلســوف ينتج فهو محب للحكمه •

الضرب الثانى : —

رفع التالى ينتج رفع المقدم • فلو قلت فى المثال السابق لكنه ليس بمحب للحكمه بنفى التالى ، أنتج فهو ليس بفيلسوف وقد عرفت السبب •

كما يمكننا أن نستخلص مما ســبق أيضا أن الضروب العقيمة ، لهذا القيــاس أو ان شئت قلت ان الحالات التى لا ينتج فيهــا هى الحالات الآتيــة : —

رفع المقدم وهو لاينتج رفــع التالى ، فلو قلت ، كلما كان المرء متصوفا كان متدينا ، لكنه غير متصــوف بنفى المقدم لم ينتج نفى التالى لجواز أن يكون التــالى أعم ، ونفى الأخص لايستلزم نفى الأعم كما سبق فلا يجوز أن تقول اذن فهو غير متدين تقصد النتيجة وذلك لجواز أن يكون المرء سلفيا مثلا •

كما لا ينتج هذا الضرب أيضا وضع التالى من باب أولى •

وكذلك لاينتج وضع التالى وضع المقدم للسبب المذكور •

ولأنه لايلزم فى مثالنا هذا من كون المرء متدينا أن يكون متصوفا لما مر •

القياس الاستثنائى الانفصالى

والآن نأتى الى القسم الثانى من أقسام القياس الاستثنائى وهو الانفصالى ، ويعرف بأنه :

ما كانت كبراه شرطية منفصلة •

ويشترط لانتاجه أيضا ثلاثة شروط :

الشرط الأول :

ايجاب الكبرى فانها لو كانت سالبه لكان فى ذلك قطع العناد ونفيه • وحينئذ لا يلزم من وجود أحد الطرفين وجود الآخر ولا عدمه •

الشرط الثانى :

أن تكون عنادية ، اذ لو كانت اتفاقية للزم الدور وقد مر بك بيانه فى الاتصالى •

الشرط الثالث : —

كلية المنفصلة أو الاستثنائية • وقد مر بك بيانه فى شروط الاتصالى كذلك •

الضروب المنتجة لهذا القسم

معروف لديك من خلال دراستك السابقة أن الشرطية المنفصلة تنقسم الى ثلاثة أقسام : حقيقية — ومانعة جمع — ومانعة خلو •

وستأتى الضروب المنتجة فى هذا القسم بناء على أحكام كل قسم من أقسام المنفصلة هذه ، اذ أنها كبراه • واليك بيانها •

أولا : اذا كانت كبرى القياس منفصلة حقيقة ، أنتج فى أربع حالات وذلك لأن وضع المقدم حينئذ ينتج رفع التالى •

ووضع التالى ينتج رفع المقدم •

وكذلك رفع المقدم ينتج وضع التالى •

ورفع التالى ينتج وضع المقدم •

وتعليـــل هذا ما عرفه من أن المنفصـــلة الحقيقية هى ما تألفت من الشىء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ، والنقيضان لايجتمعان ولايرتفعان، فثبوت أحدهما يستلزم نفى الآخر وبالعكس ، ولكن الحقيقية التى تكون كبرى فى الاستثنائى يجب أن تتركب من الشىء والمساوى لنقيضه •

اذ لو تركبت من الشىء ونقيضه كانت الاستثنائية فيه عين النتيجة فيلزم الاستدلال على الشىء بنفســـه ، ومثال ذلك ، اما أن يكون الجسم متحركا أو ســـاكنا لكنه متحرك فهو ليس بســـاكن ، وقد وضعت المقدم فانتج رفع التالى كما رأيت وهى الحالة الأولي لانتاج هذا القسم •

ولو وضعت التالى فقلت لكنه ساكن لانتج فهو ليس بمتحرك أى أنتج رفع المقدم •

ولو رفعت المقدم وقلت : لكنه ليس بمتحرك لانتج ، فهو ساكن أى أنتج وضع التالى •

وأخيرا لو أنك رفعت التالى فقلت : لكنه ليس بســـاكن لانتج : فهو متحرك ، أى انتج وضع المقدم •

وأذن فحالات الانتـــاج أربعة حين تكون الكبرى منفصـــلة حقيقية كما رأيت •

ثانيـا : اذا كانت كبرى القياس منفصلة مانعة جمع فانه ينتج فى حالتين ناشئتين من أن وضع كل من طرفيها ينتج رفع الآخر •

وتعليل هذا أن مانعة الجمع انما تتركب من الشىء وضده أو الأخص من نقيضه ، والمعروف أن الضدين لا يجتمعان وقد يرتفعان •

وعلى هذا فمتى ثبت أحد طرفيها انتفى الآخر • أما اذا انتفى أحد طرفيهـا ، فانه لا يلزم منه ثبوت الآخر ولا نفيـه • لأن ارتفاع أحد الضدين لا يلزم منه وجود الآخر ولا ارتفاعه •

وبيان ذلك بالمثـال أنك لو قلت اما أن يكون هذا افريقيا أو أوربيا ، لكنه أفريقى فهو ليس بأروبى ، فأنت حينئذ قد وضعت المقدم فانتج رفع التالى على نحو ما رأيت ، ولو وضعت التالى فقلت لكنه أوربى لانتج فهو ليس بأفريقى أى انتج رفع المقدم ، لكنك لو رفعت المقدم وقلت لكنه ليس بأفريقى لم ينتج أنه أوربى أى وضـع التالى لجواز أن يكون ضدا آخر بأن يكون آسيويا مثلا ، وكذلك الأمر فى رفع التالى •

فالوضع هنا ينتج رفعا ولا عكس وقد عرفت العلة •

ثالثـا : فاذا كانت كبرى القياس منفصلة مانعة خلو فانه ينتج فى حالتين كذلك ناشئتين من أن رفع أحد طرفيها ينتج وضع الطرف الآخر • فالرفع هنا ينتج وضعا ولا عكس •

وبيان ذلك بالمثال أنك لو قلت هـذا الشخص اما ليس بأبيض أو ليس بأسود ، لكنه أبيض فهو ليس بأسـود فانك حينئذ تكون قد رفعت المقدم فانتج وضع التالى •

فلو رفعت التالى وقلت لكنه أسود فهو ليس بأبيض أى أنه انتج وضع المقدم •

لكنك لو وضعت فقلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج : فهو اذن أسود أى لم ينتج رفع التـــالى لأن مانعة الخلو تجوز اجتماع طرفيها فيجوز هنا أن يجتمع الطرفان فى شخص ليس بأبيض وليس بأسود بأن يكون أصفر مثلا • وقل مثل ذلك فى حالة وضع التالى •

وبهذا ينتج الاستثنائى الانفصالى فى ثمان حالات أربع منهـــا اذا كانت حقيقية ، واثنتان اذا كانت مانعة جمع واثنتان اذا كانت مانعة خلو • ولا ينتج فى الحالات الأخرى على نحو ما وضحناه لك •

أسـئلة وتدريبات على القيـاس

س ١ : من أي الأشكال الأربعة ما يأتى :

كل طبيب مؤتمن ، ولا دجال بمؤتمن — كل نبـات نام ، وكل نام محتاج الى الغذاء •

كل شخص سهل الأخلاق مألوف ، وكلما كان مألوفا وجـد أعوانا من الناس •

كلما كان الشخص صـادقا وثق الناس به ، ولا شيء من الخـائن بموثوق به •

كل متحرك بالارادة حساس ، وكل متحرك بالارادة حيوان •

بعض المعدن ذهب ، ولا شيء من النامى بمعدن •

كلما كان الشيء حيوانا كان ناميا ، وليس ألبتة اذا كان حيوانا كان جمادا •

كلما كان الشخص مصريا كان أفريقيا ، وكل افريقى اما أبيض واما أسود •

س ٢ : أقم دليلا من أى شكل من الأشكال الأربعة على ما يأتى :

لا عاقل متسرع فى عمله — العالم حادث — بعض من يحب الظفر مجازف — بعض ما يجب تعلمه علم الحساب •

س ٣ : استخرج نتيجة كل قياس مما يأتى :

كل سبع مفترس ، وكل سبع وحش — العالم حادث وكل حادث له محدث — بعض العقود ربا ، ولا شيء من البيع الصحيح بربا — دائما اما أن يكون الشيء حادثا أو قديما ، وكلما كان حادثا كان قابلا للفناء — دائما اما أن يكون عمل الشخص فضـيلة أو رذيلة ، ودائما اما أن تكون الفضـيلة فطرية أو مكتسبة — كلما كان الجسم مركبا كان قابلا للتجزئة الى عناصره ، ودائما كل مركب اما أن يتجزأ الى عنصرين أو أكثر •

س ٤ : خذ من البيت الآتى مقدمتى قياس منتج من الشكل الأول والرابع :

فان تفق الأنام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال

س ٥ : من أى أنواع القياس الاستثنائى ما يأتى :

قوله تعالى « قل لو كان معه آلهة كما يقولون اذن لابتغوا الى ذى العرش سبيلا » •

قول امرىء القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال
ولكنمـــا أسعى لمجـــد موثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

كل موجود اما حادث أو قديم ، لكنه ليس بحادث — اما أن يكون الكلام نثرا أو نظما ، لكنه نظم •

لواحــق القيــاس

ويلحق بالقياس أنواع أخرى من الأقيسة منها :

اولا قيــاس الخلف

وهذا القياس من أقسام القياس الاستثنائى

تعريفــه :

ويعرف بأنه القياس الذى يقصد فيه اثبات المطلوب بواسطة ابطال نقيضه •

وإنما سمى بقياس الخلف لأنه يفضى الى الخلف أى المحال ، وذلك على تقدير صدق المطلوب ، وقيل انما سمى كذلك لأنه يأتى المطلوب من خلفه ، أى من ورائه الذى هو نقيضه •

وحاصل هذا القياس أنه يتركب من قياس استثنائى وقياس اقترانى وهذا هو ما استقر عليــه كلام الشيخ الرئيس ابن سينا • والا فانه قد وقع فيه اختلاف عظيم ، وصورته أن يقال لو لم يكن المطلوب حقا لكان نقيضه حقا ، ولو كان نقيضه حقا ، لكان المحال واقعا ، لكن وقوع المحال باطل فيكون عدم حقية المطلوب باطلا •

وكيفية تكوين هذا القياس : أن يضم النقيض الى الأصل على هيئة قياس من الشكل الأول يكون الأصل صغراه ، والنقيض كبراه ، فينتج المحال •

وحينئذ نستدل على صدق المطلوب بالقياس على صورته المذكورة قبل قليل •

وقد مر بك أيضا استخدام هذا القيــاس فى بيان صدق العكس ثم فى بيان صدق انتاج ما عدا الشكل الأول من أشكال القياس الاقترانى •

وتوضيحه بالمثال : أن يقال نفرض صدق قولنا كل انسان حيوان —

بالفعل • ثم نقول : يجب أن يصدق فى عكسه • بعض الحيوان انسان — بالفعل •

ثم نستدل على صدق هذا العكس بقياس الخلف هكذا :

لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الأصل لصدق نقيضه مع الأصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها : لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض الحيوان انسان بالفعل ، لصدق لا شيء من الحيوان انسان دائما مع قولنا كل انسان حيوان بالفعل • ثم نضم الى هذه المتصلة متصلة أخرى هكذا :

وكلما صدق لا شيء من الحيوان انسان دائما • وهو النقيض ، مع قولنا كل انسان حيوان بالفعل وهو الأصل • صدق قولنا لا شيء من الانسان انسان دائما • وهو نفى الشيء عن نفسه وهو محال •

فهذا قياس اقترانى مركب من متصلتين ينتج • لو لم يصدق بعض الحيوان انسان بالفعل ، لصدق لا شيء من الانسان انسان دائما • ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة فى القياس الاستثنائى ونقول : لو لم يصدق بعض الحيوان انسان بالفعل ، لصدق لا شيء من الانسان انسان دائما • لكن التالى باطل فالمقدم مثله •

فقد انتفى عدم صدق بعض الحيوان انسان ، فتعين صدقه ، فقد حصل المطلوب بطريق الخلف من قياسين اقترانى واستثنائى • وقس على ما أوضحناه قياس الخلف فى اثبات النتائج •

ثانيا القيـــاس المركب

ويعرف : بأنه هو ما تركب من قياسين فأكثر بحيث تكون نتيجة كل قياس جزأ من قياس بعده وهكذا الى أن يحصل المطلوب •

والداعى الى تكوين هذا النـــوع من القياس قد يكون هو احتيـــاج القياس الذى يقصـــد منه انتاج المطلوب أو احتياج احدى مقدمتيه الى اكتساب وبيان بقياس آخر حتى ينتهى الاكتساب والبيان الى المبادىء البديهية فيكون لدينا أقيسة مترتبة محصلة للمطلوب ، ولهذا سمى قياسا مركبا •

والقياس المركب قسمان :

وذلك لأنه ان صرح فيه بالنتائج السابقة على النتيجة المطلوبة سمى حينئذ موصول النتائج • ولعل وجه صحة هذه التسمية أن النتائج فيـــه موصولة بالمقدمات ، ومثاله : هذا انسان ، وكل انسان حيوان ينتج : هذا حيوان ، ثم تضم هذه النتيجة الى مقدمة أخرى هكذا هذا حيـــوان وكل حيـــوان نام • فهذا نام • ثم نقول : هذا نام وكل نام يتغذى اذن فهذا يتغذى •

فان لم يصرح بالنتائج فى القيـــاس المركب على نحو ما سبق سمى حينئذ مفصول النتائج • وذلك لفصل النتائج عن المقدمات فى الذكر وان كانت مرادة من حيث المعنى ، كما اذا قلنا فى المثال السابق هذا انسان ، وكل انسان حيـــوان ، وكل حيوان نام ، وكل نام يتغـــذى • اذن فهذا يتغذى •

واعتبر القياس المركب من لواحق القياس البسيط لمخالفته له ظاهرا فى تركبه من أكثر من قياس وان أمكن ارجاعه حقيقة الى أقيسة بسيطة •

ملاحظـــة

قد يقع الخطأ فى القياس ، وهو اما أن يكون راجعا الى مادة القياس، أو الى صورته •

والخطأ فى مادته راجع الى أسباب منها :

كذب المقدمتين ، وكذلك ألا تكونا أعرف من النتيجة ، وكذلك عدم لزوم النتيجة للمقدمتـــين ، وعنهما • وكذلك كون النتيجة ليست غـــير المقدمتين بالفعل مما يعرف بالمصادرة على المطلوب ، بأن تكون النتيجة فيه حينئذ عين احدى المقدمات ، أو لازمة لصدقها •

أما الخطأ فى صورته فانما يرجع الى فقد شرط من شروط الانتاج العامة فى القياس ، أو الخاصة بالأشكال •

الاســـتقراء

لقد حل الاستقراء فى مجال العلوم الحديثة لدراستها وكشف قوانينها منذ عصر النهضة محل القياس الأرسطى ، وسلبه مكان الصدارة التى تربع عليها فترة طويلة من الزمن ، وقد كان الاستقراء معروفا عند أرسطو، بيد أنه لم يحظ بما حظى به القيـــاس لديه من عناية واهتمام ، فقد كان أرسطو يعتبره من لواحق القيـــاس ، كما كان يعتمد فيـــه على ملاحظة سطحية للجزئيات والظواهر •

ولكن الأمر يختلف بالنسبة للاستقراء فى مفهوم العلماء المعاصرين ، فالعلوم الطبيعيـــة يعول فى اكتشـــاف قوانينها على ذلك الاســـتقراء العلمى •

ويعرفه بأنه :

استدلال بنى على فحص وتتبع الجزئيات والظواهر الخاصة عن طريق الملاحظة والتجربة بقصد الوصول الى قانون عام يمكن أن يشملها

هى وأشباهها من الجزئيـــات التى لم تفحص ولم تجرب ، وذلك لما بينها جميعا من علاقات يفترض فيها الاضطراد والدوام •

ويلاحظ أن الحكم فى الاستقراء ينتقل من الجزئى الى القانون الكلى بعكس القياس ، والنهج الفكرى فى الاستقراء متفق مع الطبيعة والفطرة ، اذ أن الفطرة أن يبدأ الانسان بملاحظة الظاهرة الحسية والحالة الجزئية، ثم ينتقل من الحكم عليهـا الى القانون الكلى الذى ينطبق عليهـا وعلى غيرها •

فالاستقراء اذن هو الذى يســاعدنا على التفسير العلمى للأشياء بادراك ما بينها من علاقات ثابتة ومضطردة •

تقســيم الاســتقراء

ينقسم الاستقراء الى قسمين : تام وناقص •

أما التــام : ويسمى القياس المقســم فيعرف بأنه ، فحص جميع الجزئيات والظواهر التى يراد الحكم عليها بواسطة الملاحظات والتجارب •

وهذا النــوع من الاستقراء متعذر الحدوث • وبخاصة فى العلوم الطبيعية •

وذلك لأن الظواهر فى مجال هــذه البحوث لا تكاد تحصى عددا ، وعلى فرض امكان حصوله فى مجالات علوم أخرى ، فهو وان أفاد نتائج يقينية ، الا أنه يمكن وصفه بالعقم مثل القياس ، وذلك لأن القانون الكلى لا يعرف فيــه ولا يتوصل اليه الا بمعرفة جميع الجزئيات ، وان كان له حينئذ جدوى فهى فى مجال التعداد والاحصاء من قبيل الاجمال فى الحكم والاختصار فى العبارة •

أما الاستقراء النــاقص فهو الذى يعتبر من لواحق القياس ، لأنه لا ينتج الا الظن ، ولكنه هو الاستقراء العلمى المستخدم بالفعل فى مجال

العلوم المختلفة ، اذ يقنع العالم فى هذا النوع بفحص واختبار بعض الجزئيات والظواهر بواسطة الملاحظات والتجارب ، ثم ينتقل من الحكم عليها الى حكم كلى يشملها ويشمل غيرها من الظواهر التى تماثلها ، وذلك كما قلت لتعذر احصاء الظواهر المتماثلة واجراء التجارب عليها فى مجالات بعض العلوم .

وقد مثلوا له قديما بأنا اذا تصفحنا مجموعة من الحيوانات فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ ، فانا نستطيع أن نحكم حكما كليا بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ .

وهذا الاستقراء لا يفيد اليقين أى أن هذا الحكم الكلى ظنى ، وذلك لأنه قد ثبت وجود بعض الحيوانات كالتمساح لا يحرك فكه الأسفل عند المضغ وانما يحرك فكه الأعلى . ومع ذلك فالاستقراء الناقص هو الوسيلة الوحيدة المستخدمة فى كشف الحقائق العلمية لاسيما فى مجالات العلوم الطبيعية كما أسلفنا لك ذكره .

التمثيـــل

وهو من لواحق القياس كسوابقه •

ويعرف بأنه : الحاق أمر جزئى بأمر جزئى آخر فى معنى مشترك بينهمـــا ليثبت فى الأول الحكم الثـــابت فى الثانى المعلـــل بذلك المعنى المشترك •

وقد عدل المصنف عن هذا التعريف المشهور لاشتماله على المسامحة وذلك لأنه تعـــريف للشيء بأثره المترتب عليـــه • والظاهر أن يقال هو المؤلف من قضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر علة الحكم له تثبت ذلك الحكم فى ذلك الجزئى •

ومثاله أن يقال النبيذ حرام كالخمر ، لأن علة الحرمة وهى الاسكار فى الخمر ثابتة فى النبيذ فيكون حرام مثله •

والأمر الأول كالنبيذ فى مثالنا يسمى فرعا ، والأمر الثانى كالخمر فى المثال يسمى أصلا •

والفرق بين التمثيل والقياس هو أن : التمثيل استدلال بحكم جزئى على حكم جزئى آخر مشارك له فى علة الحكم •

وأما القياس فهو استدلال بحكم كلى على حكم جزئى لاندراجه فى حده الوسط المحكوم عليه بالأكبر •

والمعول عليـــه فى كون التمثيل مفيدا لثبـــوت الحكم فى الأمر الأول أمران هما :

الأمر الأول : الدوران ويســـمى الطرد والعكس ، أو التـــلازم فى الوجود والعدم ، فالحرمة مثلا دائرة مع الاسكار وجودا وعدما • وهما متلازمان ، فكلما وجد الاسكار كما فى الخمر وجدت الحرمة ، وكلما تخلف الاسكار كما فى غير الخمر من الأشربة التى ليس من شأنها ذلك كاللبن ،

أو العسل تخلفت الحرمة ، فاقتران الشيء بالشيء وجودا وعدما على نحو ما رأيت وهو المقصود بالدوران علامة على كون المقترن به أو المدار علة للمقترن أو الدائر أى علامة على كون الاسكار فى مثالنا علة لحرمة الخمر •

الأمر الثانى : الذى يعتبر أساسا لثبوت الحكم فى الفرع بناء على ثبوته فى الأصل وذلك لاشتراك العلة بينهما — هو الترديد — ويسمى السبر والتقسيم ، وبيانه أن تحصر أوصاف الأصل ، ثم نقوم بابطال ما لا يصلح من هذه الأوصاف لعلية الحكم حتى تنحصر العلة فيما يبقى من وصف للعلية • وذلك كما يقال : علة الحرمة فى الخمر اما الاسكار واما السيولة •

والثانى باطل لتخلف الحكم معه فى بعض الصور كما فى الماء ، فان وصفه السيولة ومع ذلك فهو ليس بحرام فتعين الوصف الأول وهو الاسكار ، فهو اذن علة الحرمة فى الخمر وقس عليه باقى الأمثلة •

هذا وقد فرقوا بين كل من القياس والاستقراء والتمثيل ، من جهة أخرى بأن الاستدلال ان كان بحال الكلى على حال الجزئى فهو القياس ، وان كان بحال الجزئى على حال الكلى فهو الاستقراء، وان كان بحال الجزئى على حال الجزئى فهو التمثيل •

وأما الاستدلال بحال الكلى على حال الكلى فهو احتمال عقلى لا يقدح فى الحصر الاستقرائى •

أسئلة وتدريبات على الاستقراء والتمثيل

س ١ : من أى أنواع الاستقراء ما يأتى :

الشمس تتحرك من المشرق الى المغرب،وكذا القمر وعطارد والزهرة ، فكل الكواكب تتحرك من المشرق الى المغرب •

كل من الانسان والفرس قليل المرارة طويل العمر ، فكل حيوان قليل المرارة طويل العمر •

س ٢ : عرف الاستقراء الذى يفيد اليقين والاستقراء الذى يفيد الظن ، وأيهما يعول عليه أكثر من غيره فى العلم ؟ ثم بين ما يفيده الاستقراء الآتى من اليقين أو الظن : ومن أى أنواع الاستقراء هو :

الفعل الماضى يدل على حدث فى الزمن الماضى ، والمضارع يدل على حدث فى الحاضر أو المستقبل ، والأمر يدل على طلب حدث فى المستقبل ، فكل فعل يدل على حدث وزمن •

س ٣ : حول قياس التمثيل الآتى الى قياس من الشكل الأول :

المريخ كالأرض فى اعتدال الجو والانقسام الى يابس وماء — فهو صالح لأن يعيش عليه الانسان والحيوان والنبات •

س ٤ : بين الأصل والفرع والحكم وعلته فى قياس التمثيل الآتى :

المطلقة ثلاثا فى مرض الموت ترث — لأن الزوج قصد الفرار من ميراثها فيعارض بنقيض قصده • كما أن القاتل لا يرث لأنه استعجل ميراثه فعورض بنقيض قصده •

مواد القياس

وبعد أن فرغنا من بيان ما يتعلق من مباحث التصديقات بصورة القياس وأشكاله وشروط انتاجها وغير ذلك مما له مدخل فى صورة القياس وتحديد هيئته ، ننتقل الآن الى هذا المبحث الخاص بمواد القيـــاس ، أعني بالقضايا التى يتألف منها القياس ، وكل قياس كما هو معلوم يتألف من قضيتين هما مقدمتاه ، وببيان نوع هاتين المقدمتين يتضح ما يترتب عليهما من النتائج من حيث اليقين أو الظن وما الى ذلك ، ومن هذه الجهة ينقسم القياس الي الأقسام الآتية :

اولا : القياس البرهانى :

تعريفه : هو ما تألف من مقدمات يقينية ، ومثل ذلك القياس لاينتج الا اليقين •

والمراد باليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع مع عدم امكان زوال هذا الاعتقاد ونعنى بالاعتقاد الجـــازم الاعتقاد بأن الشىء على حقيقة خاصة مع الاعتقاد بأن هذا الشىء لا يمكن الا أن يكون على هذه الحقيقة ، ووصـــف الاعتقاد بالجازم قيد يخرج به الظن فان اعتقاده يصاحبه تجويز اعتقاد الطرف المرجوح • وكونه مطابقا للواقع قيد ثان يخرج به الجهل المركب ، وهناك قيـــد ثالث فى التعريف وهو قولنا مع عدم امكان زواله يخرج بهذا القيد اعتقاد المقلد ، اذ الاعتقاد المبنى على التقليد يمكن زواله ، ولكن ماهى هذه المقدمات اليقينية التى يتركب فيها القياس البرهانى والتى هى مادته ؟

ان علماء هذا الفن قد حصروا هذه القضايا اليقينية فى ست هى على النحو الآتى : —

١ — الأوليات : ويراد بها القضايا التى يحكم فيها العقل السليم بمجرد تصور طرفيها ولا يتوقف ذلك على واسطة • وهذا كقولك الواحد نصف الاثنين والكل أكبر من الجزء والجزء أصغر من الكل والنصف أكبر من الربع ، وهلم جرا •

٢ — المشاهدات وهى المحسوسات : وتعرف بأنها القضايا التى يحكم فيها العقل اعتمادا على الحس وذلك كقولك الشمس مشرقة والنار محرقة وهكذا ، واقتصار المناطقة على اصطلاح المشاهدات أى المبصرات انما هو من باب اطلاق الأخص وارادة الأعم والا فالمراد مطلق الحس سواء كان مبصرا أو مسموعا أو مشموما وما الى ذلك بل المراد الحس الأعم من أن يكون ظاهرا كما سبق أو باطنا كالوجدانيات فهى داخلة فى الحس أيضا ، فقد يعتمد حكم العقل فى هذه القضايا على الحس الباطنى أى الوجدانيات كالحكم بأننا جائعون أو غضبى أو فرحون ومسرورون الى آخره ، وقد يقال هنا أن الأصل فى أحكام الحس أن تكون أحكاما جزئية فلا تصلح مقدمة برهانية • واجيب عن ذلك بأن العقل ينتزع من هذه الأحكام الجزئية أمرا كليا مشتركا بين سائر المحسوسات ، فيحكم عليه حكما كليا بواسطة تجربة مثلا •

وهذا الحكم الكلى هو الذى يقع فى مقدمة البرهان ، وللحس مدخل فيه ، وهكذا تبين لنا أن تفسيرنا للمشاهدات بالمحسوسات هو المراد كما سبق •

٣ — التجريبيات : وهى القضايا التى يعتمد العقل فى الحكم فيها على التجربة المتكررة مرة بعد مرة وذلك كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء ، والاسبرين مزيل للآلام ، ونحو ذلك من كل مادة أثبتت التجربة المتكررة فاعليتها ، وينبغى أن يعلم أن هذا الوقوع الحاصل بالتجربة المتكررة لم يكن اتفاقا وانما لابد له من سبب وان لم تعلم حقيقة هذا السبب ، وبهذا

تتميز التجريبيات اليقينية عن الاستقراء الناقص فانه ظنى ، كما تتميز عن الاستقراء التام المفيد لليقين بأنها لا يلزم أن تتناول جميع الجزئيات كما يلزم ذلك فى الاستقراء التام •

٤ — الحدسيات : وتعرف بأنهـا القضايا التى يحكم فيها العـقل بواسطة الحدس ، وما المراد بالحدس ؟ الحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادىء الى المطالب ، وقد مثلو للحدسيات بقولك نور القمر مستفاد من نور الشمس ، فالحكم فى هـذه القضية انما هو بواسطة مشاهـدة تشكلات القمر المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا ، لابمجرد تصور طرفى القضية ، وهنا توافق الحدسيات القضايا التجريبيات فى اعتمادها على تكرار المشاهدة ، لكن المناطقة يفرقون هنا بين الحدسيات والتجريبيات بأن سبب تكرار المشاهدة فى التجريبيات معلوم السببية وقد يكون مجهول الحقيقة ، بخـلافه فى الحـدسيات فانه معلوم السببية والحقيقة معا وبأن الحكم فى الحدسيات يقع بدون اختيار وليس الأمر كذلك فى التجريبيات ، ثم ان الذهن فى الحدسيات ينتقل من المبادىء الى المطالب انتقالا دفعيا لاتدريجيا كما فى الفـكر ، والحق أن الحـكم فى الحدسيات لايعتمد على المشاهدة ، فضلا عن تكرارها كما كان عليه الحال فى التجريبيات •

٥ — المتواترات : وتعرف بأنها القضايا التى يحكم بها العقل بواسطة السماع من جمع كثير يحيل العقـل تواطؤهم على الكذب وذلك كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم قد ادعى النبوة وثبتت المعجزة على يديه ، وكعلمنا بوجود مكة وبغداد ، ينبغى أن يستند المتواترات الى الحس ، فلا يعتد بالتواتر الذى لايستند اليه ، ولذلك يرد هنا ان التواتر كالحس لايفيد الا حكما جزئيا ، أى أنها لاتصـلح ان تكون فى مقدمة البرهان

كالمحسوسات ، ويجاب هنا بما أجبنا به عن الاعتراض نفسه فى حديثنا عن المشاهدات ٠

٦ — النظريات : وهذا ماجرى عليه بعض المناطقة ، وقد عرفوها بأنها هى القضايا المجهولة المكتسبة من قضايا معلومة بواسطة الكسب والنظر ، وذلك مثل قولنا : العالم حادث فهذه القضية مكتسبة من قضايا معلومة بالكسب والنظر ، فيقال العالم متغير ، وكل متغير حادث ، فينتج هذا القياس المكون من القضايا المعلومة العالم حادث ٠

ولكن بعض المحققين فى هذا الفن ذهبوا الى أن القياس السادس هو الفطريات لا النظريات ، ويعرفونها بأنها القضايا التى يحكم فيها العقل بواسطة قياس خفى لا يغيب وسطه عن الذهن بمجرد ظهور طرفى القضية ، وقد مثلوا لذلك بقولهم الأربعة زوج والثلاثة فرد ، فان الحكم فى مثل هاتين القضيتين وأمثالها ضرورى بسبب وسط حاضر فى الذهن ، وهو أن العدد المنقسم الى متساويين زوج ، وغير المنقسم الى متساويين من الاعداد فرد ، وهكذا يكون القياس السادس هو الفطريات وهى كما قيل قضايا قياساتها معها ، وانما رجحنا ذلك على اعتبار السادس من هذه القضايا هى النظريات لأن الكلام هنا فى الأوليات وهى من الضروريات فلا وجه لاعتبار النظريات منها ٠

والقياس البرهانى فوق ذلك ينقسم الى لمى وانى ، والمراد بالقياس اللمى هو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للاصغر فى الذهن وفى الواقع وذلك كقولك محمد متعفن الأخلاط ، وكل متعفن الأخلاط محموم ، فالحد الأوسط وهو متعفن الأخلاط هنا علة لثبوت الأكبر وهو محموم للاصغر وهو محمد ، فى الذهن وفى الواقع معا ، وسمى هذا القياس لميا نسبة الى لم التى يسأل بها عن العلة ٠

وأما القياس الانى فهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للاصغر فى الذهن دون الواقع ، كقولك محمد محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط ، فمحمد متعفن الأخلاط فالحد الأوسط هنا — محموم — وهو علة لثبوت الحد الأكبر الذى هو — متعفن الأخلاط — للحد الأصغر وهو — محمد — فى الذهن دون الواقع • وسمى هذا القياس انيا نسبة الى الانية وهى تحقق العلة فى الذهن دون الواقع •

وثمة ضابط لكل من القياس اللمى والقياس الانى ولتوضح الفرق بينهما وهو :

إن الاستدلال ان كان بوجود العلة على وجود المعلول أو بعدم العلة على عدم المعلول فهو القياس اللمى •

وان كان بوجود المعلول على وجود العلة أو بعدم المعلوم على عدم العلة فهو القياس الانى ، واللمى فوق ذلك يفيد علما يقينيا بوجود معلول معين أو بعدم معلول معين والانى يفيد علما يقينيا بوجود علة غير معينة أو بعدم علة مطلقا •

ثانيا : القياس الجدلى

تعريفـــه :

ويعرف بأنه ما تألف من مقدمات مشهورة أو مسلمة •

والمشهورة قد تكتسب شهرتها من كونها محل اتفاق بين جميع الناس، وذلك كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ، لكن الشهرة أمر نسبى ، ولهذا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وعادات الناس ، ومن هنا كان لـكل أمة من الأمم أمال مشهورة عنـدها دون غـيرها ، كاشتهار قبح ذبح

الحيوان عند الهنود مثلا ، ويمكن أن يصاغ قياس جدلى مؤلف من مقدمات مشهورة على هذا النحو ، كالعدل حسن ، وكل حسن مقبول ، اذن ينتج العدل مقبول ، وأما المسلمات وهى القضايا المسلمة من الخصم الذى يبنى عليها المجادل كلامه لالزام هذا الخصم •

فالفلاسفة لما أرادوا ابطال مذهب المتكلمين فى القول بتعلق علم الله تعالى بالجزئيات قالوا لو ثبت علمه تعالى بالجزئيات لزم تغيره واللازم باطل فيبطل الملزوم كذلك ، وهو علمه تعالى بالجزئيات ، وقد بنى الفلاسفة دليلهم هذا على تسليم المتكلمين باثبات الصفات لله •

والفلاسفة لا يقولون به • والغرض من القياس الجدلى فى الأصل هو الزام الخصم لكنه قد يقصد به ذلك من حفظ رأى أو هدم آخر •

ثالثا : القياس الخطابى

ويعرف بأنه القياس الذى يتألف من قضايا مقبولة أو مظنونة •

فأما المقبولة فهى القضايا التى تؤخذ عمن يعتقد فيه لعالم أو ولى ، وأما المظنونة فهى القضايا التى تبنى على اعتقاد راجح ، كقولنا عن شخص هذا يطوف بالليل ، وكل من يطوف بالليل فهو سارق ، اذن فهذا سارق •

والغرض من القياس الخطابى هو ترغيب الناس فيما ينفعهم فى أمر دينهم ودنياهم على نحو مايفعله الوعاظ والخطباء ، والقياس الخطابى منسوب الى الخطابة • ولهذا يكتفى فيه بالمقدمات الظنية ، وهذا لايمنع أن يعتمد فيه أحيانا على المقدمات اليقينية ، كما أن القياس الخطابى تحذف منه احدى مقدماته غالبا ، والتى تحذف هى المقدمة الكبرى • مثال ذلك قول على كرم الله وجهه لأهل الجمل : ان فى طاعة الامام

عصمة لأمركم فأعطونى طاعتكم غير ملومة ولا مستكره بها ، فان صغرى هذا القياس قوله ان فى طاعة الامام عصمة لأمركم ، والكبرى محذوفة وتقديرها وكل من اشتمل على عصمة أمركم وجب الأخذ به ، هذا وقد يتألف القياس الخطابى من مقدمات غير مأخوذة عن أحد كالأمثال السائرة •

رابعا : القياس الشعرى

ويعرف بأنه القياس الذى يتركب من قضايا مخيلة تنفعل بها النفس قبضا فتنفر منها أو بسطا فترغب فيها ويمثلون له بقولهم الخمر ياقوتة حمراء فتنفعل النفس بسطا بذلك فترغب فيها ، وبقولهم أيضا العسل مرة مقيئة وهذا تنفعل به النفس قبضا فتنفر منه ، واذن فالغرض من القياس الشعرى هو انفعال النفس به قبضا أو بسطا بسبب الترغيب أو الترهيب ، فيكون ذلك سببا فى الاقدام على فعل أو ترك •

خامسا : القياس السفسطى

ويعرف بأنه ما يتألف من القضايا الوهمية أو الشبيهة بالحق ، ويعنون بالقضايا الوهمية القضايا الكاذبة التى يحكم بها الوهم فى غير المحسوسات ، ومثالها قولنا كل موجود يشار اليه قولنا وراء العالم فضاء لا يتناهى والقضيتان كاذبتان ، لأن الهواء موجود ولا يشار اليه فى المثال الأول ، ووراء العالم فضاء يتناهى •

وأما القضايا الشبيهة بالحق فهى القضايا الكاذبة التى تشبه الحق ، اما من جهة الصورة أو من جهة المعنى ، فمثال الشبيهة بالحق من جهة الصورة قولنا فى صورة الفرس المنقوشة على حائط • هذا فرس ، وكل

فرس صاهل ينتج فهذا صاهل ، ومثال الشبيهة بالحق من جهة المعنى : كل انسان وفرس فهو انسان ، وكل انسان وفرس فهو فرس ، ينتج أن بعض الانسان فرس ، والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بموجود ، فليس هنا شيء يصدق عليه انه انسان وفرس معا .

والغرض من هذا القياس تغليط الخصم واسكاته ، ويستخدم هذا القياس غالبا في المجادلات التي يقصد بها التغلب على الخصم ولو بغير حق .

فهرس الـكتاب

الموضـــوع	الصفحة

الموضــــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

رقم الايداع ١٩٩٢/٩٠٢٢

977 - 00 - 4313 - 3

مطبعـة الفجر الجـديد

٤٤ ش الكبارى — منشية ناصر

تليفون ٩١٠٧٢٩